أ. د. عقيل حسين عقيل

خريف السُّلطان

(الرحيل المتوقع وغير المتوقع)

شركة الملتقى
للطباعة والنشر

خريف السُّلطان

(الرحيل المتوقّع وغير المتوقّع)

أ. د عقيل حسين عقيل

طرابلس ليبيا

11/ 2 /2011م

المقدّمة

بسم الله

إنَّ نضال الشعوب من أجل بلوغ الأفضل لم ينتهِ ولن ينتهي عبر التاريخ حتّى بلوغه، ليكون من بعده نضال آخر، فنضال الشعوب أوّلاً نيل الحريّة، سواء أكانت من المستعمرين، أم أنَّها كانت من الذين يتربَّعون على قمّة سُلّم السلطان عنوة، والنضال المترتّب ثانياً هو العمل على إحداث النُقلة بالجميع من أجل حقوق تمارس عن إرادة وواجبات تؤدّى ومسؤوليات تُحمْل.

قرونٌ عديدة والشعوب في أوطان التكميم ترزح تحت وطأة المُكمِّم بالقوّة الاستعماريّة، أو الإكراهيّة من قِبل قمّة سُلّم السّلطان وأعوانه، ومع ذلك لم تتوقّف المقاومة يوماً واحداً وإن تنوّعت صُورها وأساليبها؛ فكانت المقاومة والمواجهة بقيادة الزعماء والأبطال والمرشدين الذين أفرزتهم الظروف التي جعلتهم على المواقف المُشرِّفة، ثمَّ تلاها نضال ومقاومة من قِبل القادة والزعماء والمرشدين الذين أفرزتهم التنظيمات العقائديّة فكراً وسياسة، فكانت التضحيّة من أجل الآخرين هي العنوان السائد.

أمَّا اليوم فالعنوان قد تغيّر؛ فأصبح: (مسؤولية الجميع من أجل الجميع)، ولهذا لم يعدّ الجميع في حاجة لمن ينوب عنه برؤية محدودة في مقاومة المستعمر أو مقاومة الظلم والفساد، وذلك لقصور تلك الرؤى المحدودة عن تحقيق غاياتها التي ثَبُت أنَّها غير كافية لوحدها لإزاحة الطغاة وتخليص الشعوب من قبضة الظلم.

فظهر غير المتوقّع في تونس ومصر مفاجأ لمن ساد على قمّة سلّم السلطان، بأنَّ الشعب كلّ الشعب سيلتقي غداً في الميادين والسّاحات العامّة؛ فالتقى الشعب ذاتياً دون أن تقوده زعامات ولا مرشدين

إصلاحيين ولا غيرهم، بل الشعب كلّ الشعب في يومٍ واحد التقى وقرّر رحيل الطاغيّة؛ فكان الرحيل.

ولأنَّ دائرة الممكن تحتوي المتوقّع وغير المتوقّع سالبه وموجبه؛ فهي تُثبِتُ أنَّ الأمر بما أنَّه لم يكن مستحيلاً فهو ممكن، ولهذا عندما يتحقّق المتوقّع فلا يكون الاستغراب، ولكن عندما يتحقّق غير المتوقّع تكون المفاجأة والاستغراب لمن لم يحسب لغير المتوقِّع حِساب، ولذا فالمتوقّع هو استقراء وفق حسابات ومعطيات ومؤشّرات. أمَّا غير المتوقّع فهو المتاح لمن لم يضعه في خانة الاستثناء.

ولأنَّ عنوان مؤلَّفَنا هو: **خريف السلطان** (الرحيل المتوقّع وغير المتوقّع) وموضوعه التأزُّمات والمظالم والمفاسد التي ألمّت بالقضايا السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة للشعوب المكمِّمة؛ فكان علينا أنْ نكتب بلغة ومنطق الأحداث في هذا العصر، لا بلغة تلك العصور في تلك الأيام المكمِّمة لأفواه الشعوب، وكانت لنا ثورتي الشعب التونسي والشعب المصري مثالاً حيّاً للتحليل والتفسير الموضوعيين في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع.

فاستقرينا ممّا استقريناه من مفاجئات، تلك التي أظهرنا عليها (الفيسبوك)، من خلال التنظيم الذاتي الافتراضي مولود الفكرة في الزمن الآن، الذي لا علاقة له بإجراءات ومبررات رسمية معتمدة، أعضاؤه بداية يأملون اللقاء، ونهاية يأملون بلوغ الحلّ، وبين هذا وذاك لا رغبة لهم بأنْ يشكّلوا تنظيماً من صفوة تحلّ محلّهم، بل هم حريصون كلّ الحرص على النجاح الذي تعود نتائجه المأمولة على الجميع دون استثناء.

ولأنَّ لكلّ شيء بداية ونهاية؛ فمن فكّر في زمن البداية لابدّ له أنْ يُفكِّر متيقّناً بضرورة النهاية، ممّا يجعل البعض يهتدون ويُرشدون للتي هي

أحسن وأقوم، ولكن في مقابل ذلك يُلاحظ أنَّ غيرهم لا يلتفتون لمثل هذا الأمر، كما هو حال من اعتلى قمّة سلّم السلطان بغير حقّ، ولم يتّعظ بقيمة واحدة أو فضيلة واحدة ترشد للتفكّر والتذكّر والتدبّر التي من خلالها يتمّ التمكّن من معرفة المتوقّع وغير المتوقّع، الذي بمعرفته يتمكّن الإنسان من الانتهاء عمّا يُفسد ويُقدم على ما يؤدّي إلى الإصلاح.

ولذا فالسلطان في زمن خريفه لا يُميِّز بين حقٍّ وباطلٍ، ولأنَّه كذلك؛ فلا يمكن له أنْ يكون قمّة؛ فحمْل الأمانة ليس بالأمر الهين، إنَّها عبء ومسؤولية لا يمكن لأحدٍ حملها كاملة، فالمشاركة فيها من قِبل الذين يتعلّق الأمر بهم هي الحقّ الذي يجب أنْ يُحقّ، وإنْ استمسك أحد بغير ذلك كرهاً؛ فعليه بقبول دفع الثمن كرهاً من الشعب في الزمن غير المتوقّع.

في هذا المؤلف ميّزنا بين مفاهيم عِدّة، منها المتوقّع، وغير المتوقّع، والمستحيل، والصعب، والتخويف، والجبن، والإرهاب، والتطرُّف، كما ميّزنا بين ما كان سائداً في العصور والقرون الماضية من استعمار ومعطيات ومبرّرات وأساليب وجودها، وما كان سائداً إلى جانبها بغير حقّ من قِمم سلطانيّة جثمت على الشعوب؛ فميّزنا بين تلك الأسباب وبين معطيات ومبرّرات هذا العصر المرّسخة للمفاهيم القيمية الحميدة، والتي يكون فيها الإنسان بممارسة الحرّيَة، هو العنوان في صناعة التَّاريخ، وإثبات الهويّة المعزّزة بالتقدير، والاعتبار، ونيل الاحترام.

ومع أنَّ نظريّة المتوقّع وغير المتوقّع سبق التطرّق لها في مؤلفنا (خماسي تحليل القيم) إلّا أنَّ ولادة هذا المؤلف كانت متزامنة مع ولادة ثورة 14 يناير 2011م، الثورة الشعبية التاريخية التي بدأت خطوتها الأولى من مدينة سيدي بوزيد بتونس الخضراء، فتظاهر هذا المؤلف

هناك مع المتظاهرين، وانتقل معهم من مدينة جميلة إلى مدينة أجمل، حتّى رحل الطاغيّة، ثمَّ سافر مع الفكرة إلى مصر العزيزة فنزل مع الثوار المصريين حيثما نزلوا، وتحرّك معهم أبطالاً في ميادين الحرية والشهادة إلى أنَّ شهد على رحيل الطاغية، ثمَّ وقف يتأمّل في أوطان التكميم وهو يقول في نفسه لن يكون غير المتوقّع بعد اليوم غير متوقّعٍ.

المؤلف

أ. د عقيل حُسين عقيل

طرابلس ليبيا

2011 /2/11م

المتوقّع وغير المتوقّع

المتوقّع وغير المتوقّع متغيران رئيسان في دائرة الممكن، تؤسّس عليهما تساؤلات أو فروض يمكن إثبات صحّتها أو بطلانها، ويمكن التمييز بين

ما هو متوقّع وما هو غير متوقّع ومعرفة الأثر بما يُمكّن من التمييز بين ما يجب الإقدام عليه عن بيِّنة، وبين ما لا يجب الإقدام عليه عن بيِّنة.

ولذا فالممكن هو الذي (لا شكَّ في حدوثه، أو ظهوره كلّما توفّرت معطياته أو شروطه)؛ فالممكن لا يُعدُّ مستحيلاً، وبما أنَّه غير مستحيل، إذن بالضّرورة سيقع وفقاً لما نتوقّع أو وفقاً لما لا نتوقّع.

وللمكن دائرة تتكوّن من (المتوقّع وغير المتوقّع) تتساوى فيها فرص ظهور كلّ منهما بنسبة ثابتة قدرها (50%) كما هو مبيّن بالشكل رقم (1).

الشكل رقم (1)

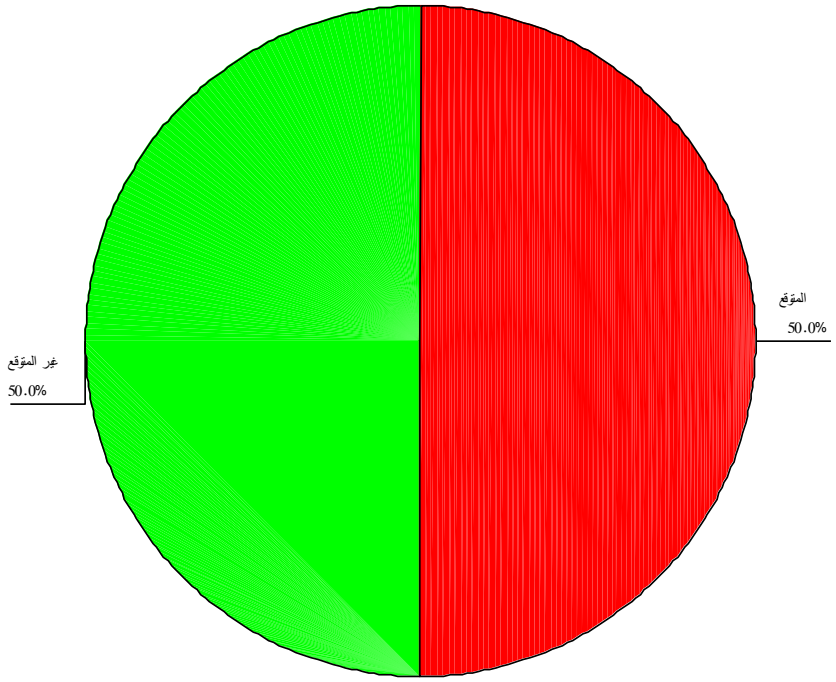

المتوقّع:

هو الذي بحدوثه أو ظهوره أو وجوده لا تحدث المفاجئة ولا الاستغراب.

ولهذا فمعطيات حدوث المتوقّع أو ظهوره متوفِّرة بين أيدي المفكّرين والباحثين، ممّا يجعل صحّة إثباته (هو كما هو) متوقّع، وعليه إذا ما وقع فلا تحدث المفاجئة ولا الاستغراب.

والمتوقّع يمكن أن يكون سالباً، ويمكن أن يكون موجباً، كما هو مُوضّحاً في الجدول رقم (1).

تصنيف الممكن

الممكن	الموجب	السالب
المتوقّع	البسطاء	الحذِرون
غير المتوقّع	القادرون	القُصَّر

جدول رقم (1)

الموجب المتوقّع:

هو كلّ متحقّق وفقاً لِما هو مأمول عند النَّاس كطاعة الوالدين، والإخلاص في العمل، والتمسّك بالقيم الحميدة والفضائل الخيّرة؛ فعامّة النَّاس (الصادقون) والذين لا يأخذون حذرهم يقعون في هذا المتوقّع الموجب، ولذلك يرسمون خططهم وسياساتهم وفقاً لِما هو موجب متوقّع، وكأنَّ الحياة لا تُحفُّ بالمخاطر، وكأنَّ العلائق بين النَّاس لا تُبنى إلّا على الصدق فقط، ولذلك هم دائماً يفاجئون.

ومن الموجب المتوقّع أن ينتخب الشعب رئيسه عن إرادة ويكون الرئيس أميناً صادقاً حريصاً على الأمانة التي من أجلها وضع على قمّة سلم السلطان.

السالب المتوقّع:

هو كلّ متوقّع غير مأمول وذلك بتعارضه مع القيم الحميدة والفضائل الخيّرة التي يحتكم النَّاس بها ويحتكمون إليها كالسّرقة والاغتصاب وغيره من السلوك السالب المتوقّع.

وعليه قد يتساءل البعض:

من هم الذين قد يقعون في هذا المربّع؟

نقول:

الحذرون هم الذين يقعون في هذا المربّع. ومع أنَّهم يتوقّعون في خططهم وجود سالب ويعملون على تفاديه إلّا أنَّهم يقعون في الفخ، والسالب المتوقّع بالنسبة للشعب أنْ تزوّر الحكومة الانتخابات وتزيّف الحقائق على حِساب ممارسة المواطنين للحرّية، ممّا يؤخّر الشعب عن بلوغ غاياته العظام إذا ما اعتمد على الحكومة المزوّرة لاختياراته وإرادته الحرّة في رسم السياسات وانجاز المهام المكلّفين بها وفقاً للصلاحيات والاختصاصات الشرعية والدستورية والقانونية.

غير المتوقّع:

هو الذي لا تتوافر معطيات أو شروط حدوثه أو ظهوره بين أيدي النَّاس ومع ذلك يقع، ممّا يجعله في حالة تساوٍ نسبي مع المتوقّع في دائرة الممكن، ولهذا إذا ما وقع تقع المفاجئة أو الاستغراب.

ولذا، يقع (غير المتوقّع) أو يحدث دون قراءات أو حسابات سابقة، أو نتيجة قصور في القراءات والحسابات السابقة على وقوعه، ممّا يجعله يقع (كما هو) إثباتاً.

وعليه، ينبغي أن يتمَّ التعرُّف على غير المتوقّع وعلى علله ومسبّباته لاحقاً ليتمَّ التعرُّف على نقاط الغفلة أو القصور التي لم تؤخذ في الحسبان المسبق.

فعلى سبيل المثال: كان رحيل الرئيس زين العابدين بن على والرئيس حسني مبارك متوقّعاً كما هو متوقّع من بعدهما رحيل غيرهم من الرؤساء المكمّمين لأفواه شعوبهم عن ممارسة الحرّية، وكان متوقّعاً أن يكون الرئيس المخلوع مختلساً لأموال الشعب أيضاً، ولكن أن يكون المختلس بعشرات المليارات فالأمر غير متوقّع إلى هذه الدرجة، كما انَّه من غير المتوقّع أن يكون أحد الرؤساء عميلاً على حِساب مصلحة وطنه لحكومات أجنبيّة.

ولهذا ما حدث في تونس من ثورة شعبيّة تاريخيّة كانت نتائجها غير متوقّعة لدى الرئيس زين العابدين بن على ولدى البعض الآخر، وما حدث في مصر من ثورة شعبيّة تاريخية كانت نتائجها غير متوقّعة لدى الرئيس المصري حسني مبارك ولدى البعض الآخر، ولكنَّه كان في دائرة الممكن متوقّعاً، ولهذا لا استغراب فيما وصلت إليه الثورة الشعبيّة التونسيّة والثورة الشعبيّة المصريّة من نتائج موجبة لمن كان لذلك متوقّعاً، وهو الاستغراب الكبير لمن لم يكن متوقّعاً تلك النتائج المبهرة على المستوى المحلي والمستوى الدولي.

ففي الثورة الشعبيّة التاريخية سواء التونسيّة أم المصريّة لم يكن الأمر متوقّعاً لدى الكثيرين أن تتفجّر ثورة شعبيّة وتتجسّد على أرض الواقع

حركة ومطلباً وتوجيهاً وشعارات بدون قيادة أو زعامة أو بطل مرشد أو قدوة حسنة يحتذى به، ولم يكن من ورائها تنظيم لتكون هويّته وأهدافه هي المسعى المستهدف، ولذا في دائرة الممكن غير المتوقّع كان التنظيم (وهميّاً افتراضياً) لا وجود له على أرض الواقع في دوائر التنظيمات المسجّلة في دواوين أحد الدولتين (التونسية أو المصرية) سواء أكانت تلك التنظيمات معترف بها من قِبل الدولة في عهدها السابق أم غير معترف بها، أي أنَّ التنظيم كان تنظيماً غير متوقّع، إنّه التنظيم الافتراضي الوهمي القائم على النداءات المبثوثة في وسائل شبكة المعلومات المتطوّرة والمتنوّعة (الإنترنت) عن طريق (facebook).

إذن غير المتوقّع يمكن أن يكون موجباً ويمكن أن يكون سالباً كما هو مبيَّن في الجدول رقم (1) والشكل رقم (2).

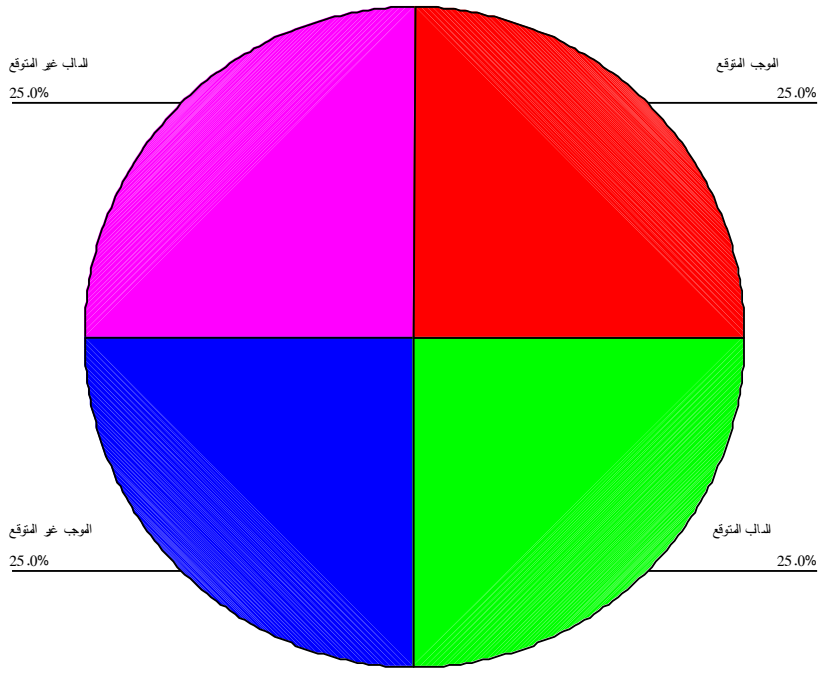

الشكل رقم (2)

الموجب غير المتوقّع

على سبيل المثال، ميزانية دولة من الدول وضعت في العام 2005م وفقاً لخطّة معتمدة على أسعار النفط المقدَّرة 16$ للبرميل المُصدَّر، والذي حدث غير متوقّعاً هو أنَّ أسعار النفط ارتفعت بشكل سريع في السّنة ذاتها إلى ما يزيد عن 60$ للبرميل المُصدَّر، إنَّه الارتفاع الموجب غير المتوقّع بالنسبة للمُصدّرينَ للنفط.

وعليه يجب أن يراعى في رسم الخطط والاستراتيجيات الموجب المتوقّع والسالب المتوقّع، وكذلك الموجب غير المتوقّع والسالب غير المتوقّع بنسبة الزيادة والنقصان وفقاً لدائرة الممكن، ومن يفكّر وفقاً لِما هو متوقّع وغير متوقّع يكون قادراً على تفادي المفاجئات وقادراً على صناعة المستقبل، وقادراً على إحداث النقلة إلى ما هو أنفع وأفيد.

ولذا فغير المتوقّع الموجب أن يتمّ رحيل أو ترحيل أحد الرؤساء المكمّمين لشعوبهم ولا توجد لديه حِسابات في بلدان الآخرين محوّلة من أموال الشعب؛ فهذا الأمر مع أنّه غير متوقّع إلّا أنَّه ممكناً، وإلّا هل يمكن أن يحدث شيئاً لو لم يكن ممكناً؟

السالب غير المتوقّع:

ميزانية تلك الدولة النفطيّة وضعت وفق خطّة متوقّعة قبل عشرة سنوات من عام 2005م بناء على أسعار النفط في ذلك الوقت حيث كان سعر البرميل الواحد 18$ تقريبا. الذي حدث أنَّ أسعار النفط انخفضت إلى 8$ تقريبا. هذا الأمر جعل الخطّة في دائرة السالب غير المتوقّع (فالذي خُطِّط له لم ينفّذ منه إلّا جزءاً).

وعليه، ينبغي أن تُرسم الخطط والسياسات والاستراتيجيات وفقاً لدائرة الممكن التي تحتوي ما هو متوقّع موجباً وما هو متوقّع سالباً، وما هو غير متوقّع موجباً وما وهو غير متوقّع سالباً.

افتراضات المتوقّع وغير المتوقع

بما أنَّ الممكن هو المتاح المتوفّر والقابل للتوفّر، إذن فالممكن ليس مستحيلاً.

المستحيل: هو الذي لا إمكانية لوصوله أو بلوغه عبر الزمن.

ولذا فإنَّ كلّ ما هو غير مستحيل يقع في دائرة الممكن.

وعليه:

. لا ظهور للأشياء ما لم تكن في دائرة الممكن.

. لا كمون للأشياء ما لم تكن في دائرة الممكن.

ولهذا فالقاعدة هي:

1 . ظهور الممكن.

2 . كمون الممكن.

والاستثناء:

1 . عدم ظهور الممكن.

2 . عدم كمون الممكن.

لذلك يفكّر النَّاس ويعملون بشكل عام وفقا للقاعدة أنَّ كلّ شيء ممكن.

أمَّا المستحيل لا يمكنه العمل به حيث خروجه عن دائرة الممكن (خارج دائرة عمله– خارج حدود مهنته– خارج طاقاته وقدراته).

ولذا فإنَّ المستحيل من صلاحيات الخالق.

أمّا الممكن فهو من صلاحيات المخلوق.

فالممكن معطيات وله مؤشّرات، ويقع في الزمان والمكان كلّما تهيئة له الظروف المناسبة لظهوره، ولذا فالممكن ليس مستحيلاً.

وبما أنَّ الممكن ليس مستحيلاً.

إذن على الإنسان أنْ:

. يفكّر.

. أن ينظر إلى الكيفية التي عليها الأشياء وعليها المخلوقات حتّى يعرف العلل والأسباب التي ورائها ليزداد تعمُّقاً في تفكيره.

. أنْ يخطّط.

. أنْ يعمل بلا تردّد.

. أنْ يتأكّد قطعاً للشكّ فإنَّ كلّ شيء ممكناً.

. أنْ لا ييئس إن فشل في المحاولة الأولى أو التي تليها.

. أنْ يقيّم ما قام به من جهد.

. أنْ يكرّر المحاولة باجتياز ما وقع فيه من أخطأ.

. أنْ يقبل بتحدّي الصعاب.

. أنْ يتأكّد بأنَّ الصعاب تُدلل أمام إصراره وإقدامه على ما يجب.

. أنْ يتأكد أنَّه لا وجود للمستحيل في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع.

وبما أنَّ كلّ ما هو متوقّع وغير متوقّع ممكناً.

إذن بالنسبة لبني الإنسان فالممكن مؤسّس على قاعدة، وغير الممكن مؤسّس على استثناء.

ولهذا لا مستحيل في دائرة الممكن. المستحيل خارج الدائرة.

ولذا فالمتوقّع استقراء وفق حسابات أو معطيات أو مؤشّرات. أمَّا غير المتوقّع هو المتاح لمن لم يضعه في خانة الاستثناء.

وعليه:

لو لم يكن المتوقّع وغير المتوقّع في دائرة الممكن، ما كان لأحدٍ أن يتوقَّع ما كان متوقّعاً وما غفل عمّا كان غير متوقّع.

وهنا فدائرة الممكن تحتوي كلّ من (المتوقّع وغير المتوقّع).

وبما أنَّ كلّ شيء ممكن، إذاً فلماذا الاستغراب؟

الاستغراب:

الاستغراب حدوث أو ظهور غير المتوقّع (المفاجئ)، بدلاً ممّا هو متوقّع؛ أي ظهور ما لم يكن في الحسبان.

لذا فالمفكّر والباحث والسياسي والمخطط الاقتصادي والمنظم الاجتماعي والطبيب وربّ الأسرة إنْ فكّروا في المتوقّع فقط في معالجة الظواهر أو المشاكل، قد يواجههم غير المتوقّع، وبالتّالي من يرسم الخطط والاستراتيجيات ويعدّ البرامج وفقاً لِما هو متوقّع، عليه أن يعرف أنَّ ما يخطّط له أو يرسم له الاستراتيجيات البعيدة معرّض لمواجهة غير المتوقّع، فإنْ عرف ذلك ليس له بدّ إلّا أن يرسم الخطط والاستراتيجيات البديلة لمواجهة ما يمكن مواجهته من مواقف أو أضرار أو مخاطر، ولا داعي للاستهانة بالآخرين الذين يتعلّق الأمر بهم؛ فالمشاورة والشفافية خير؛ فلا يجب أن يغفل عنهما المخطّط وراسم السياسات والاستراتيجيات؛ فالساسة الذين رأوا في شباب تونس وشباب مصر الثائرين صغار سنّ لا خبرة لهم في إدارة الأمور السياسية، ولن يستطيعوا أن يفرضوا رأياً أو قراراً اتخذوه من أجل إيجاد الحلول الموضوعيّة، التاريخ في دائرة غير المتوقّع أثبت عكس ذلك؛ فالسّاسة في تونس ومصر الذين كانوا يتوقّعون ما توقّعوا تجاه الشباب الثائرين هم الذين تفاجئوا وخسروا الجولة من أوّلها، نأمل أن يكون هذا الأمر درساً ليعرف الجميع أنَّ دائرة الممكن يجب أن تُدرَّس في كلّ العلوم كونها تحتوي على المتوقّع الموجب والمتوقّع السالب، وكذلك تحتوي غير المتوقّع الموجب وغير المتوقّع السالب، ولذا فالممكن امتداد متوقّع وغير موقع في دائرة الزمان.

ولأنَّ الممكن امتداد متوقّع وغير متوقّع في دائرة الزمان، وأنَّ الزّمان يمتدُّ في الماضي والحاضر والمستقبل، إذن بالضرورة ستتباين صوره من وقت لوقت آخر.

في الماضي: بالنسبة لنا ونحن في هذا الزمن الحاضر، ما كان متوقّعاً أو غير متوقّع قد وقع بالفعل أو لم يقع بالفعل، ولهذا يعدُّ الممكن مثبتاً ولن يعدّ متوقِّعاً من حيث الحدوث من عدمه، ولكن مع أنَّه أصبح مثبتاً إلَّا أنَّه في حاجة لبرهنة تُمكِّن المتحاورين أو الباحثين أو الدارسين من معرفته دليلاً وحقيقة.

فعلى سبيل المثال: قيل لأحد الأصدقاء أنّ الشيخ الفلاني أو العلامة الفلاني أو عالم علوم الفقه والدين الذي تعرف عنه كلّ خير قد قدمَ على أفعال لا أخلاقية (هتك عرض) مع أحد أقاربه قبل خمسة سنوات من هذا العام، فأجاب على الفور متسرّعاً. هذا ليس ممكناً. أنا لا أصدق. وطلب الدليل والبرهان.

فمع أنّ الأمر قد وقع قبل خمسة سنوات من تاريخه إلّا أنَّ صديقنا لا زال لم يُصدِّق، وبالنسبة له وكأنَّ الأمر لم يقع بعد. وعندما أثبت له دليلاً وبرهاناً قاطعاً دخل في دائرة الاستغراب وكأنَّه لم يُصدِّق.

التعليق:

في الأمر الواقع أنَّ الممكن يرتبط بالزمان (الآن) في كلِّ وقت من الأوقات الثلاثة، ولهذا يسبق الممكن وقوع الفعل أو المترتّب على ما هو متوقّع أو غير متوقّع (أي نتوقّع أوّلاً، ثمَّ يقع ما توقعنا، أو لا يقع)، وهذا ما لا ينطبق على الزمان الماضي الذي فيه وقع الفعل أو الحدث.

ومع أنَّ الفعل قد حدث قبل خمسة سنوات، إلّا أنَّ الاستغراب لازال يلاحق الممكن في غير زمانه، وهذا هو الاستثناء الذي يحيد عن القاعدة

التي تنصُّ على أنّ (المتوقّع وغير المتوقّع في دائرة الممكن) هما يسبقان حدوث الفعل.

وعليه: لا تُصدِر أحكام مسبقة على الأشياء السابقة على أحكامك، ولكن تبيَّن، ثمّ أحكم.

ولذا فالمتوقّع وغير المتوقّع المتعلّق بالزمان الماضي هو في حاجة للبحث عن دليل إثبات أو برهنة تُثبت وقوعه بالفعل أو عدم ثبوته لأجل أن تطمئن القلوب.

أمَّا في الزمن (الآن) الحاضر؛ فالمتوقّع وغير التوقّع يسبقان حدوث الفعل أو وقوعه، ويضل الانتظار إلى أن يحدث أو لا يحدث، أمَّا الفعل أو الحدث المتوقّع أو غير المتوقّع سيضل في الزمن المستقبل، ويكون المتوقعون وغير المتوقعين في دائرة الممكن همّ في حالة انتظار إلى أن يأتي الزمن الذي فيه الفعل أو البرهان أو الدليل المثبت.

بناء على ما سبق فالقاعدة هي:

إنَّ (المتوقّع وغير المتوقّع) في دائرة الممكن يسبقان الفعل والسلوك. والاستثناء أن يقع الفعل أو يحدث السلوك قبل توقّعه أو عدم توقّعه في دائرة الممكن.

ولهذا:

فالممكن يُلاحق الماضي.

ويتزامن مع الحاضر.

ويسبق المستقبل.

وعليه:-

1 . فكَّر في المتوقّع.

2 . فكَّر في غير المتوقّع.

3 . خطّط وارسم الاستراتيجيات في دائرة الممكن.

4 . لا تستغرب.

5 . تطلّع فإنَّ كلّ شيء ممكن.

وعليه: لا تتاح الأشياء للمخلوق إن لم تكن ممكنة، ذلك لأنَّ المخلوق محدود المقدرة، أمّا الخالق فهو القادر على كلِّ مطلق.

ولهذا فبالنسبة للخالق القاعدة هي:

(يخلق بالأمر كن ما يشاء، كيفما يشاء، متى ما يشاء، وأينما يشاء)، وهذا يعني لا وجود للاستثناء بالنسبة للخالق.

أمَّا بالنسبة للمخلوق فالقاعدة هي:

(خلق الممكن من الممكن)، ومع ذلك فإنَّ لكلِّ قاعدة استثناء.

فالاستثناء على المستوى البشري نحن بني الإنسان لا نخلق مستحيلاً، ولكنَّنا ننظر إليه، ونتعرَّف عليه، ونتمكَّن منه وفقاً لقدراتنا واستطاعتنا على الحركة في دائرة الممكن.

وعليه فالمستحيل يُخلق من الخالق الأعظم، والنظر إليه والتفكير فيه وبلوغه والإيمان به يحدث في دائرة الممكن من قِبل المخلوق الأفضل، ولذا لا ينبغي أن يغفل المخلوق عن دائرة الممكن والتفكير فيها، والعمل وفقاً للقواعد التي تحتويها أو تتضمّنها أو تشير إليها، حيث لا مستحيل في دائرة الممكن.

وعلى الجميع أنْ يعرفوا أنَّ علاقة قويَّة تربط بين الممكن والقدرة.

ولهذا فالممكن في نضج القدرة.

وغير الممكن في قصورها.

وعليه:

فالإنسان يتوقّع ما هو ممكن، ولكنَّه قد لا يستطيع تحقيقه نتيجة قصور إرادته وقدرته؛ فما يشاهد أو يُلاحظ أو يُحس به أو ما يتمّ تذوّقه أو شمَّه أو سمعه فهو الواقع في حدود الممكن، وقد يحدث الاختلاف في درجات التمييز بين ما يوضع في مجال الممكن بالنسبة للمدركات والقدرات والأحاسيس حيث هناك البعض يمّيز بين الأشياء أكثر أو أقل من البعض الآخر.

فعلى سبيل المثال: الوصول إلى القمر كان في الزمن الماضي غير ممكنٍ وفقاً لقدرات الإنسان ومعارفه وعلومه، وفي زماننا أصبح ممكناً، ولهذا خُلق القمر بقوّة من يملك الأمر (كن) حيث لا مستحيل أمامه، وبملامسة دائرة الممكن للمستحيل يتمّ التعرُّف، ويحدث التمكّن وفقاً للقدرة، ممّا يستوجب التسليم والإيمان بأنَّه الحقَّ.

ولهذا كلّما ظهرت الأشياء أو المخلوقات إلى حيز المشاهدة أو الملاحظة، دخلت إلى دائرة الممكن (المتوقّع وغير المتوقّع).

ولذا، لا ظهور للأشياء ما لم تكن في دائرة الممكن.

ولا كمون للأشياء ما لم تكن في دائرة الممكن.

وعليه يعمل الإنسان المفكّر والمتأمّل والمتعرّف والباحث على الآتي:

. إظهار الممكن.

. إنجاز الممكن.

. بلوغ الممكن.

. التخطيط وفق الممكن.

. التطلُّع وفق الممكن.

. التفكير إلى النهاية فهو في دائرة الممكن.

إذن لا استغراب فكلّ شيء ممكن؛ فالممكن برغم وجوده، إلاَّ أنَّ منه ما يوضع في الحسبان وتعدّ العدّة له (المتوقّع)، ومنه ما لم يوضع في الحسبان فلا تعدّ العدّة له (غير المتوقع)، وهو الذي كلّما توفّرت شروطه يتمّ تحقيقه أو بلوغه.

وبما أنَّ كلّ شيء ممكن.

إذن فلماذا الاستغراب؟

الاستغراب هو حدوث غير المتوقّع في الزمن الذي ينتظر فيه ظهور المتوقّع، أي ظهور ما لم يكن في الحسبان، وعليه يجب أن يضع الإنسان في حسبانه كلّ ما هو ممكن حتّى لا يفاجأ.

الممكن برغم وجوده المتجزئ إلّا أنَّ منه ما يوضع في الحسبان (المتوقع) ومنه ما لم يوضع في الحسبان (غير المتوقع).

مثال (1): البحث عن العمل، لو لم يكن ممكناً، ما كان البحث عنه، ولهذا البحث عن العمل ممكن، والحصول عليه ممكن، وعدم الحصول عليه أيضاً ممكن، هذا الأمر هو المتوقّع (ما يوضع في الحسبان). لكن إذا قُدِّمت لك الإهانات التي لم تكن في الحسبان، وأنت تبحث عن فرصة عمل كما قُدِّمت إلى محمَّد البو عزيزي بمدينة سيدي أبو زيد بتونس؛ فهذا الأمر بالنسبة له كان غير متوقّع، في مقابل ما اتخذه من فعل (الاحتراق) كان غير متوقّعٍ من قبل الذين قدّموا له الإهانات، ممّا ترتّب على الفعلين غير المتوقّعين فعل ثالث غير متوقّع ألّا وهو الثورة التي اشتعلت نارها التي لم تطفئ إلّا بسقوط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي من قمّة سُلّم السلطان، ممّا جعل مترتّب رابع متحقّقاً على أرض الواقع ألّا وهو تخليد ذكرى محمَّد البو عزيزي ومحو ذكرى زين العابدين من ذاكرة الشعب التونسي الثائر.

وهنا فمعايير المتوقّع تؤسّس القواعد، ومعايير غير المتوقّع تؤسّس الاستثناءات.

ولذا فالاستثناء، هو الذي يَقدم الباحث على دراسته، والبحث عنه لأجل التعرُّف على العلل والمسببات التي تظهره من الكمون إلى الفعل والسلوك بغرض تقديم المساعدة أو العلاج أو الإصلاح (العودة إلى القاعدة).

المستحيل:

المستحيل هو غير الممكن حدوثه وهو الذي لا يمكن الإقدام على فعله، أو بلوغه مهما فعلنا عبر الزمن.

مثال:

. من غير الممكن أن نأتي بالشمس من المغرب.

. من غير الممكن أن ندمج الشمس في القمر.

. من غير الممكن أن يطير الطائر من غير جناحين.

. من غير الممكن أن نفكّر إن فقدنا عقولنا.

. من غير الممكن أن نحيي الموتى بقدراتنا إنْ لم يكن لنا أذن من الله تعالى: {وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ}[1].

وعليه: كلِّ ما لم يكن مستحيلاً هو ممكن:

وبما أنَّ كلّ شيء ممكن.

إذن فما هو الفرق بين الممكن والمستحيل؟

[1] آل عمران 49.

الممكن: قابل للإثبات أو الاكتشاف، أي أنَّه في حاجة لمن يثبته ويبرهن على معطياته ومبرراته، ولذا فهو:

. قابل للإثبات.

. قابل للنفي .

. قابل للرفض.

. قابل للاكتشاف.

. قابل للظهور.

. قابل للكمون.

. قابل للشكّ.

. قابل للمقارنة.

. قابل للتّرابط.

. قابل للثّبات.

. قابل للاهتزاز.

. قابل للتّوافق.

. قابل للتّطابق.

. قابل للتّشتت.

. قابل للتّمركز.

. قابل للدراسة والبحث.

. قابل للتّصحيح.

. قابل للعلاج.

. قابل للتّقييم.

. قابل للتّقويم.

ولهذا لو لم يكن ممكناً ما تمَّ إثباته واكتشافه وظهوره وكمونه والشكّ فيه، ومقارنته ومعرفة ترابطه وثباته واهتزازه.

أمّا المستحيل: فو المثبت الذي نعلم به ولا نعرفه، فعلى سبيل المثال:

. نعلم بيوم الحساب، ولكنّنا لا نعرفه ولا يمكن لنا ذلك.

. الشمس تشرق وتغرب ولن نستطيع تغيير أمرها أو تبديله.

. القمر يعكس الضوء ولن نستطيع إخفاء الضوء عنه.

. الموتى لا يعودون إلى الحياة ولن نستطيع إيقاف الموت عنّا.

. المستحيل كونه موجود فلا يُنفى.

. عندما يكون اليوم السبت فإن الأحد سيأتي غداً وفقاً لعلمنا، ولكن قد لا يأتي الأحد واليوم الغد الذي يحتويه.

إذن المستحيل: هو الذي لا يمتلك الفرد ولا الجماعة ولا المجتمع ولا الإنسانية كاملة أن تقوم به أو تفعله.

إنَّه الشيء الخارج عن دائرة الممكن وفق حساباتنا وقدراتنا واستعداداتنا وطاقاتنا.

ولذا فكلّ من الممكن والمستحيل يحدث وفقاً لتوقّعاتنا، إلّا أنَّ الممكن يتحقّق ويُفعل بأيدينا والمستحيل ما لم تستطع أيدينا فعله.

الصعب:

الصعب ليس بمستحيل؛ بل إنَّه فعل يُنفى ويُثبت، ولهذا فهو ممكن، وبالرغم من أنَّه ممكن إلّا أنَّه ليس سهلاً، إنّه في حاجه لبذل الجهد، مع إعطاء الزمن الكافي والإمكانات الكافية ووافر الصبر وحسن التفكّر والتذكّر والتدبُّر.

وعليه: من المستحيل أن يكون الإنسان عالماً بلا علم، ومن الصّعب أن يصبح الإنسان عالماً.

وبما أنَّه من الصعب أن يصبح الإنسان عالماً، إلّا أنَّه بالإمكان أن يكون كذلك.

إذن القاعدة هي:

(تحدى الصعاب إذا أردت أن تكون عالماً).

والاستثناء هو:

(انسحب من التحدّي تبقى جاهلاً).

ولهذا فإنَّ تقدّم العلوم قاعدة، وتأخرها استثناء.

وعليه: متى يكون المثبت مستحيلاً؟

. مستحيل أن تأتي به جديداً.

. مستحيل أن تأتي بمثله بالتّمام.

. مستحيل أن تمتلك القوّة المماثلة للقوّة التي أظهرته.

ولهذا فالمثبت مستحيل. أمّا إذا استطعت أن تأتى به جديداً، أو تأتي بمثله، أو أن تمتلك القوّة التي أظهرته، فإن ذلك هو الممكن غير المتوقّع (الصعب).

وعليه:

فالقاعدة هي:

. تحدَّى الصِّعاب.

والاستثناء هو:

. انسحب من تحدي الصِّعاب.

والنتيجة الموجبة في دائرة الممكن المتوقّع أنَّ المبدعين دائماً يتحدّون الصعاب.

وعليه:

1 . أنظر إلى المثبت وأعمل على الممكن.

2 . تحدّى الصِّعاب، فإنَّ تحدِّيها ممكن.

3 . خطّط وفقاً لما هو متوقّع، ولِمَا هو غير متوقّع، حتى لا تفاجأ.

4 . لا تستغرب أنْ يحدث أو يقع غير المتوقّع.

5 . لا تصدر أحكاماً مُطلقة على ما هو ممكن.

6 . شكّ حتّى ترى اليقين (الحقيقة).

7 . تحدّى فإنَّ التحدّي الموضوعي يأتي بالجديد.

8 . خطّط لمستقبل أفضل، وأعمل على صناعته قبل قدوم زمنه.

9 . أنتبه إلى الاستثناء، لتتفادى الأضرار والمخاطر.

10. أنتبه إلى الاستثناء، تعيد إلى القاعدة المنحرفين عنها.

وبناء على ذلك:

1 . جمّع قواك تفعل الممكن.

2 . " " تصنع الممكن.

3 . " " تُحدث النُقلة.

4 . " " يُعترف بك.

5 . " " تنال التقدير.

6 . " " تكسب الثقة.

7 . " " تُنجز الأهداف.

8 . " " تزداد إصرار.

9 . " " تبلغ الغايات.

الصراع على سلّم السُّلطان

قاعدة الاعتبار (الشعب)

يوفّر التحدّي حافزاً قوياً لأيِّ شعب من أجل التطلّع المعرفي والثقافي والحضاري الذي يفضي إلى الحرّيّة والانعتاق، وبهذه المعطيات تبدأ كتابة صفحات التاريخ الإنساني، إذ تُوفّر دوافع التحدّي والاستجابة مواقف إيجابية تحدّد أهدافها بوضوح من خلال استنارة العقل الذي يطغى على ظلام الجهل، والعمل على استثارة كلّ ما يمكن أن يجعل الحياة أفضل ممّا هي عليه لدى المجتمع أو القاعدة الواسعة لأيِّ عقد اجتماعي، ولذا ليس عجيباً أن يكتسب الرأي أو الفكرة أتباعاً ومناصرين ومؤيّدين في طفرات هائلة بمجرّد أن يجاوز هذا الرأي أو الفكرة حدود العقل الفردي ليصبح عقداً اجتماعياً مكتوباً في مشاعر وتوجّهات قاعدة الاعتبار لتحقيق الهدف من أجل الوصول إلى غاية تَحظى بإجماع عام؛ فقد تكون الشعوب التي نشأت في أحضان الدكتاتوريات والظلم والتسلّط والاستبداد منصاعة قهراً لنظام السلطان السائد، الذي يبدو لصاحب السلطان أنّه على حقّ طالما قاعدة الاعتبار والاستمداد لا تعارض السلطان وأنظمته وقوانينه، غير أنّ وجود المعارضة أو عدمها ليس مؤشّراً على القبول أو الرفض لسياسة السلطان القائمة على الاملاءات التي اعتادها، ممّا أوحى إليه أنّه لا يصلح لسياسة المُلك غير هذا النوع من السلطان بدليل سكوت قاعدة الاعتبار (المجتمع) عن أنظمة القمّة وقوانينها وتشريعاتها.

إنّ سكوت المجتمع عن طغيان السلطان هو نوع من الحِلم الاجتماعي الذي يُعطي نفسه فرصة التفكير والتريّث في إيجاد البدائل الموصلة إلى كرامة الحياة البشرية التي يثبت من خلالها إنسانيته، وفي الوقت نفسه تمنح السلطان فرصة التأمّل والمراجعة، ذلك أنّ الحلم الاجتماعي أعقل بكثير من القوانين السلطانية، لأنّ السلطان إذا داهمه خطر قد ينجو بنفسه، وأمّا إذا داهم الخطر المجتمع المحكوم بالسلطان؛ فقليل هم

الناجون، ولهذا السبب تكون قاعدة السلّم أعظم إدراكاً لتاريخها وحضارتها ومستقبلها من قمّته التي يجب عليه أن يستمدَّ منها الاعتبار والتقدير.

إنّ وعي قاعدة الاعتبار ونفاذ بصيرتها في القضايا الاجتماعية والإنسانية، ونهمها في الاطلاع على التراث الفكري استناداً إلى العمق الحضاري، يثري معرفتها بالأحكام السلطانية أكثر من القمّة بدرجات، الأمر الذي يجعل قاعدة الاعتبار تبصر الحقيقة على أنّها صيرورة نهائية متكاملة تتبلور في وعيها، حتى أنّ المجتمع نفسه يندهش في أوقات كثيرة من أنّ هذا الوعي يتكوّن في داخله بما يشبه الارتشاح العقلي والفكري لحضارته تسامياً نحو الفضيلة، وهذا الارتشاح المتسامي يتمّ بوعيه دون وعي، ولكن عن إرادة منه، بحيث تصبح الأفكار تتجمّع في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع ويضمّها الذهن الجمعي بعضها إلى بعض في عملية تنظيم ومنهجة لكلِّ الشذرات من المعلومات التي لها علاقة بالقضايا المستقبلية من استمداد حضاري؛ فيتنامى الموقف في ذلك الذهن ليصبح عملاً حضارياً متكاملاً تتّضح معالمه رويداً رويداً بكلِّ ما تحتويه من عناصر الاكتمال، وتناغم الأجزاء والمكونات مع الكلِّ في توازن لا يخلّ جزء منه بجزء آخر، ومتوازن مقتصد بلا خلل.

التنظيم الذاتي (الافتراضي)

يتأسّس التنظيم الذاتي الافتراضي بلا وسطاء ولا مرشدين ولا زعامات يحرّضون على الإقدام برؤية معيّنة مسبقاً؛ فهو الذي يتأسّس على المناداة الحرَّة المتحقّقة إرادة وطواعية، وهو التنظيم الذي يلتقي المتنادون له من خلال شبكات الاتصال المتطوّرة على الفكرة دون قرارات مسبقة،

حيث لا عضويّة من قَبل لأحدٍ من عناصره، ولا فكر عقائدي من ورائه يقوده، ولا علاقات مُمنهجة تربط المتنادين بأسبابه وتُوجِّههم.

ويعدُّ الاستفزاز العام بأساليبه المختلفة دافعاً رئيساً وموسّعاً لتنادي جمعه في الأماكن العامة المفتوحة دون أيِّ إجراءات إقصائيّة من أحدٍ لأحدٍ، ولا رئاسة فيه تتربَّع على قمّة سُلّم السلطان؛ فالكلّ متساوون في الفكرة، ووجهة الرأي، وما يمكن أنْ يُتّخذ من قرارات، وكذلك في كيفيّة التنفيذ.

إمكانات التنادي لجمعه ذاتية شعبيّة لا علاقة لها بمؤسّسات الدولة الرسميّة؛ فالعمل التطوّعي هو السائد مع وافر المؤازرة بين المنتمين إليه.

ولأنَّه لا مقار للتنظيم، ولا أعضاء رسميين، ولا قيادات تراتبيّة، ولا بطاقات عضويّة، ولا مُرشد، فهو لم يكن في حاجة لأخذ الأذن من أحدٍ، ولا في حاجة لمن يعترف به أو لا يعترف.

يلتقي التنظيم الذاتي إرادة ويجتمع تحت مظلّة عامَّة، الحقّ فيها ملك للجميع، وبهذا فهو بالتمام تنظيم ذاتي، كما هو حال ما تمّ في كلٍّ من تونس ومصر من ثورة شعبية، تولّدت في ميادين الحريّة والساحات العامّة وميادين الشهداء الأبرار؛ التي فيها صاغ الثوار أساليب المعاملة فيما بينهم ومع الآخرين، وولّدوا أفكاراً وطوَّروها برؤية جمعية، وأظهروا منها شعاراتهم الموضوعيّة، والمبادئ التي رأوها أفادت في تقديم الحلول والمعالجات للقضايا والتأزُّمات التي ألمّت بالبلاد والعباد، حتّى بلغوا إلى قمّة القرارات (إرحل) فكان الرحيل كرهاً حيث لا استجابة لأن يكون الرحيل عن إرادة.

ولذا فإنَّ التنظيم الذاتي افتراضي الوجود كونه مولود الفكرة في الزمن الآن؛ فلا علاقة له بإجراءات ومبررات رسمية معتمدة، أعضاؤه بداية يأملون اللقاء، ونهاية يأملون بلوغ الحلّ، وبين هذا وذاك لا أمل لهم بأن

يشكّلوا تنظيماً من صفوة تحلّ محلّهم، بل هم حريصون على النجاح الذي تعود نتائجه المأمولة على الجميع دون استثناء.

ولأنَّه ذاتي افتراضي التنظيم؛ فهو على أرض الواقع بلا مؤسّسات تنظيمية، ينتظم عند اللقاءات بشكله الموسّع حركة وسكوناً، وينفكّ إرادة دون أن يترك ممثلين له لينوبوا عنه في كلّ كبيرة وصغيره كما تفعل الأحزاب والتنظيمات السياسية، سواء أكانت تلك التنظيمات ذات خلايا نائمة أم أنَّها ذات خلايا متحرّكة. ولذا لا توجد مقار للتنظيم ولا رُخص لممارسة النشاط السياسي، ولا مبادئ معتمدة مسبقاً ومستهدفة الانجاز، ولا سُلّم تراتبي للصعود تجاه قمّة سلّم السلطان، ولا صراع ولا ترشيح للفوز بعضوية من العضويات التنظيمية.

ولأنَّه تنظيم ذاتي افتراضي فلا هويّة تجمعه إلّا هويّة الوطن من الحدود إلى الحدود، ولا تفريق بين المواطنين بلونٍ، أو ديانة، أو مذهبٍ، أو قبيلة، أو حزبٍ، أو طائفة، أو طبقة. شعاره الذاتي غير المكتوب هو أنَّ الوطن للجميع، ولا قمّة تعلو سلّم سلطانه إلّا بإرادة الجميع، ولا أحد يحكم بمشيئته كيفما يشاء وإلى متى ما يشاء، ولا توريث فيه، فيه الثروة ملك للجميع، والسلطة للجميع، وممارسة الحقوق للجميع، وأداء الواجبات للجميع، وحمْل المسؤوليات للجميع؛ فلا إكراه، ولا تغييب، ولا إقصاء، ولا حرمان، ولا مظالم، ولا مفاسد. الإصلاح هو الهدف المنشود وصناعة المستقبل هي الحلّ.

تنظيم افتراضي تنصهر فيه كلّ التنظيمات السابقة في مظهرٍ شعبي موّحد مع غيرها من أبناء الشعب، دون أنْ تكون لأحدها سيادة على أخرى، ودون أنْ تكون أفكارها وسياساتها هي العنوان أو الهدف، الكلّ

سواسية في تناول القضايا العامّة والقضايا الإستراتيجية التي من خلالها يتمّ بلوغ الغايات المأمولة من الجميع.

إذن الفرق كبير بين تلك التنظيمات المرّخص لها من قِبل الحكومات بما تقدَّمت إليها من عناوين حزبيّة ضيقة وكذلك غيرها من التي اعترضت الحكومة عليها فلم تنل موافقتها، وبين ما يأمله هذا التنظيم الذاتي الافتراضي؛ فهو لا وجود في قاموسه أنْ يتقدَّم للحكومة من أجل أخذ رأيها في الحصول على موافقة أو ترخيص، بل أنَّه على عكس ذلك بالتمام؛ لمعرفته أَّن وجود الحكومة من غيره مفسدة؛ فتوجّه إليها مسالماً في ميادين التحرير، وميادين الشهداء، والساحات العامّة، وشوارعها الفسيحة، وأزقّتها الجميلة، مطالباً بالإصلاح. ومع ذلك واجهته أجهزة الدولة في كلٍّ من تونس ومصر بالهراوات ومسيلات الدموع والرصاص المطاطي والرصاص الحي دون رأفة على احدٍ منهم (ذكوراً وإناثاً) سواء أكان منهم الطفل، أم الشاب، أم الكهل، أم الشيخ. ولذا عندما تحرّكت القوات الرادعة لمواجهة من يطالب بالإصلاح سلماً؛ كانت في مواجهاته لا تفرّق بين مداهمة منزلٍ أو مدرسة أو مستشفى أو حتّى مسجد. ومن هنا اعتصم الشعب واستعصم؛ فقرّر من خلال تنظيمه الافتراضي المفتوح في ميادين الحريّة والشهداء رحيل الطاغية المتربّع على (قمّة سلم السلطان)، وظل هناك معتصم مستعصم حتّى تمّ الرحيل الذي به تمّت صناعة تاريخ لا سابقة له من قَبل، حيث لا سابقة لشعبٍ بأسره أنْ انتظم بدون تنظيم مسبقٍ، ولا مرشدٍ له ليرشده السبيل كما كان الحال المتعارف عليه في القرون السابقة لهذا القرن الواحد والعشرين؛ فكلّ الثورات الشعبية التي سبقت ثورتي الشعب التونسي والشعب المصري كانت ثورات مقادة

بقيادات حزبيّة أو عسكريّة أو فكريّة أو وطنيّة أو قوميّة أو إقليمية إلّا هاتين الثورتين المجيدتين كانتا قمّة على كلّ قمّة.

وهكذا سيكون حال من يأتي من بعهدهما ثائراً على أنظمة الفساد من خلال التنظيم الذاتي الافتراضي، ولهذا لا تقارب في المقارنة بين تلك الأدوات والتنظيمات السياسية التي كانت تناضل في ظروف صعبة للغاية، وتقبل أنْ تكون شعاراتها مقبولة لحدٍ ما عند قمّة سلّم السلطان، أو أنَّها تناضل من أجل لفت أنظار أجهزته الحكومية إلى إصلاح جزئي ولو كان يسيراً، ولكن ما جاء به غير المتوقّع من مفاجئات أسهم في إنجاز المهمّة التي ضحّت أجيال وناضلت من أجلها ولم تتمكّن من بلوغها كما هي متحقّقة بين أيدي الشعب التونسي والشعب المصري.

فتلك التنظيمات والجمعيات والمؤسّسات سواء أكانت عسكريّة أم من تنظيمات المجتمع المدني بمختلف ألوان طيفه، كانت تسعى للإصلاح الجزئي على المستوى الاقتصادي، أو الإصلاح الجزئي على المستوى السياسي، أو الإصلاح الجزئي على المستوى الاجتماعي، ومع ذلك فشلت في تحقيق الإصلاح المرجو، ولكن هذا التنظيم الذاتي الافتراضي تجاوز كلّ المطالب الإصلاحية ببلوغه الحلّ المأمول لدى كلّ فرد وجماعة ومجتمع كان مكمّماً، وهنا فإنَّ كلّ التنظيمات السابقة كانت قاصرة عن بلوغ الحلّ كونها لا تعكس إلّا وجهة نظر خاصّة لذلك الحزب أو التنظيم أو تلك المؤسّسة أو ذلك الفرد أو الجماعة. أمَّا التنظيم الذاتي الافتراضي فهو تنظيم شعبي مفتوح للكلّ دون استثناء، ولذا فإنَّ رؤاه عامّة بحلول عامّة سياسة واقتصاداً واجتماعاً.

وفي دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع فأنَّ كلّ الثورات الشعبية ذات التنظيم الافتراضي الآتية من بعد الثورة الشعبية في تونس ومصر لن

تكون آتية من أجل الإصلاح، بل لابدّ أنْ تكون آتية من أجل الحلّ؛ ذلك لأنَّ زمن الإصلاح قد ولّى مع زمن التنظيمات الحزبية ومطالبها المحدودة.

وعليه: فإنَّ ما جرى وما سيجري من ثورات منظّمة في ميادين التحرير وميادين الشهداء، لا يُعدّ موجة من موجات التغيير، بل يُعدّ تاريخاً بحاله؛ فموجات التغيير يمكن تفاديها، ويمكن القفز عليها، ويمكن تحويل مسارها، وتغيير اتجاهها، ولكن ولادة التاريخ لا يقدر عليها إلّا صنَّاع التاريخ.

ولذا فالمجتمع الذي تحرّكه الأحزاب ستكون حركته ومطالبه محدودة، والمجتمع الذي تحرّكه النقابات ستكون حركته ومطالبه محدودة، والمجتمع الذي تحرّكه أجهزة الدولة ستكون حركته ومطالبه محدودة؛ فكلّ هذه الحركات هي مؤسّسة على الطلب والأمر والنهي، وليس مؤسّسة على الإرادة الحرّة، أمَّا الشعب الذي يتحرّك ذاتياً كما تحرّك بتنظيمه الذاتي الافتراضي في ميادين التحرير وميادين الشهداء والساحات العامّة، لم تكن حركته تحت ضغوط الطلب والأمر والنهي والتخويف، ولهذا كانت المواجهة مباشرة مع قمّة سلّم السلطان حتّى تحقّق الرحيل.

وهنا قد يبدو لمتتبّع الأحداث الكبرى التي تُحدّد مصير الأمم والشعوب، أنّ هذا المجتمع أو ذاك قد تخلّى عن قيمه الحميدة نتيجة ملل من الممارسات السلطانية المتربّعة على قمّة سلّم القيم، أو نتيجة قهر وطغيان القمّة التي تتحكّم في توجيه دفّة السلطان وما ينتج عن ذلك القهر من فساد وإسفاف ينعكس ظلماً على قاعدة الاعتبار، حتى يخيّل لراصد الأحداث أنّ السلطان استتبّ بظلمه ودفع قاعدته إلى الركون على ما اعتادوا عليه من ممارسات خاطئة من القمّة جعلت القاعدة تستأنس

بالظلم والفساد لما أصابها من ملل الإصلاح، إلّا أنّ ما يبدو ملالاً، ما هو إلّا ارتداد إلى الذاكرة الجمعية التي تختزن الوعي الحضاري، وهو في ذلك لحظة الهدوء التأمّلي من أجل استمداد قوّة الدفع المؤدّية إلى زيادة رفض الواقع المفروض على الجماعة والمجتمع، أمّا الامتداد الزمني في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع يطول في كثير من الأحيان للوصول إلى قرار الرفض؛ فهو نتيجة طبيعية بسبب كثرة تعدّد الأفراد، واستغراق الزمن عامل مهمّ في الترقّي التدريجي الذي يضع الجميع على خطّ الشروع.

وخطّ الشروع هذا إنّما هو امتداد تاريخي منظّم ومرتبط بحضارة الأمّة وما تحمل من قيم وفضائل ومعطيات، وما بنت عليه إرثها الحضاري من فكر وعلم وثقافة أوصلها إلى المدنية والعمران الذي لا يقوم إلّا بسيادة الأخلاق الضامنة لأحقيّة النظم والقوانين والتشريعات وبما امتازت به من صفات.

وأهمّ صفة بارزة لحضارة هذه الأمّة هي صفة العدل التي تنظّم العلاقات بين أفرادها على أساس التساوي مع مراعاة الفروق الفردية من حيث المهنة والتخصّص والمقدرة والمرحلة العمرية والطبيعة الخلقيّة، وهي الصّفة التي انفردت بها عن الحضارات البشرية السابقة أو اللاحقة؛ فلم تكن مثل حضارات سابقة وليدة قهر وضغط وإكراه وتصارع إرادات وصراع مصالح، ولكنّها كانت جزءاً وكلّاً من رغبة حقيقية أصيلة لدى جميع أبنائها مستمدّة من فضائل وقيم سماوية تحثّ على إعمال العقل في التفكّر والتدبّر والتذكّر والتأمّل، حتى أصبح ذلك عقداً اجتماعياً أصيلاً يضع جميع الأفراد على قدم المساواة، وليس انتقائيّاً لأفراد يدافعون به عن امتيازات خاصّة.

فهذا العقد الاجتماعي المنظّم ذاتياً والمسجّل تاريخياً بحقٍّ الأمّة، تحقّق على مدى زمني قصير في أوسع نطاق، ثمّ بدأ الشكل النقي الأصيل لهذا العقد يدبُّ فيه الفساد حتى أصبح المنهج القويم يُدفع إلى الخلف بتراكمات دخيلة حوّلته عن نهجه وإن بقي كامناً تحت غبار المتراكمات التي سرعان ما تنبعث بهبوب الرياح، حيث تأتي قوّة دافعة تستنهضه من مكامنه ليعود إلى الارتقاء.

فالقوة الدافعة الأولى لحركة التغيير ضمن تنظيمها العرفي بما تعاهد عليه المجتمع، تلك القوّة كافية لوضعه في قمّة سامية من الرقي الحضاري والفكري مرّات أُخر، وهذا ما يدفع المؤرّخين إلى وصف المرحلة بمرحلة المفاجآت، إلّا أنّ القوّة الدافعة التي ماتت أو نامت لنقص الغذاء الروحي الدافع لها وركود الحركة الفكرية التي تؤجّج المشاعر نحو الإصلاح وتؤطّر التنظيم، ما هو إلّا دليل افتقاد القوّة الخلّاقة المبدعة التي تمتلك القدرة عند توفّر الأداة على أداء الرسالة، ومن هنا كان لغير المتوقّع رسالة المفاجئة في الزمن غير المتوقّع والمكان غير المتوقّع؛ فسقطت كلّ الحسابات المحلّية والعالمية أمام ثورة الشعب العربي في تونس ومصر اللذين كانت لهما كلمة السرّ لصناعة التاريخ.

ولذا لم يكن لدينا أوهام أو شكّ عن الحالة المعاصرة أنّ الأمّة مازالت حيّة، وأنّها متمسّكة بحقها في الحياة الكريمة، ومتمسّكة بدوافعها بقبول صامت لمنهج تلك الدوافع وتعاليمها، إلّا أنّ الأمّة في ذاتها كسائر الأمم والشعوب التي تمرّ بمراحل السبات نتيجة الانتكاسات المؤلمة لافتقاد المشاركة في تحمّل المسؤوليّة التي بها تتمكّن من امتلاك الوسائل والأدوات المناسبة لحسم الصراع، وبافتقاد المشاركة والأداة والوسيلة تسود

حالة من الشلل التي تترك أيّ أمّة غير قادرة على تحويل إيمانها بدوافعها إلى أفعال مثمرة ما لم تعدْ إلى إطار تنظيمها الذاتي.

إنّنا نعتقد جازمين أنّ علاقة الأمّة بحضارتها وتاريخها هو عقدها الاجتماعي الذي تفسّره خير تفسير وقت الأزمات، ذلك أنّ أسلافها استقت أسسه ونظريّته بناء على ثوابت، ومن تجارب جرت في مسارات تاريخية خضعت للتصحيح والتقويم إلى أن انبثقت أصلاً من الفضائل الخيّرة وأصول الحياة الكريمة التي لا تتمّ إلّا بها ولا تتحقّق إلّا بوجودها.

إنّ نظام الحياة الاجتماعية لأيِّ مجتمع يضمّه نظام معترف به من أبنائه جميعاً، كفيل أن يأخذ به إلى برّ الأمان وقت الشدائد، وإن كان الخلاف على بعض الجزئيات في الفروع التي لا تضرّ النسق العام، وإنّما تعطيه قوّة في التماسك بحيث أنّ الخلاف في الجزئيات يوضّح الرؤيا ولا يضرّ التوجّه، كي يذوب البغض والكراهية والخصومة والتحزّب، ويحلّ محلّه استلزام البحث والتمحيص والتشاور وبذل النصيحة والإقدام على أداء الأفعال والأعمال الحِسان، وفي هذا التوجّه تغيب الأشكال والأسماء والشخصيات، لأنّ الوعي الجمعي يحقّق القواعد الأساسية التي لا يكون التغيير صالحاً بدونها.

وبهذا يتمّ تطبيق التوجّه النابع من الوعي المنطلق من الإرث الحضاري الذي حافظ على التنظيم تطبيقاً يحفظ التوازنات ولا يجعل بعضها يطغى على بعض، ولا يمكن أن يُحفظ هذا التوازن بغير الوجدان الحي والشعور الحقيقي إيماناً بقدسية المنطلقات؛ فتكون المحافظة عليها وصيانتها مدعاة لتحقيق الأهداف الموصلة إلى الغايات، وهو ما يُعبّر عنه بالوعي الجمعي الذي أدّى إلى النضج الفكري في اتخاذ موقف من القضية، ومردّ هذا جميعه إلى حقيقة واحدة هي اعتقاد صلاحية سلطان المجتمع،

والشعور بفائدة المحافظة عليه، إذ أنّ القمّة وحدها لا تستطيع أن تنهض بأعباء أمّة ما لم ترجع إلى وعي تلك الأمّة بطموحها وآمالها.

قمم أخّرت الأمّة علماً وثقافةً وحضارةً هل يليق بمن جُثمت على صدورهم أن يقبلوا بقائها جاثمة عليها وأنفاسهم تخنق؟ وبأيِّ مبرّرات هي تجثم؟

بدون شكّ لغة المنطق وبكلِّ موضوعيّة تقول لا يليق هذا الأمر بالإنسان الذي خلقه الله تعالى في أحسن تقويم؛ فالخوف بدون شكّ هو ضرورة من أجل سلامة المستقبل القريب والبعيد، ولكن مع ذلك لا يتمّ القضاء على الخوف إلّا بالخوف، أي لو لم نخاف الجهل ما قدمنا على التعليم، ولو لم نخاف البرد ما لبسنا ملابس واقية منه وما اكتشفنا وسائل التدفئة والتبريد، ولولا الخوف من جهنّم ما نسعى بكلّ ما من شأنه أن يدخل الجنّة، وإلّا لماذا نصلّي ونصوم ونحج ونُزكّي ونُصلح في الأرض ولا نُفسد فيها؟

ولذا فالخوف هو المنقذ مصداقاً لقوله تعالى: {رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ}[2]، وقال تعالى: {وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً لِلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ}[3]، وقال تعالى: {وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ}[4].

---

[2] النور 37، 38.

[3] الذاريات 37.

[4] النحل 49، 50.

ولأنَّ من يخاف الله لا يخاف أحداً، ومن يتّقي الله لا يتّقي أحداً، إذن لا داعي للخوف من غيره، وهكذا دائماً الخوف من الله يحرّر من الخوف من دونه، ولهذا قلنا الخوف يحرّر من الخوف والمخيف بغير حقّ، ولأنَّه كذلك بدأ التكميم يسقط بالرفض والتحدّي والثورة كما سقط في مصر وتونس بثورة الشعبين التاريخيتين؛ فلا تخافوهم أيَّها المؤمنون وخافوا الله واتّقوه ولا تظلموا أحداً، قال تعالى: {فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ}[5].

التكميم

عادة ما يكون بُعد المسافة في التفكير بين قاعدة الاعتبار وبين القمّة سبباً مباشراً للمواجهة، إذ أنّ قاعدة الاعتبار تروي فكرها من خضمٍّ ثقافي غني بتعدّد الموارد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والدينيّة، ومن تجارب أسلافها بما تحمل تلك التجارب من منحنيات حضارية تستطيع أن تقوّم به مستقبلها، في حين أنّ قمّة السلطان الاستبدادية على الرغم من معرفتها لتلك المناهل والموارد، إلّا أنّها تبقى مقتصرة على الأخذ بما يخدم مصلحتها في الحفاظ على التسلّط، ومن هنا تكون ارتجالية المواقف في فكرها وقراراتها وحلولها، ذلك أنّها تعمد إلى معالجة نتائج أخطائها، ولا تأتي إلى اجتثاث أسباب الأخطاء التي ظهرت عنها تلك النتائج.

فقضية الارتجالية وعدم وجود التخطيط الدقيق، وعدم وجود الدراسات العلمية المصاحبة لأيّة خطوة، سواءٌ أكانت خطوة عسكرية أم خطوة سياسية أم اقتصادية، ثمّ المبالغة الإعلامية فيها، وعدم القدرة على التزام

[5] آل عمران 175.

الموضوعية في الأخبار والتحليلات والتوقّعات بشكلٍ دقيق، وكذلك عدم القدرة على نقد الذات ومراجعة المواقف والتصرّفات بشكل صحيح منصف وشجاع، وعدم بناء مؤسّسات وإدارات ملاحقة للعاملين في أماكن العمل لتمدّهم بوافر الخدمات المحفّزة على العمل وزيادة الإنتاج، في مقابل الأخذ بأيدي المفسدين والعابثين والذين لا أوساط اجتماعية ولا حرفية ولا مهنية لهم، إلى جانب تفضيل الأقارب في تولّي إدارة شؤون البلاد على حساب حقّ المواطنة، وتغليب رأي الأبناء في أيِّ قضية وعلى أيِّ رأي، إلى جانب العمل على طمس كلّ ما من شأنه أن يؤدّي إلى صحوة المواطن من جهله وغفلته؛ فكلّ هذا يؤدّي إلى اتِّساع الهوة وعمق الفجوة بين القمّة وقاعدة الاعتبار التي سرعان ما تأخذ بالتنامي.

هذه جوانب من السلبيات لا نقول إنّها موجودة في النظام وأجهزته فحسب، بل هي موجودة في عقل القائم على سلّم القمّة الذي يحكم النظام ويتحكّم به وفق مصلحته ومشيئته ورؤيته الخاصّة من القلم إلى رغيف الخبز.

إنّ أزمة الأنظمة الحاكمة ذات السيادة الدكتاتورية والطابع الاستبدادي أمر طبيعي؛ فهي عاجزة عن حلِّ الإشكالات المتفاقمة نتيجة المشاكل التي يولّدها الاستبداد بالسلطان، وهذا العجز ينسحب على صراع المجتمع مع أعدائه من جانب، وعلى إشكالاتها الداخلية في العدالة والحرّية والرأي والمخالفة من جانب آخر، وكذلك في حلِّ مشاكل العمل والغذاء والأمن والتعليم والصحة، وكلّ ما له علاقة من خدمات لجميع المواطنين (قاعدة الاعتبار).

فالقضية الأساسية التي تتجاهلها هذه الأنظمة الاستبدادية التي تحكم الأمّة هي قضيّة الوعي، إذ أنّ هذه الأمّة لها من الوعي ما تدرك به

إنسانيتها ودورها التاريخي في صناعة المستقبل استمداداً من حضارتها وتاريخها وفكرها أضعاف ما تدركه الأنظمة نفسها، والمسألة الأهم التي تدركها الأمّة وتجهلها الأنظمة، هي تلك الأخطار التي تهدّد وجودها وتتعامى عنها الأنظمة، ساعتئذٍ تلجأ الأمّة إلى تنبيه سلطان الاستبداد لما يحيق بها من أخطار نتيجة الأخطاء، وهنا ينتفض السلطان لشعوره بأنّ هذه التنبيهات نوع من الإملاءات التي تجرح كرامته بزعم أنّها تفرض نفسها عليه ويتمّ الرفض، ومن هنا تبدأ عملية التكميم.

في مثل هذه الظروف التي تصطدم فيها القمّة بالقاعدة، أوّل ما يجب النظر إليه والسعي إلى تحقيقه هو إصلاح الأوضاع الداخلية، وإشاعة التعدّدية الفكرية، والاستماع إلى الآخر، لأنّ تلك المطالب ما كانت لتظهر لولا وجود خطأ يجب أن يُصحّح، ذلك أنّ التجربة الإنسانية بمجتمعها البشري، لم تسجّل لنا شكوى واحدة على الحقّ، وما أرّخت لثورة قامت ضدّ العدل ولن يكون هذا أبداً.

من هنا تكون تلك الأنظمة قاصرة عن استيعاب الحقّ وتقبّله؛ فبدل أنّ توفّر مستلزمات ضرورة الإصلاح الداخلي التي تقوم على الوعي بأسس التفكير الموضوعي لحقيقة الصراع بين القمّة والقاعدة، تلجأ إلى السيطرة عن طريق التكميم، لأنّها لا تريد أيّ نوع من علاقة التكافؤ بينها وبين قاعدة الاعتبار ونيل الثقة؛ فهذا الأمر بالنسبة لها نوع من التخلّي عن القمّة والهبوط عن سلّمها ولو درجة.

فتكون ردّة فعل النظام الاستبدادي في هذا الموقف الذي يستشعر به الخطر، مصادرته لفكر الآخر، والعمل على بثّ الإشاعات والسعي على إفشال الإصلاح أو حتى المطالبة به، فما يلبث أن يوعز إلى الزخم الإعلامي في ممارسة ما هو مكلّف به من تزوير الحقائق من أجل

طمسها في عملية تكميم صارخة، وأقلّ ما يمكن أن نسمعه من وسائل إعلام تلك الأنظمة أنّها تعزو تلك المطالب إلى أفراد مندسّين أو جهات خارجية وأجنبية تستهدف الوطن والمواطن وأمنه، وهكذا تتولّى الأجهزة الأمنية غير الوطنيّة في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع قلب الحقائق وتزويرها من أجل بقاء رأس القمّة على سدّة الحكم بلا منافسين، ومن يحاول المنافسة سيفرّش ويغطى بالرذائل والنواقص وما يشين مكارم الأخلاق لتكون النهاية من أجل بقاء رأس النظام سالماً غانماً حتى ولو كان في غير طاعة الله، ومن بعدها تُرقَّى الرُّتب رُتباً ليصبح ضبّاط الصّف ضبّاطاً ويصبح الضبّاط رواداً وعمداء وألوية وفرق النياشين تغطي أكتافهم وما يزيد عنها يتدلّى على الصدور.

تحت هذه الذرائع في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع تتمّ عملية التكميم بأبشع صوره في قائمة لا تكاد تنتهي تحت زعم المحافظة على سلامة الوطن من الأيدي العابثة أو من العدوان الخارجي، علماً أنّ جميع هذه الأيدي والأفواه ما هي إلّا أيدي أبناء الأمّة وأفواهها.

ثمّ يتعدّى الأمر في فرض سياسة تكميم الأفواه أبعد من ذلك، إلى فرض حالة الطواريء والأحكام العرفية وتعطيل القانون الذي هو أصلاً من الهشاشة في ظل الأنظمة الاستبدادية لا يسمن ولا يغني من جوع، وبذلك يتمّ مصادرة الحقّ الإنساني في التعبير، ومن ثمّ ممارسة القتل والاعتقال والإقصاء بكلّ صوره، إمعاناً في التكميم.

والأذكى من ذلك أنّ الأنظمة الاستبدادية تتحدّث كثيراً عن الحرّية الفكريّة في الرأي والعملية في التنظيم التي تتعارض مع سياسة تكميم الأفواه ولا ترتضيها، غير أنّها لا تجد بأساً في تكميم أيِّ فو لا يتحدّث بخطابها ولا يمجّد خطاها، لأنّ أيِّ خطاب ما عدا خطابها، هو خطاب منحرف

مندس يستلزم تكميمه أو سحقه إن لزم الأمر، لدرجة أنّ هذه الأنظمة تبرّر عدم التسامح مع غير أتباعها أنّهم أعداء التسامح!

ثمّ نجدها تنادي بالمنطق العقلاني في تناول الأمور وتشدّد على الواقعية في تصوّر الأشياء والحكم عليها، هذا بما يخدم مصالحها واستمرارها في الجثوم على عرش القمّة، ولكن إن ظهر منطق عقلي يدعو إلى واقعية الحقائق في تناوب السلطان بين أفراد الأمّة، تجد هذه الأنظمة قد انتفضت وأخرجت مشاريع جاهزة لمعارضيها تقول فيها أكثر ممّا قاله مالك في الخمر، حتى أنّنا لا نجد في قواميسهم إلّا مفردات التشنيع بالآخرين ورميهم بكلِّ نقيصة.

ولذا كلّما طال زمن التكميم ولّد على أرض الواقع ما هو غير متوقّع، ممّا يجعل الحلول كامنة في المفاجئة التي تكون نتائجها مكمّمة لأفواه من كمّم أفواه الشعب؛ فبهذه المعطيات العظيمة كُمّم فُو زين العابدين بن على بثورة الشعب التونسي في 14 يناير 2011م، وكُمّم فُو حسني مبارك بثورة الشعب المصري في 25 يناير 2011م، وستكمّم من بعدهما أفواه من اعتلوا قمم السلطان بغير حقّ في الوطن العربي بصفة خاصة وفي العالم المكمّم بصفة عامّة.

وهنا فالتكميم باعتباره فعل قهري سيكون عبر الزمن كفيل بتوليد المفاجئات ذات النتائج السَّارة.

ولأنَّ لكلِّ شيء بداية ونهاية ولكلّ شيء عمره الزمني، كان للتكميم عمراً، بداء بحكم الفرد الواحد الطاغية والدكتاتور الذي ساد على النَّاس كرهاً وانتهى بثورة غير المتوقّع، بداية بثورة الشعب التونسي البطل والشعب المصري البطل، وسيستمر إلى النهاية التي بها ينتهي زمن الدكتاتوريات والطغاة والتجبّر من على أرض المعمورة، وذلك بفسح المجال الشاسع

لاستيعاب الجميع دون تغييب ولا إقصاء ولا تحقير ولا إكراه، الرجل والمرأة والصغير والكبير الكلّ في حقوق متساوية وواجبات ومسؤوليات وفقاً للتخصّص والمهنة والاختصاصات والصلاحيات التي تُسن الدساتير والقوانين من أجلها تحت مظلّة الوطن ملك للجميع، والثروة فيه ملك للجميع؛ فلا حرمان لأحدٍ من حقّه في السيادة والعمل وحقّ التملّك والتعبير.

ولمتسائل أن يتساءل:

ألا يكون التكميم منتج لأفعال التغييب وتأزُّمات الحلّ؟

نقول:

نعم، إنَّه المنتج الذي أنتج أفعال التغييب وتأزُّمات الحلّ؛ فالتغييب فعل مترتّب على أفعال الإقصاء العمدي الذي لا يفسح مجالاً للتعاون والتفاهم والتفهُّم بين الأنا والآخر، فإنْ غُيِّبَ أحد الطرفين بأيّة تعليلات تصبح العلّة في من كان سبباً وراء فعل التغييب، ذلك أنّ الذي يكون أساس المشكلة أو جزءاً منها، لابدّ أن يكون أساس الحلّ الرئيس أو جزءً منه، وفي حال غياب الآخر الذي يتعلّق الأمر به يكون الحلّ ناقصاً بسبب تغييبه وليس غيابه، وهذا التغييب لا يكون إلّا من أجل فرض رؤية الأنا المركزية الأمر الذي يؤدّي إلى:

. رفض الحلّ الذي هو من وجهة نظر الأنا فقط.

. تصعيد المطالب من أجلّ الحلّ العدل.

. ازدياد حدّة المطالبين بحقوقهم وازدياد تمسّكهم بها.

. قبول التحدّي بالتحدّي الأكثر شدّة.

. قبول الموت تمناً لنيل الحرّية.

. تحقيق النصر بالقوّة ورحيل الطاغيّة.

. ممارسة الحرّية وفقاً لإرادة الجميع ورؤية الجميع تحت مظلّة الوطن الواحد.

ولهذا فنار الغضب تزداد اشتعالاً في أنفس الأفراد والجماعات الثائرين الذين غيِّبوا من قِبل الطاغية عن المشاركة في إيجاد الحلّ للقضية التي هم أحد عناصرها الرئيسة، وبالتالي فإنَّ الأمر لا يقف عند حدِّ الرّفض للحلّول كما يتوقّع البعض، بل يتعدّاه إلى بلوغ الثورة الشاملة من أجل الحلّ الشامل سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً ونفسيّاً وثقافيّاً وذوقيّاً.

ولذا فإنَّ أفعال الرفض والتمرّد لا تكون إلّا بانعدام الحلّ، وبأسباب التغييب تزداد حدّة التطرّف الذي ينتج عنه سلوكاً يدفع إلى استخدام القوّة القاهرة وسيلة لإنجاز المهمّة.

وعليه: فمن الموضوعية أن تتمّ مشاركة الآخر في مركز مشترك تلغى فيه المركزية الفردية (أنا فقط) وتظهر الأنا والآخر بمركز جديد منطقه (نحن سوياً) و (نحن معاً) حضوراً وحواراً بالكلمة المرنة التي تحمل المعلومة الصائبة من جانب، وتصحح المعلومة الخاطئة بمعلومة صحيحة من جانب آخر؛ فتُسهم في رسم المستقبل الأفضل وتحدث النُقلة إليه، ومن هذا المنطلق يصبح المجال فسيح لإظهار روح المودّة والمحبّة والتوافق والوحدة بين أبناء الشعب الواحد أو الأمَّة الواحدة والوطن الواحد.

ومن الأُمور التي تجعل النزاع والصدام والاقتتال يشتدُّ ويتنوّع، هو رفض الآخر وتغييبه وتحقيره وإقصائه وتعذيبه، ومن هنا تتولّد أفعال التطرّف التي تجعل المُغَيِّبُ أو المقصى أكثر شدّة وأكثر تطرّفاً ممّا كان متوقّعاً.

إنَّ رفض مشاركة المواطن وتغييبه بأفعال متطرّفة من قبل الطاغية لا يلغيه من الوجود، ولكن قد يجعله على رأس هرم العنف بعد أن كان على مستوى من مستوياته الأقل تشدّداً، ولذا فمن يستهدف الآخرين بالتغييب

والإقصاء والتحقير، ويبلغ الأمر به إلى ارتكاب أفعال التقتيل سيجد نفسه طرفاً معادياً للنّاس ومطارداً من قبلهم؛ فإن لم يرحل عنهم بإرادة سيجد نفسه مُرحَّلاً كرهاً بقرارات صادرة من ميادين الحرّية وميادين الشهداء.

ولأنّ نتيجة الأمر لا تكون إلّا كذلك فينبغي أن يُؤسّس مركز يجمع الطرفين ويقوم على شعرة تعادل كتفي الميزان دون طلب تنازلات عن حقوق واجبة الممارسة ممّا يجعل المركز مؤسّساً على قاعدة الاعتبار وبموضوعية لا مؤسّساً على تقديم التنازلات؛ فالتنازلات إن أحدثت لقاءً، فإنّ هذا اللقاء سيكون بعده الافتراق المملوء بالكراهية نتيجة التنازلات بأسباب الإكراه أو بأسباب الحاجة والظروف المتغيّرة في دائرة الممكن، ذلك أنّ الأنا والآخر قد يتفقا على تقديم تنازلات تحت إملاءات ظروف معينة، ولأسباب الضرورة حتى وإن تحسّنت الأحوال فإنَّ تحسُّن الأحوال المؤقت لابدّ أن يبلغ نتيجة تجعل تلك التنازلات في مهب الرّيح؛ فالتنازلات من جملة ما تعنيه أنّه لم يتمّ تقبُّل الآخر (هو كما هو)؛ فتكون التنازلات مرحليّة من أجل اغتنام الفرص المواتية للعودة إلى الاستحواذ عمّا تمّ التنازل عنه، الأمر الذي يؤدّي إلى الاستهانة وظهور الأنا المركزية مرّة ثانية بعلل وأسباب تلك التنازلات.

ولذا يجب الانتباه لما تحمله الاستهانة من مضامين كثيرة يترتّب عليها:

. عدم الاحترام.

. عدم الاعتراف.

. عدم التقدير.

. عدم الاعتبار.

. عدم التفهُّم.

ومن هنا نجد الاستهانة من المكامن الرئيسة التي تؤدّي إلى الصدام والاقتتال، ويا ليت الأنا والآخر لم يكونا مستهينين ببعضهما؛ فلو لم يكونا المستهينين لما كان الرفض والتمرّد والتطرّف الداعي للثّورة على مصدر الفساد والإفساد وارتكاب المظالم التي تبلغ الحالة فيها سفك دماء المواطن بغير حقّ.

ومن أجل الحلّ فإنَّ أفضل الطرق وأقصرها هو الجلوس على طاولة (نحن سويّاً) الأمر الذي يليق بالأنا والآخر عندما يقبل كلّ منهما الآخر (هو كما هو).

وقبول الآخر هو كما هو، مرتكز أساس من مرتكزات القبول النابع عن الاعتراف بالوجود المؤدّي إلى الاستيعاب، وعليه ينتفي التقبُّل كما يجب أن يكون عليه (هو) من وجهة نظر (الأنا)، ويصبح التقبّل الاستيعابي نظرة سائدة بينهما (هما كما هما) من أجل إحداث النُقلة بإرادة.

وعليه: فإنَّ إرساء مبدأ التقبُّل بين الأنا والآخر على أساس (هما كما هما عليه) يُلغي التكميم ويؤدّي إلى العمل من أجل ما يجب أن يكونا عليه معاً في دائرة (نحن سويا)، ولذا فإنَّ ما يجب أن يكون عليه كلّ من الأنا والآخر هو المستهدف من وراء مبدأ التقبّل (هما كما هما عليه) وهذا الأمر يجعل كلّاً من الأنا والآخر على خط التقبّل مع فائق التقدير والاحترام ومدٌ الأيدي إلى ما يحقّق الطموحات المشتركة للإنسان على أيٍّ مستوى من المستويات التي يمكن أن يكون عليها سواءً أكانت محلّية أم دولية أم إنسانية.

ولأنَّ التطرُّف أصبح قضية من قضايا تأزُّمات العلائق الفردية والجماعية والمجتمعية في الدولة وخارج الدولة؛ فهل يحقُّ تجريمه بالمطلق على كلٍّ

المستويات المحلّية والعالمية أم يجب النظر إليه وإلى مكامن علله التي قد تتضمّن شيئاً من الحقيقة؟

نقول:

يجب أنْ يكون على المستوى الداخلي الوطن للجميع، وممارسة الحقوق فيه حقّ للجميع، وأداء الواجبات واجب على الجميع، وحمْل المسؤوليات عبء يجب أن يتم تحمُّله بإرادة من الجميع، ولذا عندما يتعرَّض الوطن لغزوٍ وتُحتَّل أراضيه تصبح مسؤولية الدفاع عنه فريضة واجبة على كلِّ قادر حتى وإن وصف حمْل هذه المسؤولية تطرُّفاً من قِبل الآخرين؛ فمقاومة المحتلين للأوطان حقّ يجب أن يكون بأيدي جميع المواطنين ولا يُنتظر فيه رأى من الغير.

وهكذا إذا مُنعت الحقوق وتمّت مصادرتها يُطالب بها، وإذا تمّت المطالبة بها يجب أن تُعطى، فإنْ لم تعطَ لابدّ أن تُنتزع انتزاعاً، ولا عيب بعد ذلك من قبول الصفات أيّ كانت في حالة ما تمّ النعت بها من قِبل الآخرين المتفرّجين حتى وإن خرجت تلك الصفات عن دائرة المتوقّع، المهم أنْ يكون النضال شريفاً من أجل الوطن وكرامة المواطن.

ولذا فمن يصادر حقوق الآخرين أو يغتصبها اغتصاباً، لابدّ أن يأتي اليوم الذي ينتزعونها منه انتزاعاً وإن وصفوا بما هو غير متوقّع الوصف به، ومن بعدها لا بدّ لمن كان مغتصباً لها إلَّا أن يرحل عن إرادة أو أن يُرحّل بغيرها.

وكذلك الواجبات بما أنَّها تؤدّى فهي واجبة الأداء على من يتعلّق الأمر بهم، ولكن إذا حُرم الإنسان من أداء الواجبات، فقد حُرم حقّ من حقوقه وإن كانت من الواجبات؛ فأداء الواجبات حقّ لمن يمارس حقوقه، ومن هنا فمن يُحرم من ممارسة حقوقه ويطلب منه أن يؤدّي واجباته فلا يمكن

له أن يؤدّيها، ذلك لأنّها واجبات مأمور بها أمراً في مقابل الحرمان من ممارسة الحقوق بغير حقّ. ولكن عندما يُمكّن المواطن من ممارسة حقوقه فعليه بأداء واجباته، وإذا لم يُؤدَّيها يُفرض عليه أداؤها فرضاً (شريعةً أو عرفاً أو دستوراً وقانوناً يُسن من قبل الذين يتعلّق أمر أداء الواجبات بهم).

إذن لا يحقُّ للمواطن أن يرفض أداء واجباته طالما أنَّه يمارس حقوقه بكلّ حرّية.

والمسؤولية أيضاً عبء يُحمل في مقابل حقوق تُمارس وواجبات تُؤدّى، وإن مُكِّنَ المواطن من ممارسة حقوقه وأداء واجباته وحُرم من حمْل مسؤولياته لابدّ له أن يندفع غاضباً ورافضاً من حيث يدري أو لا يدري؛ فيتولّد الصراع والصدام والخصام مع من حرمه من حملها بوافر الشدّة والتشدُّد، فتنتشر الفتنة أو تحدث الاستجابة التي تؤدّي إلى إقرار السكينة والطمأنينة.

وعليه: توجد علاقة سالبة بين ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمْل المسؤوليات، وبين الحرمان من هذه المعطيات ممّا ينتج الصدام والصراع والاقتتال في المدن والقرى على حدٍّ سوى، وهذه الصراعات والصدامات لن تُطفى نارها إلّا بالثّورة على المظالم والظالمين والمفاسد والفاسدين.

ومن أجل أن لا يكون للصدام والاقتتال والتطرّف دائرة يمتدّ فيها أفراد وجماعات ومؤسّسات ودولة ورأس دولة، علينا أن لا نستهين بالآخر أو نلغيه، ولا ينبغي أنْ نغيّبه، ولا نقصيه من شيء ينبغي أن يكون له أو يكون شريكاً فيه. ولذلك يجب أن يتمّ التقبُّل وفق هذه الحقائق دون شروط أو طلب تنازلات.

وبالتّالي فإنَّ الآخر الذي يُوجّه له مبدأ التقبُّل بالاشتراطات يرى أنَّ المشترطين عليه يضعونه في دائرة التصغير أو التحقير مع وجوب إعطاء المزيد من التنازلات، وهنا يشتدُّ الرّفض وتتّسع حدة الإكراه بين ما هو مخفيّ في الصدور وبين ما هو ظاهر على الألسن والأفعال والأعمال والسلوكيات.

ولأنّ التقبُّل قيمة حميدة فبه يتمّ التفهُّم والتفاعل في دائرة الممكن بين الأنا والآخر على طاولة الاعتراف المستديرة (نحن سويّاً).

وهنا لا ينبغي أنْ تكون قيمة التقبُّل الحميدة مؤسّسة على اشتراطات، بل ينبغي أن تُؤسّس على معطيات موضوعية تجعل للأنا والآخر مكانة تمتدّ في دائرة الممكن من السلبي إلى ما هو إيجابي ليكون المستقبل الأفضل صناعة مشتركة دون استثناء لأحدٍ على حساب آخر.

ولذا فالتقبُّل بموضوعيّة قيمة حميدة تلغي التكميم وتُقرّ الاعتراف بالآخر وتقديره واعتباره واحترامه وتفتح أمامه آفاق الحوار على طاولة (نحن سوياً)، ممّا يجعل العودة إلى الأصول المشتركة من المعطيات التي تجمع الأنا والآخر وتلغي التغييب وكلّ ما من شأنه أن يؤدّي إلى التعذيب أو التقتيل، وتصبح الفضائل والقيم المستمدّة من المصدر الذي يحتكم النّاس به ويحتكمون إليه هي المرجعية المرضية للجميع عن إرادة، ولهذا فالعودة إلى المصدر تمركُزاً على معطيات الهويّة المشتركة يلغي التكميم والتغيب والتحقير والتعذيب، ويجعل قيم التفاهم والتفهُّم والتوافق هي القيم السائدة بين النَّاس.

وعليه: ينتهي زمن التكميم (زمن الخائف والمخيف) الذي هو في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع في حالة تبدّل؛ فالذي يعدّ اليوم مخيفاً يصبح غداً خائفاً؛ فما جرى في تونس هو أنَّ الرئيس زين العابدين بن على كان

مخيفاً للشعب التونسي بما يمتلكه من قوّة أجهزة قمعيّة، وكذلك كان الرئيس حسني مبارك مخيفاً للشعب المصري بما يتحكّم فيه من قوّة أجهزة قمعيّة؛ فكلاهما ظن كما ظن فرعون من قبلهما في زمانه أنَّه لا غالب له بما أنَّه يتحكّم في أمر القوّات الدامية في صدور الشعب وظهوره، ولكن عندما قرّر الشعبان (التونسي والمصري) قبول الموت ثمناً لنيل الحرّيّة انقلبت المعادلة؛ فأصبح الخائف مخيفاً والمخيف خائفاً؛ فكان دم الشهداء ثمناً غالياً من أجل نيل الحريّة بالقوّة؛ فرحِّلَ الرئيسان دون أن يجد أحد منهما من يتأسف عليه، كما انتهت الماركسية من سدّة المنافسة الحرّة دون أن تجد من يتأسّف عليها، وهكذا دائماً للتاريخ صنّاع؛ فمن لم يتّعظ سيكون له المصير نفسه وحينها لن ينفع الندم.

وهنا فمن يعتقد أنَّه قوّة فعليه أن لا يغفل أن الآخر قوّة، والذي يعتقده الأنا مخيفاً للآخر لا يمكن أن يكون كذلك إن قرّر الآخر قبول الموت الذي لا تُخيفه المخاوف، وعندما يصبح الموت المطلب المفضَّل عند الآخر فعلى ماذا سيعتمد الأنا ليخيف به الآخرين؟

بدون شكّ فإنَّ لكلّ قوّة وضعف قوّة، ولذا فعلى الأنا أن يقبل الآخر (هو كما هو) لأجل أن يأخذه إلى ما يجب أن يكونا عليه سوياً وحينها لن يكون الموت أداة للتخويف، ولن يكون مطلباً لأحد الأطراف لمقاومة الآخر وإلحاق الضرر به؛ فكلاهما طرفي قوّة ممّا يجعل لكلِّ فعل ردّة فعل تساويه في القوّة أو تفوقه وتعاكسه بالاتجاه، ووفقاً لهذه المعطيات وجب التفهُّم الذي به يقدّر الأنا ظروف الآخر كما يقدّر الآخر به ظروف الأنا.

معطيات التكميم:

. أوّل معطية من معطيات التكميم قولهم أنّ العامّة (الشعوب) لا تفهم، ولكن ألا يكون هذا القول هو مبرّر للغضب كونه دليلاً للاحتقار والتقليل من الشأن؛ فكيف يقال للمواطن إنَّك لا تفهم؟ وقد خلقه الله تعالى في أحسن تقويم، وكيف يقال له نحن أولى برعايتك؟ ويقال له الحكم ليس هيِّناً ليعطى لك، ولا داعي للمطالبة به؛ فالراعي نحن وأنت الرعية، نرعاك أحسن ممّا تعتقد أن تكون قادراً على رعاية نفسك.

كلّ هذه الاستفزازات كفيلة بقلب الأنظمة كما قلبت عربة خضار محمَّد البو عزيزي النظام في تونس من على قمّة سلّم السلطان.

. وثاني معطية من معطيات التكميم قولهم أنَّ أعمال التطرّف قد تفشّت في البلاد، ولهذا فقوانين الطواري وحدها هي المخلّص من الأزمة، والمحاكم العسكرية هي خير عادلٍ بين الناس، ولكن ألا يكون هذا الأمر أكبر إهانة تُقدّم للمواطنين؟ في مصر الشقيقة سقط هذا القرار الظالم وسقط معه التطرّف بضربة واحدة من الشعب؛ فالتطرّف دائماً هو عمل القلّة المتحدّية تجاه الحكومة الظالمة، ولكن بعد طوفان الشعب بأسره فلم يجد الرئيسان التونسي والمصري مكاناً لهما، وكذلك لم يجد المتطرّفين مكاناً لهم ولن يجدوه في أي مكان بما أنَّ الثورة الشعبية أصبحت في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع متيسّرة؛ فهي آتية لا محالة، ومن هنا استوت سفينة النجاة على الحقّ كما استوت سفينة نوح عليه الصلاة والسلام بعد الطوفان الذي كان رحمة على المؤمنين، {وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ وَقِيلَ يَا أَرْضُ

ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ}[6].

. ثالث معطية للتكميم قولهم وجود الأحزاب الاديولوجية من إخوان مسلمين وماركسيين وبعثيين وغيرهم من المسميات الأخرى، وهذه بعد الثورتين العربيتين في تونس ومصر لم تعدّ مخيفة؛ فقد انتهت مبررات وجودها التي يمكن أن تخيف من تخيف؛ فاليوم الشعب وحده هو القادر بعد الله على إدارة شؤونه المحلية والوطنية وعلاقاته مع الآخرين، ومن لم يتّعظ بعد ذلك نقول له الاستمرار في غظ النظر عن ذلك وحده سيكون كفيل بإدارة عجلة التغيير في الوقت غير المتوقّع.

وعليه: بعد ما جرى ما جرى في تونس ومصر من تغيير ثوري غير متوقّع، لم يبق شيء يخيف الحاكم وحكومته إلّا المخيف ذاته (الشعب) الذي نزع من نفسه الخوف من الحاكم واستبدله بالخوف من الله وحده؛ فاليوم والإيمان يترسّخ لم تعدّ القاعدة مخيفة، ولا الأحزاب العقائدية مخيفة، ولا التطرّف مخيف، ولا الإسرائيليون مخيفون، ولا الأمريكان مخفون، ولا أحد يخيف إلّا الله، ثمّ الشعب على أرضه التي جُعل عليها ليكون خليفة يصلح الأرض ولا يُفسد فيها ولا يسفك دماً بغير حقّ.

في زمن المظالم الحاكم بغير حقّ يسجن من يشاء من المواطنين ويطرد من يشاء منهم، وهكذا يقتل من يشاء، ويُقصي ويغيّب من يشاء متى ما شاء دون أن يتذكّر أو يتفكّر في مشيئة الله تعالى الذي هو بكلّ شيء عليم وهو على كلِّ شيء قدير؛ فالرئيس زين العابدين بن على في أواخر أيّام طغيانه بعد أنْ بدأ يقدِّم التنازلات تلي التنازلات سُؤل ذات مرّة من قِبل أحد الصحفيين عن مدى قبوله دخول المعارضة التونسية لتونس؛

[6] هود 41 . 44.

فقال اليوم لا مانع من دخولهم، ولمّا سؤل عن حزب النهضة ورئيسة السيد (راشد الغنوشي المحترم) قال: هذا لا يمكن له الدخول إلى تونس لأنَّه ممنوع قانوناً، ولكن لأنَّ المذل يذل من يشاء وهو المعزّ لمن يشاء ففي نفس الأسبوع رحل الرئيس زين العابدين بن علي مذلٌ بقوّة المذل جلّ جلاله، ولم يعد له الدخول إلى تونس، ودخلها السيد راشد الغنوشي المحترم معزّ بقوّة المعزّ جلّ جلاله؛ فالحكم لله تعالى يؤتيه من يشاء وينزعه ممن يشاء كيفما يشاء متى ما يشاء مصداقاً لقوله تعالى: {قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}[7]. ولذا فمن يطع الله يعزّه ويجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب، ومن يعصي الله إفساداً في الأرض وظلماً وفتنة وسفك دماً فيها بغير حقّ لابدّ له وأنْ يرحل أو يُرحّل كرهاً، قال تعالى: {وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ}[8].

. رابع معطية تكميميّة قولهم الشرعيّة، ولكن أيّة شرعيّة هذه؟ هل هي شرعية زين العابدين بن على ومن هم على مثله الذي غيّب الرئيس التونسي الحبيب أبو رقيبة بتقرير طبي استولى به انقلاباً على قمّة سلّم السلطان، أم أنَّ ذلك التقرير الطبي إنْ صحّ ما جاء فيه هو حقّ يجب أن يعطى للشعب التونسي ليختار عن إرادة من يختار بدلاً من ذلك الرئيس المجاهد، ويحلّه محلّه رئيساً صالحاً لفترة محدّدة لتكون الفسحة من بعده لأيّ تونسي قادر على تولي هذه الأمانة الجسيمة كما هو الحال في البلدان الممارسة للديمقراطية بشفافيّة.

---

[7] آل عمران 26.

[8] آل عمران 140.

وهكذا جاءت أقوالهم تكمّم الأفواه بشرعية ذلك الدستور الذي صاغته حفنة من المنتمين للحاكم فوثّقته وفقاً لرؤيته ورؤية بطانته، ممّا جعل الدستور يتغيّر كلّما شاء الرئيس تغييره لتكون مواده الرئيسة (مهتزّة) من أجل الحفاظ على بقاء الرئيس حاكماً مدى الحياة من على قمّة سلّم السلطان.

وعليه: فإنَّ الثورة الشعبية العارمة لوحدها قادرة على إسقاط رؤوس الأنظمة المكمِّمة للأفواه والحكومات الظالمة من على قمّة سلم السلطان، وحرمانها ممّا كانت تعتقد أنَّها قد كنزته اختلاساً وسرقة من أموال الشعب وموارده لتتصرّف فيه كيفما تشاء متى ما تشاء في بلدان الآخرين، خاصّة إذا ما ضاقت بها الأحوال في البلد الأم، ولكن حكومات وشعوب العالم اليوم فاقت بهذا المتغيّر وعرفته جيداً؛ فأوّل قرار يُتّخذ هو بدون شكّ قرار الحرمان من الاستفادة ممّا حُوِّلَ من أموال الشعب الثائر؛ فتجمّد إلى حين إعادتها للمصدر الذي أخذت منه (الوطن الثائر) سواء أكان هذا القرار قبل السقوط والفرار أم أنّه متزامن معه أم أنَّه جاء لاحقاً له.

ولذا فمن بعد الثورة الشعبية التونسية والثورة الشعبية المصرية ستكون الرقابة أكثر دقّة وأكثر حرصاً على أيِّ أموال تحوّل وأيِّ عقارات تشترى سواء من الداخل أو من الخارج، ومهما كانت الأسماء المزيّفة المنقولة عنها أو المنقولة إليها ستكون تحت السيطرة والأمانة إلى أن يتمّ تقديمها للحوكمة الشعبية والدولية.

إذن لن يكون اللجوء السياسي منقذاً كما كان منقذاً قبل الثورة الشعبية ذات التنظيم الافتراضي (الفيسبوك)؛ فالذين كانوا يتدافعون على

الاستيلاء على الحكم بالقوّة من أجل الاكتناز والتحكّم في مصائر الشعوب لن يكونوا في دائرة المتوقّع متدافعين عليه.

وهكذا فإنَّ العالم بعد أن وُصف بالقريّة الصغيرة أصبح اليوم قابل لأن يوصف بما هو أقل مساحة وأقل حجماً وأعظم أثراً؛ فهو مجرّد صفحة واحدة تُفتح في وقتٍ واحد ممّا جعل الإذاعات ووسائل الإعلام المحلية تسقط أمام صفحة (الفيسبوك) العالميّة.

صفحة تقبل الجميع ولا تستثني أحداً، ولهذا أصبحت جميع إذاعات_العالم هي إذاعات للأيِّ وطن ولأيِّ مواطن.

الاملاءات

لا تكون الاملاءات إلّا عن تسلّط وقهر، وغالباً ما يكون هذا التسلّط صادراً عن قوّة السلّطان المطبقة سيطرتها على النظام السياسي، ولمّا كانت الاملاءات نتيجة الرؤية الفردية أو قرار صاحب السلطة؛ فهذا يعني أنّه لا يراعي مصالح قاعدة الاعتبار التي يقوم عليها السلطان، وهذه الاملاءات في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع تنصبّ على الاهتمام في كيفية اتقاء الخطر الذي يستشعره السلطان نتيجة ممارساته الظالمة، فهي تفكّر في الخطر من زاوية مصلحة خاصّة بها ضمن دائرة القمّة، غير أنّ المصلحة الحقيقيّة هي القدرة على حشد الطاقات لدرء الخطر عن الشعب أو الأمّة التي تشكّل القاعدة العامة لنيل الاعتبار، وهي التي يقف عليها سلّم السلطان؛ فمن الملاحظ أنّ الأنظمة الحاكمة بقوّة الطغيان وجبروت السلطان لا تفكّر غالباً إلّا في درء الخطر عن سلطتها التي قد تزعزعها قاعدة الاعتبار الشعبية بأفكارها الإصلاحية التي ترفض الاملاءات أو لا تستجيب لها على الأقلّ، والرفض أو عدم

الاستجابة في مفهوم السلطان الطاغي، لا يختلف في إيصال مفهوم الرسالة عن التصريح بالموقف لما يتضمّنه من هجوم على أساليب الحكم الاستبدادي وما ينتهكه من حقوق قاعدة الاعتبار وإن لم يكن تصريحاً، إذ أنّ عدم الاستجابة للاملاءات هو رفض لقمّة سلّم السلطان وفق مفهوم العادة والعقد المتعارف عليه بين قاعدة الاعتبار والسلطان القاهر لها بظلمه، ذلك أنّ الأنظمة الاستبدادية وفق عقدها السياسي مردود الاملاءات يجب أن يكون مفعماً بالمديح لها والثناء عليها.

وهنا تظهر حكمة فلسفة القراءة الصحيحة من قبل قاعدة سُلّم السّلطان لِتطلُّعات المتربّع على قمّة السلّم السلطاني وأفكاره وما يريده وما لا يريده؛ فتدفع إليه ما يجعله مطمئناً من المدح والثناء دون أن تتخلّى في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع عن طموحاتها وآمالها، ومن ثمّ تحتفظ بوعيها وتختزن في ذاكرتها تلك المظالم الناتجة عن الاملاءات والتغييب والتحقير والتسفيه لتحاجج بها في الوقت المناسب، أو تداهم الطاغية بها ثورة تجعل قاعدة الاعتبار هي القمّة ولا قمّة سواها.

ولذا فمن خلال الاملاءات يتمّ فرض السيطرة من قِبل من اعتلى سدّة الحكم بغير حقّ، والتحكّم في مركز القرار السياسي وصناعته لخدمة المصالح الشخصية المتحكّمة في السياسة نفسها، على حساب مصالح الشعب والأمّة وثرواتها وحضارتها وثقافتها ومعتقداتها الخيّرة وقيمها الحميدة، وبذلك يتمّ إضعاف فاعلية التأثير على القمّة التي يقوم عليها سلّم السلطان بتغييب القوّة المؤثّرة في الاتجاه العام، علماً بأنَّ السلطان يجب أنْ يستمدّ شرعيته ممن يفرض املاءته عليه.

إنّ الاملاءات الصادرة عن سلطان القهر هي تعبير عن الفساد في أسوأ حالاته وعن الظلم بأبشع صوره، وهنا تكمن المشكلة الأخلاقية، ليس

بمعنى سوء الأدب، وإنّما سوء القوانين والتشريعات والمراسم التي تمثّل صور الاملاءات الملزمة على شكل قانون، حتى يصبح ذلك جزءاً من صلب ثقافة المجتمع. وجزءاً من التركيبة الاجتماعية.

وهنا يكمن صلب المشكلة في الصراع الدائر بين القمّة التي تحاول فرض الاملاءات بصور مختلفة وأشكال شتى، تارة على هيئة نظم وقوانين، أو بالترهيب والقمع والظلم والبغي تارة أخرى، ومن ثمّ يُخيّل لصاحب السلطان الظالم أنَّ تلك الاملاءات تصبح مع مرور الزمن وكأنَّها جينات أخلاقية متوارثة لدى الأجيال، بينما في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع هي دوافع تُحفّز على التمرّد والثورة من أجل التغيير.

وعليه ليس هناك ثمّة أمل في أيِّ تغيير إذا كان الإنسان على مستوى قاعدة الاعتبار يعاني التأقلم مع تلك الاملاءات على ما فيها من السلبية والتبعية والمذلّة، ليصبح ذلك امتداداً تاريخياً يربط الواقع بماضيه الذي استكان لما يمليه عليه السلطان من قمّته، والاستكانة هذه لا نقول أنّها خيانة للذات الاجتماعية من قبل المجتمع، وإنّما هي خيانة متعمّدة من قبل مصادر الإملاء، وليست مجرّد فساد يتمثّل في اختلاس الأموال والسطو على المناصب، علماً أنّ قاعدة الاعتبار التي لا تقاوم فساد حكّامها، تصبح جزءاً رئيساً من فساده الذي به يستمرّ تسلّط القمّة، إذ أنّ تلك الاملاءات تُستغلّ من قبل طبقة اجتماعية تدّعي الانتماء للقمّة مع كونها جزءاً من الحياة الاجتماعية، إلّا أنّها لا تخجل من فسادها وانحرافها، بحيث تعتبر ذلك حياة طبيعية بالنسبة لها.

إنّ املاءات القمّة على القاعدة تعرّض أمن الشعب والأمّة كلّه للخطر، فلقد أثبتت التجارب والأحداث أنّ الفئة المتربّعة على عرش القمّة غصباً وقهراً، لن تقف أطماعها عند هذا الحدّ، بل إنّها تسعى حثيثاً إلى تمزيق

المجتمع وجعله فئات وطبقات وشرائح وقبائل من أجل إضعافه لتكون هي الأقوى دائماً، وبالتالي فإنَّ إضعاف قدرته على مقاومة الاملاءات التي تصدر من القمّة، تكون عاملاً آخر في المحافظة على مصالح القمّة والزيادة في المكاسب غير المشروعة بالظلم والقهر والتسلّط، ومن أجل هذا تضع القمّة إستراتيجية ثابتة تقوم على توجيه ضربات مباغتة ومفاجئة في المجتمع لخلق أزمات مفتعلة يتمّ بها تحويل الأنظار عن الحقائق من جهة، وهضم ما ابتلعته من حقوق السواد الأعظم من الناس من جهة ثانية، بحيث يتخلّل ذلك رفع شعارات مهدّئة للمشاعر تحاكي الإصلاح والتغيير تارة، أو تبثّ الرعب والخوف من خطر اتجاهات سياسية واقعية أو مفترضة تارة أخرى، وذلك لتخدير وعي الفريسة وفكرها ريثما يتمُّ توجيه الضربة التالية وهكذا.

ومن هنا تكون إستراتيجية القمّة المتسلّطة قائمة على ضرورة تفكيك أوصال مجتمعها وتمزيقه إلى اتجاهات متصارعة فيما بينها بإشاعة الفتن لتكون هي الحكم الرشيد الذي يطرح لها الرأي الصواب من وجهة نظره بما يخدم مصلحته واستمراره في سدّة الحكم والسلطان؛ فيظهر التدليس في أبشع صوره لدى البعض من المتربّعين على قمّة سلّم السلطان بما يطرحون من مصطلحات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لها علاقة بالعقد الاجتماعي للمجتمع المقهور بتلك القمّة، ويكون في دائرة الممكن في محاولات لطمس معالم عقيدة تقوم على أصل أو أصول تتفرّع منها جزئيّات كثيرة؛ فتسعى السلطة عادة إلى المحافظة على مسمّى كلّي من تلك العقيدة، ثمَّ تعمل على الانحراف بالتفاصيل في عملية التبديل والتغيير وإدخال مصطلحات تعطي عكس دلالة المفاهيم الحقيقيّة وتسوّقها تحت ذلك العنوان المسمّى، أو تعمد إلى المحافظة على

الجزئيات في أصولها وتنحرف بالمبدأ العام أو العنوان الرئيس الذي يضمّ هذه الأصول في جزئياته وذلك حسب ما تمليه مصلحة النظام في استمراره في المحافظة على مكاسبه السلطوية التي لن يتخلّى عنها تحت أيّة ضغوط حتى الرمق الأخير. وهكذا يتمّ التلاعب بالمصطلحات السياسية التي يظنّ الحاكم أنّها تنطلي على مفكري الأمّة ومثقّفيها.

التزوير

إنَّ اضطلاع الدولة بمسؤولية تطبيق سياسات تخدم سلّم السلطة تحت ذريعة مصلحة الأمّة والوطن، ما هو إلّا تزوير لإرادة الأمّة في طموحها وآمالها وتطلّعاتها ومصالحها، ذلك أنّنا نجد تلك السياسات تنعكس آثارها السلبية على الغالبية العظمى من أبناء الأمّة التي لا ينطلي عليها التزو.ير، ولذا تلجأ السلطة إلى فرض تلك السياسات من أعلى القمّة على أنّها تعبير عن رأي قاعدة الاعتبار المفترضة، ثمّ بدعوى رعاية مصالح المجتمع وحماية أمنه واستقراره تُقدِم على إجراءات أخرى لتغطّي التزوير بتزوير آخر، بدعوى ما يتطلّب ذلك من ضرورة منع المعارضة من المشاركة الحقيقية على السّاحة السياسية، بأسباب وذرائع ضمن قائمة من الاتهامات، تبدأ ولا تكاد تنتهي إلّا بالقضاء على تلك المعارضة، من خلال التزوير بأنّها مدفوعة من جهات خارجية، ولكن في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع كلّ شيئ ممكن، وبهذا تتّجه السلطة إلى زيادة قبضتها الأمنية على المواطنين وتقيّد حركتهم بما يؤدّي إلى استعبادهم في فرض ما لا طاقة لهم به، واستبعادهم من المشاركة السياسية الحقيقية، وجلّ ما تقدّمه معظم هذه الأنظمة هامش ضئيل قد يُسمح من خلاله بالتّعبير الجزئي، في الوقت الذي يتطلّب حركة تؤدّي إلى التغيير

الكلّي، ولكنّ السلطة والنظام الذي هذا شأنه، يلجأ إلى التزوير ليأخذ جرعة تمدّه في استمرار طغيانه على مستوى الذات، وبهدف التجميل على الساحة الدولية من جهة، وامتصاص الغضب محليّاً من جهة ثانية، وهكذا سيظل الحال إلى أن تتقدّم الجماهير لتمتلك زمام الأمر الذي يعيد الاعتبار ويمكِّن من نيل الاعتراف والتقدير.

إنّ العلاقة بين الاحتكار والتزوير علاقة حميمة لا تكاد عراها تنفصم، علاقة بين احتكار السلطة السياسية من قِبل قلة تدور في فلك مصلحتها بصرف النظر عن مشروعيّة تلك المصلحة، وهي لا تحتمل معارضة أو تسمح بوجودها إلّا ضمن املاءاتها، وبالتالي لا تسمح بأيِّ قدر من تداول السُّلطة، وبين الفساد السياسي الذي يتمثّل في تزوير الانتخابات، وتعيين الأقارب في المجالس والمناصب ذات العائد السياسي والاقتصادي الكبير! وعلاقة أخرى من نوع آخر للمتسلّطين على القمّة بين احتكار السلطة السياسية واستبعاد المواطنين من المشاركة، وذلك في حرص المتسلّطين على إقامة علاقات مساندة فيما بينهم من الدفاع والتزكية والأحقيّة في الاستحواذ، عن طريق المجاملة والتغاضي لأعضاء النخبة الحاكمة في شكل السيطرة، أو غصب ثروات الدولة من الأراضي والمصانع والشركات والمساكن الفاخرة والفنادق بأسعار رمزية عن طريق التزوير، ثمّ تتوسّع هذه الدائرة لتشمل جزءاً مهماً للسلطة الحاكمة التي تستمدُّ منها استكمال عملية التزوير وترويجها على أنّها حقيقة، ألا وهي الشبكة الإعلامية التي يخلقها النظام الحاكم كونها تؤدّي له خدمات جليلة في تزوير الحقائق وتزييف وعي المواطنين.

إنّ قدرة الجهاز الإعلامي المرئي والمسموع والمقروء الذي تمَّ تزويره من قِبل السلطان، له القدرة على تزوير الحقائق بآليات وأدوات ووسائل، يأمل

من خلالها التمكّن من تغيير البنية الفكرية للمجتمع، ولكنّه في الوقت نفسه يزيد من حدّة الاستقطاب الاجتماعي في تناسب عكسي مع القمّة، ويوسّع الفجوة بين قلّة تملك السلطة والمال والسلاح ووسائل الإنتاج والخدمات، وبين غالبية مستعَبدة مهمّشة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ومضطهدة فكرياً، ومع زيادة نهج التزوير، يزداد ارتفاع معدّلات الفقر والبطالة والفساد من خلال التزوير الإعلامي ويزداد في مقابل ذلك الغضب على قمة سلم السلطان حتى تشتعل نار الثورة من قاعدة الاعتبار ويحق الحقّ عن إرادة.

ولذا فإنّ الواقع يقرأ غير ما هو مكتوب في وسائل الإعلام المزوّرة، إذ أنّ الواقع الاجتماعي الذي يسوسه هذا النوع من الأنظمة الحاكمة، يوضّح المظاهر الصارخة للفجوة بين نخبة المتربّعين على القمّة، وبين السادة في قاعدة الاعتبار، الأمر الذي يؤثّر في منظومة القيم السائدة في المجتمع، والمرتبطة بما يشبع الحاجات المتطوِّرة والمتنوِّعة سياسة واقتصاداً حيث السيطرة عليها من قِبل تلك القلّة التي تتجمّع لديها الأموال ومن ثمّ تحجبها عن المجتمع كي لا يطمح إلى ما هو أكثر من رغيف الخبز، ويترتّب على ذلك سيادة القيم الماديّة على الفضائل والقيم الأخلاقية والقانونية بصرف النظر عن عملية التزوير، لأنّ المقياس يصبح ماديّاً وليس كيفيّاً، أيّ أنّ القيمة الأخلاقية أصبحت تتعامل مع التراكم المادّي على أنّه يجب أن يُحترم، ولا تحاكم الأسلوب والطريقة التي تمّ بها الحصول على هذا التراكم الذي يحافظ على السلطان ويحكم قبضته على المحكومين بمساعدة تزوير وسائل الإعلام.

وهكذا التزوير الأمني المساند للحاكم الذي مكّن الأقارب وضعفاء الانتماء للوطن ومصالحه العليا من التربع من حوله على سدّة الحكم

(قمّة سلّم السلطان)؛ فيزيّنون له الأحوال وكأنَّها الأنموذج الأمثل حتى لا يلتفت لمفاسدهم المشتركة، وتتمّ التغطيّة بجدارة على ما أفسدوه من إفساد مالي واقتصادي، وما افسدوا من قيم حميدة، وما استبدلوه لها من مفاسد جِسام.

إنّ أهم مصادر ضياع الحقائق هو أخذها من غير أهلها، أو التسليم بها على عواهنها، وبالتالي فحديث النخبة المتسلّطة عادة ما يكون في المثاليات الأخلاقية والقانونية التي ترقى بالمجتمع الذي يتحدّث عنه إلى قمّة العدالة من الجانب النظري، حتى إذا ساق أحد المستمعين له مثالاً واقعياً مخالفاً لما يقول، فسرعان ما يكون الجواب أنّ هذه القضية ليست مجالاً لبحثنا وهي خارجة عن موضوعنا بطفرة غاية في تزوير الحقائق، أو يحيله على ما قالته الصحف ووسائل الإعلام ليقف منها على ما جعلته حقيقة يجب أن يسلّم بها كون هذه الوسائل لسان حال السلطان، فكيف يصدّق من هذا حاله وكلامه مدعوم بدليل مزوّر صنعه هو لوقت حاجته.

إنّ المتلقي إن لم يكن مشاركاً بالأحداث أو شاهداً عليها، فلا يطمئنّ إلى المصادر لعدم حيادها، أو لعدم وجود وسائل أمينة لنقل حقيقة ما جرى، ولذا فإنّ من متممّات التزوير منع الوسائل الأمينة ذات الثّقة من حضور وقائع الأحداث.

الرفض

الرفض أسلوب وموقف منطقي عندما يوافق العقل في محاكاة حقائق الأشياء؛ فلا يمكن أن يكون الرفض موقفاً لمجرّد المخالفة، ولكنّه في الوقت نفسه هو موقف حقٍّ مخالف للآخر عندما يكون الآخر مخالفاً

لمنطق العقل، إذ كلُّ أمر دلّ العقل على صدقه وصحّته؛ فلا مجال فيه للرفض إلّا بدليل نقلي مصدره خالق العقل والمعقول.

إنّ الرفض بهذا المفهوم وجب أن يكون موقفاً وقولاً وعملاً وفعلاً، هدفه تصحيح الانحرافات النظرية والفكرية والعملية والسلوكية، الأمر الذي ينعكس على المواقف والآراء من قبل الرافضين لتسلّط السلطان، وخاصة أنّ الوعي لدى قاعدة الاعتبار التي تمثّل السواد الأعظم ما عاد ينطلي عليها التحريف الذي يرفع شعارات فكرية ما تلبث أن تفضحها الممارسات العملية والسلوكية.

إنّ تحريف المفاهيم والقيم التي تروّجها الأنظمة الطاغية تهدف إلى التكيّف مع الاتجاهات التنظيرية التي تحاول جاهدة أن تقنن الاستبداد وفق رؤيتها، غير أنّ رفض قاعدة الاعتبار تأبى التنظيرات الاستبدادية كونها تعمل على استبعاد القيم والفضائل التي تتمسّك بها القاعدة باعتبار كثير منها مضاداً للعقل ومناقضاً له، وفي حقيقة الأمر أنّ غباء التسلّط والاستبداد لا يكتفي بمغالطات الحقائق الكبرى فقط، وإنّما يعمل على تشويه مفهوم السياقات العرفية والبديهيات العقلية التي لا يلتبس فيها الحقّ على عاقل؛ فيدرك من يكون له أدنى مسكّة من عقل أنّها دعوة ظاهرها فيه الرحمة وباطنها العذاب.

إنّ ممارسة تحريف المفاهيم وطمس الحقائق تحمل تناقضاً جليّاً لكلٍّ من السلطان والمتسَلّط عليه، ممّا يؤدّي إلى الرفض؛ فالقضيّة التي يعمل عليها السلطان هي قطع الخلف عن السلف بالمعنى الفكري والثقافي والحضاري، وكذلك السعي إلى إنشاء أجيال ليس لها صلة بماضيها وتراثها وثقافتها كي لا يكون لها ولاء ولا انتماء لأسلافها، الغرض منها جعل قاعدة البناء الحضاري مستحدثة بحداثة السلطان، ولذا نجد أنّ

الأنظمة الاستبدادية التي وصلت إلى سدّة الحكم بطريقة أو بأخرى، أوّل ما تقوم به اتجاه مواطنيها، بتر التواصل مع الماضي الحضاري والإرث الثقافي، واستبدالهما بمنطلقات حديثة بحداثة الحاكم الذي يريد أن يقنعهم أنّهم خُلقوا من جديد، إن لم يَدّعِ أنّه خلقهم وأوجد لهم التاريخ والحضارة والثقافة والماء والغذاء والهواء.

بيد أنّ البناء الحضاري والإرث الثقافي والعمق التاريخي الذي يشكلّ بعداً من أبعاد الهوية، يمنع السلطان من القطيعة بين ماضي الأمّة وحاضرها ومستقبلها، وهذه الأبعاد في مجملها لها أثر غاية في المحافظة على الهوية التي تنعكس على الانتماء، لأنّ التغريب الذي يريد أن يفرضه التسلّط بمحاولاته الحثيثة، يصطدم بجدار صلب بوجود هذه المعطيات، ولذا لا يستطيع أن يكسب في واقع الأمّة أرضية تغزو هوية الانتماء إلى الموروث التاريخي؛ لأنّ الأمر يتعلّق بالمناخ الفكري والثقافي والمعرفي والقيمي والسلوكي والأخلاقي الذي يعيش فيه الإنسان وينهل من منابعه، وفي ظلّ وعي الأمّة لمنطلقاتها المستقبلية التي تستند إلى تلك المعطيات، لا يمكن لمحاولات التغريب من قبل السلطان عبر وسائله وأدواته الإعلامية والقمعيّة والتسلّطية أن يوجّه مستوى القناعة للوعي الجمعي حسب مشيئته، ناهيك عن محاولات تحديد الذوق الشخصي للإنسان، التي كثيراً ما نقف على محاولات بائسة من السلطان في إقناع المجتمع بالمتناقضات التي يطرحها.

وممّا يؤكّد ما ذهبنا إليه أنّنا مقبولون اليوم على حقبة زمنية تمثّل بدء الجولة الجديدة للحتمية التاريخية، وإن كانت بلغت أوجها عندما تهيّأت لها ظروف الحقّ والعدل لمّا تساوى فيها قمّة السلّم الذي يتربع عليها السلطان مع القاعدة التي يقوم عليها السلّم، ثم انحسرت تحت ضغط

عوامل كثيرة، غير أنّ هذه العوامل مهما تعدّدت لدى أهل التحليل والاستقراء؛ فإنّ عامل الانسلاخ عن الذات الذي مارسه السلطان بشتّى الوسائل فيما بعد يبقى أهمّها وأظهرها تأثيراً على الواقع في غياب الذات عن هويَّتها التي أنتجتها، علماً أنّ هذا الانسلاخ ما كان يوماً من الأيام عن قناعة في الوعي الجمعي، وإنّما كان تحت ضغط السلطات القمعية التي تمارس الظلم في محاولات قلب الحقائق وفرضها قسراً على قاعدة الاعتبار بالترغيب حيناً وبالترهيب أحيانا؛ فيستكين الأمر ويستتب برهة للتسلّط والاستعباد بالقوّة القاهرة لا بالفكرة المقنعة، ومن هنا يجد السلطان نفسه أنّه قد حافظ على مصلحته التي تعني

المنفعة المُظفر بها على حساب فقدان القاعدة التي تمنح السلاطين شرعيتهم، غير أنّ مقياس المنفعة في علم الأخلاق مقياس دنيء، وأمّا في ميدان السياسية فهو مقياس قذر لأنّه يعمل بمبدأ النظرية المكيافللية (الغاية تبرِّر الوسيلة)، وعندما يصل الحال بالأنظمة الطاغية الاستبدادية إلى تبنّي هذه المقولة والعمل على تطبيقها في سياسة المُلك وتصريف الحكم من أجل البقاء على قمّة السلّم، تبدأ عملية الانحدار، ذلك أنّ تبنّي مقولة (الغاية تبرِّر الوسيلة) وتطبيقها على الواقع الاجتماعي تجعل من الممالك مزارعاً ومن الرعايا عبيداً، ولا مجال بعد ذلك لنقطة التقاء وتفاهم بين الحاكم والمحكوم التي يجب أن يكون فيها الحوار العقلي هو الحدّ الفيصل المفضي إلى القناعة.

ولذا وجدنا الأمّة عندما استنفذت الأسباب العقلية من أجل الحوار المقنع الذي يجب أن يفضي إلى التفاهم مع السلطان ولم يجدِ ذلك نفعاً، استحضرت ما تختزنه في اللاوعي إلى الفعل الواعي الذي يعلم ما يريد، ذلك أنّ نفاذ صبر المجتمع وخروجه الجماعي بوعيه الجمعي ما هو إلاّ

غضبة الحليم التي أطاحت بالفوضى السياسية والتردّيات الأخلاقية في تونس ومصر وبالمعطيات ذاتها ستطير شرارتهما إلى هشيم أنظمة مماثلة ما لها من غضبة الحليم من عاصم.

إنّ تباعد الرؤى والمفاهيم بين المصلحة الذاتية من قِبل السلطان والمصلحة العامّة من قِبل الامتداد الواعي لقاعدة الاعتبار يؤدّي إلى التباين المفضي إلى الصدام أو الثورة، وذلك لتمسّك الأوّل بباطله وحرص الثاني على حقّه، ثمّ إنّ كثافة السواد الأعظم الذي تحتضنه قاعدة الاعتبار يجعل منها الكفّة الراجحة في المواجهة، ولمّا كانت قاعدة الاعتبار أوسع مجالاً في الامتداد الزماني ماضٍ وحاضر ومستقبل، فهي بالنتيجة أوسع امتداد فكري واعٍ لمستقبلها من جهة، ولطريقة التعامل مع القمع والاضطهاد الذي يمارسه السلطان من جهة ثانية.

إنّ هذه الأسباب من الكثرة كفيلة لأن تؤدّي إلى نشوء اجتهادات في الجماعة تتعدّد فيها المفاهيم والتحليلات ووجهات النظر السياسية والتخطيطية بما يكسبها ظاهرة صحيّة يستطيع الوعي الجمعي أن يجعل وفرة هذه الآراء مصدراً يمكّنه من الاختيار والقياس ووضع البدائل واكتشاف الردائف المعينة التي تحاكي طموحه وتلبّي تطلّعاته، وبذلك يجعل من هذه المعطيات ظاهرة صحيّة تتجاوز السلطان والواقع لتسير بانسجام مع ما تمليه حركة التاريخ.

إنّ الحجر على الأفكار ورفض التعبير عن الآراء في مناقشة الآخر من أجل الوصول إلى فهم مشترك وقاعدة انطلاق فكري تميّز الحقّ من الباطل وتضمن الحقوق والواجبات وتشعر المواطن بالمواطنة والانتماء في ظل الأنظمة الاستبدادية بما تمارسه من اضطهاد وتغييب للآخر

وإلغائه في أحيانٍ كثيرة أمر غير ممكن، وإذا أمكن فلا يجوز، وإذا جاز فلا بدّ من تجاوزه.

إنّ الممارسات السلطانية تسعى دائماً إلى قتل الهمم ومصادرة العزيمة وتغييب الرأي من أجل الوصول إلى عقليات مقلدّة لا تجيد الاجتهاد والابتكار واستنباط السياسات والأحكام المناسبة لكلّ ظرف ومرحلة، وإنّما من أجل إجادة المديح للطاغية العبقري الذي لا يكاد يضل ولا ينسى، ذلك أنّ تجاوز النظرية الدكتاتورية . التي تزعم أنّها تصلح لكلّ زمان ومكان . بمنطق عقلي يزعزع العرش الاستبدادي ويطرح تساؤلات كثيرة عن الرفض والقبول الذي يتأرجح بين الخطأ والصواب، والتأرجح بين الخطأ والصواب كخطوة أولى من قبل القاعدة في ما تطرحه قمّة السلّم سوف تتبعها خطوات لاحقة في عملية إحصاء الأخطاء وجردها، ومن ثَمّ نقدها بالبرهان المنطقي والدليل العقلي من قبل عِلية القاعدة إن لم يكن من جلّها، ثم سماع التعقيب والاعتراض عليها من مجموعة قاعدة الاعتبار الأمر الذي سيؤدّي إلى رفض نظرية السلطان مع إصراره على صحتها، فتتعالى صيحات الرفض من قِبل القاعدة على ذلك الإصرار؛ فيتوالى الرفض، ثمّ يكون رفضاً مقابلاً من السلطان لعدم اقتناعه بصحة آرائهم في أخطائه؛ فيبدأ التنافر ثمّ الصدام الذي يؤجّج الثورة.

إنّ ما يجري اليوم من ممارسات ظالمة طاغية من قبل السلطان وأعوانه على اتساع الرقعة الجغرافية التي تشغلها الأمّة من أحداث جسام ومآسٍ عظيمة من قهر وقمع ومصادرة رأي وكبت للحريات ما يكفي لأن يحدث الزلزال؛ فهذه الممارسات أخذت تهزّ وجدان الأمّة وتقضُّ مضاجعها وتُدمي ضميرها، وبالتالي نقلتها إلى صراع مستديم وقاس مع قوى الباطل المتمثّلة في السلطان بكلّ أشكاله وألوانه، ممّا وضعها أمام

امتحان صعب وأليم في مواجهة هذا الباطل المتجبّر والمتنفّذ الذي لا يبالي بقيم أو مباديء أو أعراف، ممّا ولّد أموراً جساماً وأحداثاً عظيمة، ولكن هذه الأحداث مع عِظمها وشدّة أهوالها ستكون نقطة البداية في انطلاق الأمّة نحو هدفها المنشود، وتكون حافزاً قويّاً في استنهاض طاقاتها وشحذ هممها ودفعها إلى تجاوز الأزمات والمصاعب، كما أنّها ستساعد على الامتداد في أعماق ماضيها التليد لتستخرج من تاريخها صفحات مجدها المشرق، ومن ثمّ توائم بين واقع تعيشه وماض تستذكره ومستقبل تستشرفه، مستقبل مفعم بالأمل ويقين يرسخ في الصدور؛ وما الأحداث الراهنة في تونس ومصر والتحفُّز الذي نستشعره مدعاة لامتداد هذه الثورات وتوسع دائرتها وفقاً لِما هو متوقّع وغير متوقّع، إلّا دليل على اختزال الجغرافيا إلى حدِّ الإلغاء وظهور عموميتها في الإنسانية وخصوصيتها في الانتماء.

وعليه تُطرح مجموعة من التساؤلات:

هل الأمّة تحتاج إلى الصدمات الموجعة لتنهض من رقدتها وتستيقظ من سباتها؟

أمّ أنّها تعطي الفرصة للحاكم الظالم كي يعود إلى الحقّ؟

أم أنّ ذلك سُنّة الله في خلقه؟

لاشكّ أنّ أوّل هذه الأسباب هي سُنّة الله تعالى في خلقه بدفع النَّاس بعضهم ببعض، وهذا الدفع والتدافع مردّه إلى التساؤلين الآخرين، ذلك أنّ الحاكم وجب أن يسوس رعيته بما يصلح حالهم، وهي فطرة الخير التي يعتدي عليها الظلمة من الحاكمين، وهذا الاعتداء الذي يمثّل البعد عن الخير من الحقّ والعدل غالباً ما تتحمّله قاعدة الاعتبار إلى أجل، وذلك من أجل إتاحة الفرصة للسلطان للعودة إلى الحقّ، وهذه الفرص التي

تمنح من القاعدة لمن ارتقى قمّة السلّم السُّلطاني، ليست من قبيل الخوف في شيء، وإنّما هذه الفرص تمثّل صبر القاعدة وحلمها كي تصل إلى أفضل النتائج بأقل الخسائر، بمعنى أنّها تقبل بالسلطان إذا عاد إلى رشده، غير أنّ كثرة الفرص الممنوحة للسلطان وتواليها مع عدم الاكتراث منه يؤدّي بالتدريج إلى نفاذ صبر القاعدة ولا نقول غياب حلمها، وإنّما هي تغضب بهذا الحلم، لأنّه عندما يغضب الحليم لا يعود عن موقفه إلّا بتحقيق الغاية، ومن هنا تمضي سنّة الله تعالى في خلقه؛ فهذه الأحداث هي مضاء سنّة الله تعالى فيها، سنّة التصفية والتمييز والتمحيص التي تأتي لتميّز الحقّ من الباطل والخير من الشرّ والهدى من الضلال والرشد من الغي، وتعرّف كلّاً بحقيقته سواءً بسواءٍ للسلطان والقاعدة، فتدمغ السلطان بباطله، وتعرّف نفوس قاعدة الاعتبار بحقيقة إيمانها وسعيها لما تريد، فيكون ذلك سبباً لاختبار صدق الإيمان من عدمه؛ فيثبت من يثبت ويسقط من يسقط وينهزم من ينهزم، إلّا أنّ القاعدة تبقى تهزّ سلّم السلطان حتى يتهاوى.

إنّ رفض الشعوب للأنظمة الاستبدادية وممارساتها أمر مشروع وحقّ من الحقوق التي تهدف إلى التصحيح وإبراز الهوية الجمعية والارتقاء بها لتكون عضواً إيجابياً في مجتمع تسوده المعاني الإنسانية بما تحمل من قيم أخلاقية واجتماعية ونفسية، ولذا نجد الوعي الجمعي أعلى وأرفع من الفكر الفردي التسلطي، لأنّه يركّز على كون الإنسان لا يكتمل له البناء النفسي إلّا بوجود الآخر وتقبُّله فكراً وعملاً وسلوكاً، وإن لم يكن البناء النفسي الفردي جزءاً من البناء النفسي الاجتماعي، فلا يمكن لأيّ مجتمع أن يدرك معنى البعد الحضاري الذي يستمدّ منه مستقبله، وبالتالي فإنّ رفض الاستبداد هو وعي الأمّة لامتدادها الحضاري ومسؤوليتها الأخلاقية

اتجاه نفسها واتجاه أجيالها اللاحقة، وما لم تكن على قدر مسؤوليتها اتجاه نفسها واتجاه السلطان؛ فمعنى ذلك أنّها تخلّت عن قيمها وفضائلها، وهذا التخلّي مدعاة للجهل والتخلّف ليس في البناء العمراني والمدنية، وإنّما في البناء الأخلاقي الذي تقوم عليه المدنية والعمران، وطالما أنّها تستكين للاستبداد فلا مجال للتقويم الأخلاقي، لأنّه في ظلِّ الأنظمة المستبدّة والقبول من القاعدة بهذا الاستبداد، لا يمكن أن يظهر أيّ إبداع، وعليه لا بدّ من انتزاع الحريات واحتقار القوانين الاستثنائية التي تصادر آدمية الإنسان الكريمة؛ حتى تتمكّن الأمّة من وعي ذاتها ولا تُعاد الكرَّة على أبنائها في الهروب إلى الأمام من بلادهم موزّعون على الشرق والغرب؛ إما نتيجة للاضطهاد السياسي أو جرياً وراء توفير لقمة العيش أو الحفاظ على بقية ماء الوجه الذي أهدر السلطان معظمه ليشعر أنّه إنسان في غير بيئته رغم الغربة والاغتراب.

الموقف

عندما تشعر الأنظمة الاستبدادية بالخطر الناتج عن سوء سياساتها وتصرّفاتها، غالباً ما تلجأ إلى استفزاز القاعدة (الشعب) كي تثيرها وتخرجها عن وعيها واتزانها لتكون القاعدة أمام السلطان جديرة بالشفقة والرثاء كي يُظهر أنّ المعارضة لا تستطيع أن تتحكّم بعواطفها وانفعالاتها، وبالتالي فهي لا تستطيع أن تتحكّم بآرائها وعقولها المحكومة بالعواطف والانفعالات، ومن هنا يطرح السلطان نفسه على أنّه الرأي السديد والعقل الرشيد الذي يجب اتّباعه ليوصلها إلى برّ الأمان.

إنّ تصرّف الأنظمة الاستبدادية اتجاه قاعدتها عند الافتراق، لا يختلف عن تصرّف إنسان سوقي يستفزّ الآخر كي يخرجه عن وقاره حتى تغلي مراجله، فيخرجه بذلك عن سمته وهديه واتزانه، غير أنّ غباء الاستبداد

ووعـي القاعـدة لا تعطـي نتيجـة مرجـوّة للسـلطان، لأنّ القاعـدة هـي ذات امتـداد واعٍ، وغالبـاً مـا تـدرك بوعيهـا المقاصـد السـلطانية مـن وراء الاستفزاز، الأمر الذي يدفعها إلى التماسك فيما بينها والتمسّك بما تريد؛ فـلا تقـف مكتوفـة الأيـدي وتتـرك الطغـاة يفعلـون مـا يريـدون، ولا تنفلـت انفلاتاً تجعل منه مدخلاً شرعياً لانقضاض السلطان عليها!

إنّ قاعدة الاعتبار أبداً لا تلزم الصمت والسكوت اتجاه الأحداث الكبرى، لأنّها تجد فيه مظهراً من مظاهر الذعر والجبن والتخاذل، وهذه الأوصاف لا يمكن أن تجتمع في وعي أمّة أبداً، ولذلك لم يسجّل التاريخ أنّ الأمّة انسحبت أمام طغيان من تسلّط عليها من الحكّام، وكذلك لم تبدِ ليناً مع عدوّها كي يحفظ لها أرواح أبنائها، وإن صدرت بعض هذه المواقف عن بعض الأفراد، فإنّه موقف فردي لا يعبّر عن وعي الأمّة التي انسلخ عنها، لأنّ التاريخ الذي سجّل هذه المواقف على البعض، سجّل كذلك أنّ هـذا الـبعض كـان مناصـراً للأنظمـة المسـتبدّة التـي تخلّـت عنـه وقـت الأزمات؛ فالتجأ إلى استبداد آخر يمنع نفسه به.

غير أنّ موقف الأمّة في التحدّي والمواجهة يعبّر عن استمرار الزخم المتدفّق وإن تراخى قليلاً في بعض الأحيان نتيجة ظرف معين ليس تراخٍ تخاذلي، وإنّما استراحة محارب لإجالة الفكرة والتقاط الأنفاس حتى تصل إلى هدفها بتوازنٍ يُحكم إحجامها كما يُحكم إقدامها، وعلى هذا فهي لا تستلم لبطش السلطان وطغيانه، كما أنّها لا تركن لزهو البطولة الانفعالي، وإنّما تستمدّ موقفها من وعيها بإرثها الذي يدفع أبناءها إلى اتخاذ المواقف من خلال سياسة اللحظة السريعة النابعة من الوعي الامتدادي للإرث الثقافي والحضاري، ولذا فإنّ موقف المواجهة والتحدّي الذي يظنّه البعض أنّه مفاجيء، إنّما هو قائم على سياسة النفس

الطويل الكامن في الوعي قبل أن يظهر في المواجهة، فالقوّة الحقيقية في استمداد الموقف نابعة من الصمود أمام التحدّيات داخلية كانت كالقمع والتسلط والقهر من قبل السلطان، أو خارجية تتمثّل باستعمار أو عدوان، ومن هنا لا يمكن لهذه الثورات التي نعيشها أن تقع ضحية عقلية الفروسية الفردية والبطل المنقذ، كما كان حال بن علي ومبارك ومن سيلتحق بهما الطغاة.

لقد أثبتت الوقائع على مسرح الأحداث أنّ أبناء الأمّة في مواقفها اتجاه السلطان المستبدّ، كانت على قدر المسؤولية من الوعي والحكمة وعدم التهوّر في الانجرار إلى ما تريده أنظمتها المتسلّطة، وبدأت التجربة تتعاظم في التنامي، إذ أنّ الثورة المصرية على (مبارك) أدخلت سياقات جديدة لم نعهدها في الثورة التونسية على (بن علي)، لأنّ (مبارك) أبدى تعنّتاً لم نعهده عند (بن علي) مع أنّ كليهما آل إلى المصير، وكلّما تعاظم جنون السلطة في القهر، نجد في المقابل وعي الأمّة يتّسع صدره لاستيعاب هذا الجنون كي يُطبِقَ عليه ويلحقه بمن مضى، فما يجري في اليمن من ثورة شعبية لم تنجز بعد، مع أنَّ زمنها كان سابقاً على زمن بداية الثورتين (تونس ومصر)، لذا فإنْ لم ينتهِ الرئيس (علي عبد الله صالح) عن تعنّته ستكون النتيجة بلا شكٍّ مؤلمة؛ مهما أدخل من ترميمات يظنّ أنّها تثبّت دعائم عرشه المتهاوي، إلّا أنّ أبناء اليمن الذين سيعيدونه يمناً سعيداً، يدركون أنّ ثمن السعادة يُصبح أعظم لاقتلاع الطاغوت.

ولذا فإنّ هذه الثورات الشعبية التي ثارت على أنظمة التسلّط والاستبداد لن تترك الفرصة مفتوحة كي يلتقط البغي أنفاسه، ولن تفسح المجال أمام مستعبديها ليُثيروا انفعالاتها ويجرّوها إلى مواقف محسوبة عندهم

لمصلحتهم أو يدفعونها إلى معارك لم تَعدّ لها عدّتها، بل أصبح الأمر على العكس تماماً حيث نجد أنّ قاعدة الاعتبار التي تمخضت عنها الثورات، تُمسك بلجام جُماح تلك الأنظمة وتحاصرها ثمّ تقودها منصاعة إلى إرادة الشعوب، ذلك أنّها غادرت مواقف الضعف ومواطنه في الجانب النفسي الاجتماعي وما كان يترّتب عليه من وهن، إلى مكامن القوّة الفكرية بمنطلقات عقلية تسير مع الحتمية التي لا بدّ من بلوغها حال التمسّك بالأسباب والصبر الذي يضفي على المواقف مظهر القوّة بما ينهل من زخم اجتماعي تكون له القدرة على تحمّل درء الألم الاجتماعي تطلّعاً للمستقبل بما تستمدّه من تحدٍّ في مواجهة طغيان الاستبداد طال الزمان أم قصُر، ذلك أنّ القاعدة (الشعب) تدرك أنّ الإصلاح والتغيير في ظلّ السلطان المستبدّ لا يتمّ بين ليلة وضحاها، ولا يأتي دفعة واحدة، بل سُنَّة الله في خلقه قائمة على التدافع، ودفع الحقِّ للباطل كي يدمغه فإذا هو زاهق؛ وزهوق الباطل وإنّ جاء دفعة واحدة، إنّما هيّأت له أسباب كثيرة من التدرّج والتنامي والارتقاء من الموقف إلى الصيحة فالتّأهُّب والمواجهة التي يُدفع بها الثمن، وعندما يُدفع الثمن وجب امتلاك ما اشتريت، وهي لحظة الزهوق التي تأتي دفعة واحدة؛ فينهار الباطل ويهوي على عروشه جارفاً معه من كان يجلس عليه.

إنّ ما تحتاجه قاعدة الاعتبار في المواجهة والتحدّي هو البصيرة والوعي اللتان استمدّهما من وعيها بإرثها مضافاً إليها تجارب الآخرين من الأمم، فالوعي بالإرث للأمّة يمثّل خصوصيتها فيما تريد ضمن إطار جغرافي وثقافي وتاريخي وحضاري، ووعيها بتجارب الآخرين يمثّل إنسانيّتها التي لا تختلف من أمّة لأخرى على اختلاف الجغرافيا والثقافة والحضارة والتاريخ، وهذا الوعي الداخلي والخارجي، يفوّيت الفرصة على السلطان

المستبدّ، ويمنعه من التمكّن من بلوغ حاجته في الإجهاز على ثورة الشعب أو تسخير هيجان الشارع خدمة له أو الإيهام بذلك، لأنّ السلطة التي تمتلك وسائل الدعاية والإعلام عندما تعجز عن كبح جماح الشارع، تلجأ إلى تسخير هتافاته لها كي تُفقد الثورة حماس المتعاطفين من الجماهير من جانب، وتشعر أنّ هذا الشارع جزء من السلطة أو أنّه هو السلطة التي تعبّر عن نفسها؛ فتكسب السلطة الشهرة من جانب آخر، وهنا يستطيع الوعي الجمعي أن يبدّد هذا الوهم، لأنّه من البديهي ليس هناك قاعدة ثورية تستمدّ زخمها وشرعيتها بمجموعها من مجموع أفرادها تسعى إلى الشهرة، ولم تكن الشهرة هدف تصيبه أو غاية تسعى إليها، ولكن عندما تلجأ السلطة إلى هذا الأسلوب الرخيص؛ فمن أجل السعي إلى انحراف الثورة التي تواجهها عن مسارها، والعمل على إفساد سعيها، لأنّ النظام الفردي المستبدّ لا يرى غير ما يحبّ، ولا يحبّ أن يرى غير ما يحبّ، وفي هذا تكمن بداية نهايته، ذلك أنّ النظام الاستبدادي هو مواجهة فرد لمجتمع، وعندما يبدأ الرفض في مواقف التحدّي يصبح حال النظام:

. فرد في مواجهة مجتمع.

. عقل فرد في مواجهة عقل جمعي.

وإن كان العقل الجمعي هو عقول أفراد متعدّدة تظنّ السلطة أنّها تستطيع أن تستحوذ على تفكيرها وتوجيهها إلى ما تريد، وبهذا الظن تكون قد وقعت في خطأ مضاف إلى أخطائها، إلّا أنّه أعظم الأخطاء وأفدحها وإن لم تدركه، لأن مجموع توحّد عقول الأفراد على الهدف لا يمثّل عقلاً فردياً تستطيع السلطة أن تقنعه بما تريد، وإنّما هي ذاكرة الوعي الاجتماعي

التي احتفظت بأخطاء الفرد المستبدّ وظلمه وطغيانه، ولأنّه نسيها، يظنّ أنّ الوعي الجمعي قد نسيها أيضاً؛ فيبدأ طرح
نفسه بطلاً من جديد.

إنّ لهبّة الشعب الثائر مطالباً يسعى إلى تحقيقها، ويسير في هذه المطالب لا نقول أنّه منصاع للعاطفة والشعور الجمعي، وإنّما مدرك مطالب الوعي الجمعي بعقله وإن بدا في التجمهر عاطفة تحكم الجمهور؛ فإن كان علم الاجتماع يقرّ أن للمجموع عقلاً يختلف عن عقل الفرد، وأنّ العقل الفردي في حالة الاندفاع الجماهيري يبلغ أقلّ مستوياته ويضعف لأنّه يستجيب للعقل البديل (عقل الجماهير)، فالجواب على هذا أنّ العقل الفردي مهما ضعف في حال انصياعه للجماعة يبقى عقل المجموع الذي له القدرة على إدارة السياسة والاقتصاد والفكر أعلى بدرجات كثيرة من فكر الفرد المستبدّ، لأنّه لا يمكن أن يخرج بعقله عن المعقول كما يخرج الفرد غير المعقول.

إنّ قاعدة الاعتبار انطلاقاً من موقف التحدّي في المواجهة، لا يليق بها الاستسلام أمام نزوة الفرد المتسلّط، ولا يليق بها الاستسلام للتاريخ الذي يريد أن يفرضه هذا الفرد كي يملي عليها مشاهده التي لا تملك الحركة ضمن مشهده التاريخي، ذلك أنّ مسؤوليتها تملي عليها أنّ تتعامل مع معطيات الوقائع والأحداث أنّها صانعة للتاريخ وليست مسيّرة به، نعم إنّ الحتميّة التاريخية واقعة لا محال، وقاعدة الاعتبار هي ضمن الظرف الحتمي لأحداث التاريخ، ولكن الفرق كبير بين أن تنجرف في الظرف الحتمي وبين أن تكون صانعة له، ولإدراكها ووعيها بالثقافة التاريخية والحضارية من حال واقعها وحتميتها، فلا تستسلم لأمجاده ولا تركن لأخباره، وإنّما تستمدّ من الأمجاد والأخبار أسباباً ودوافع تجعلها تضيف

إلى هذا التاريخ شيئاً جديداً من خلال إدارة دفته وتوجيهها، وبذلك تطمئنّ به على مستقبلها، ويكون تاريخها الذي ساهمت في صناعته أساساً ومنطلقات لأجيالها القادمة، كما كانت أمجاد سوالفها وتواريخهم منطلقات لها حقّقت من خلالها ما كانت تصبو إليه، وفي الوقت نفسه تجاوزت الحاضر المنكود، ولأمت جرح الكرامة، وتخلّصت من الاستغراق في الآمال والأحلام والتاريخ إلى واقع تدرك فيه ذاتها وتحفظ به كرامتها وتعيش حرّيتها، ومستقبل يضمن لأبنائها الحياة الكريمة، وتاريخ صنعته إرادتها وسجّلت فيه أنّها تجاوزت به الظلم والظالمين.

الثورة تتخلّق في الميادين

الثورة الشعبية المتخلّقة في الميادين هي فعل جمعي متحقّق بالمواجهة الكاشفة للزيف، تستمدّ قوّتها من الحقّ وتُحقّه بالإرادة الواعيّة، وهي قرار مواجهة مع الباطل حتى دمغه وزهقه وإظهار البديل المرغوب من الجميع.

فالثورات ما قبل القرن الواحد والعشرون تتعدّد وتختلف بتعدّد أهدافها ومراميها وباختلاف اتجاهاتها الفكرية والعقائدية، ويقودها الواعون وتؤيدها الجماهير.

ولذا كان العمل السرّي على رأس أولويّات نجاح الفكر الثوري، خوفاً من الأجهزة السرّية القامعة والمكمّمة لأفواه المفكّرين والمثقّفين والواعين من أبناء الشعب؛ فكانت الثورات تتخلّق تحت الأرض وكأنّها جنين في أحشاء أمّه فلا يحسّ بها إلّا حاملها فكراً وقضيّة ومسؤولية، جنين طوال فترة حمله يحتاج إلى الرعاية والعناية، خاصّة إذا كان الجنين ذكراً؛ فأمره أشدُّ وطأة؛ فحال حمله وولادته كحال الأجنّة الذكور في عهد فرعون الذي

أبلغه منجّمه بأنّه سيولد مولود يذهب بملكه؛ فأمر فرعون بقتل من يولد ذكراً في تلك السنة التي أخبره عنها منجّمه، قال تعالى: {إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ فَبَصُرَتْ بِهِ عَنْ جُنُبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ فَرَدَدْنَاهُ إِلَى أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ}[9].

ولأنَّ فرعون حاكم طاغية مفسد في الأرض بظلمه وتفريقه بين النَّاس بغير حقّ (إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا) رأى نفسه وكأنّه قادر على فعل كلِّ شيء في مصر رضي النّاس فيها أم كرهوا، فتهيّأ له الأمر وكأن الأمر بيده، وغفل عن الأمر كلّ الأمر هو بيد الله تعالى؛ فعبث في الأرض فساداً يُذبِّح أبناء النَّاس ويستحي نساءهم بغير حقّ (يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ).

[9] القصص 4 . 13.

بمثل ما يشابه هذه الأفعال المفسدة في الأرض أفسد بعض الحكّام في بلدانهم وأوطانهم أخلاق النَّاس حيث المظالم تنتشر بلا حدود والذمم تُشترى تستّراً ليلاً وتباع جهاراً نهاراً، الحقائق فيها تزيّف، وقتل البعض يتعدّد ويتجدّد، والسجون ممتلئة بمن يقول لا للباطل، وبمن كتب عن الحريّة التي بها يُقدّر الأفراد والجماعات والمجتمعات والممتلكات والثروات، أنظمة فيها الأقارب مفضّلون ومميّزون، وأجهزة الدولة المتحكّم في أمرها بقبضة الحاكم الظالم ليس لها من أوّلويّات إلّا إخفاء الأثر، ولكن ما غفل عنه بعض الحكّام أنَّ أجهزة الأمن وإن وُظِّفت لِما وظّفت من أجله فإنَّ الشرفاء فيها سيضلون دائماً شرفاء، وأنَّ عيون المواطنين دائماً هي مركز رقابة، ممّا يجعل الثورة محمولة في أذهانهم كما يُحمل الجنين في أحشاء أمّه.

ولأنَّ رؤى فرعون ومن هم على شاكلته من الطغاة، من قبله وفي عصره ومن بعده، لا يخرج عن دائرة المتوقّع وغير الموقّع؛ فهي رؤى لا يمكن أن تبلغ الأمر المطلق، ولهذا فهي القاصرة المنتهيّة أمام أمر المشيئة الباقي المطلق الذي هو بيد من بيده الأمر المطلق جلّ جلاله؛ فهو الذي بمشيئته يتفضّل وينعم على الذين استضعفوا في الأرض ظلماً؛ فهؤلاء حالهم حال الشعوب المظلومة الذين أنعم الله عليهم كما أنعم على الشعب التونسي والشعب المصري بتخلّق ثورتين أمام أنظار النَّاس من خلال شاشات التلفاز وشبكات المعلومات المتطوّرة؛ فقد تخلّقت الثورتين ليس سرّا كما كانت تعمل معظم الأحزاب المحظورة أو كما يخطط لانقلاب عسكري أو ثورة تحت الأرض، بل كان كلّ شيء على البلاطة ولا شيء مخفيّ تحت الأرض، الكلّ يقول أرحل جهاراً نهاراً، حتى تمّ الرحيل بفعل الثورة المتخلّقة أمام الأنظار تخلُّقاً، نعمة وفضل من الله تعالى الذي منَّ

على من كان مستضعفاً في الأرض التونسية والأرض المصرية بثورتين جعلت كلّاً من الشعبين وارثاً وممكّناً في وطنه، كما مُكّن المصريون من قبل كرهاً لفرعون وهامان ومن معهم من الجنود مصداقاً لقوله تعالى: (نُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ).

ولأنَّ حسابات الخالق عزّ وجلّ مطلقة فهي لا تقارن بحسابات المخلوق النسبية في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع، لذا فإنَّ حِسابات فرعون كانت ترى أنَّ أمر بقاء فرعون ممكن على قمّة سدّة سلّم السلطان، وذلك بقتل كلّ من يولد ذكراً في تلك الفترة المتوقّعة لميلاد المخلّص للشعب المصري من الطاغية فرعون، ولهذا كان توقّع فرعون أنَّ بقتله لكلّ من يولد ذكراً يكفيه شرّ الثورة على مُلكه، ولكن ذلك الجنين (موسى) عليه الصلاة والسلام الذي سلّمه الله تعالى بمشيئته، كانت سلامته مولود ثورة من السماء خلّصت الشعب المصري من الفساد والمفسدين، وأرست فضائل خيّرة على الأرض بين النَّاس، لتكون الهداية فيها على يديه نبيّاً رسولاً كريم لا سبيل له إلّا الإصلاح مصداقاً لقوله تعالى: (وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ).

ولأنَّ ولادة موسى عليه الصلاة والسلام كانت آية من آيات الله تعالى فقد تخلّق موسى مرّتين:

الأولى: في بطن أمّه حتى وُلد وسَلِمَ.

الثانية: تخلّق تربيةً أمام أنظار فرعون في بيته، ليكون لفرعون ومفاسده في الأرض عدوّاً وحزناً مصداقاً لقوله تعالى: (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ

لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ).

ولذا فإنَّ حال الثورة المتخلّقة أمام أعين النَّاس كحال موسى عليه الصلاة والسلام الذي تخلّق في بيت فرعون وعهده؛ فكان نبيّاً رسولاً يقاوم الظلم والفساد ويهدي للتي هي أحسن وأقوم؛ فعمل على إحقاق الحقّ وزهق الباطل كرهاً لفرعون وهامان وجنودهما، وهكذا كان للتاريخ كلمة بها حُقّ الحقّ وزُهق الباطل كرهاً لزين العابدين ومبارك وجنودهما، ومن لم يتّعظ من الحكّام والطغاة المفسدون في الأرض ظلماً وعدواناً وتقتيلاً فإنَّ مصيرهم سيكون متخلّقاً أمام شاشات التلفاز وشبكات الإنترنت، وسيكون التاريخ خير شاهدٍ للمكذبين بذلك، قال تعالى: {قَالَ يَا مُوسَى إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ}[10].

أوراق تتساقط

في القرن العشرين كان للنضال القومي معنى، وللثورة القوميّة معنى، وكذلك كان للتنظيمات الدينية دلالة ومعنى، وكان للأحزاب العقائدية دلالة ومعنى، وكان للطائفية دلالة ومعنى، وكان للانشقاق الديني (سنّة

[10] الأعراف 144 . 146.

وشيعة معنى، وكان للقبليّة معنى، وكان للطبقيّة معنى، أمَّا اليوم فإنَّ لهذا القرن الواحد والعشرين لغة ومنطق ودلالة ومعنى جديدين، بالأمس فقط كان الصراع في العراق بين سنّة وشيعة وعرب وأكراد وتركمان وفرق متلوّنة بألوان الطيف العراقي، واليوم وغداً سيكون الصراع ليس من أجل السنّة أو الشيعة أو الأكراد أو التركمان أو غيرهم من المسميات الأخرى، بل الصراع الحتمي أصبح لغة ومنطق القرن العشرين من أجل الوطن الواحد الذي فيه يكون المواطن قادر على ممارسة حقوقه كيفما يشاء الجميع، ويؤدّي واجباته فيه كيفما يشاء الجميع، ويحمْل مسؤولياته فيه كيفما يشاء الجميع، ولذا فإنَّ منطق ولغة القرن الواحد والعشرين تؤكد بحقٍّ أنَّ الوطن للجميع، والثروة فيه للجميع، والسياسة فيه تُرسم استراتيجياتها من قِبل الجميع، والمكوّن الاجتماعي هو المكوّن الوطني من الحدود إلى الحدود، فلا مكان للفُرقة ولا الفرق المدفوعة برؤاها الخاصّة وايديولجياتها الخاصّة وأنانيّتها الخاصّة، وثقافتها الخاصّة، وتفسيراتها الخاصّة؛ فالكلّ يتحرّك ويعمل من أجل الوطن والوطن للجميع، ولا قائد يجمع هذه المتناقضات ويصهرها في بوتقة واحدة إلّا (الفيسبوك) وشبكة المعلومات المتطوّرة والمتنوّعة التي ستكون في المستقبل عن طريق الأقمار الصناعية أكثر تيسيراً، وهذه ستكون مزعجة للذين زمنهم قد ولّى ولن يعود ثانيةً.

ولذا لن يكون للطائفية مكانة تتربّع عليها من أجل أن تبلغ قمّة سُلم السلطان، ولن يكون للقبلية مكانة بها تتمكّن من بلوغ التربُّع على قمّة سلم السلطان؛ فالطائفية في لبنان وإن استظل تحت مظلتها من استظل فهي لا تشبع حاجة اللبنانيين بدفء الوطن، ذلك لأنَّ حبّ الوطن لا

يستمدّ إلّا منه، أمَّا الطائفية فلا يمكن لها أن تملأ اللبنانيين حبّاً، إذا ما حلّت على قمّة سلّم السلطان نيابة عن الوطن من الحدود إلى الحدود.

وهكذا ستكون الفئوية قاصرة عن إشباع حاجات المواطنين بحبّ الوطن ومدّهم بدفئه، والقبلية في الوطن العربي أيضاً مهما كبر حجم أبناء القبيلة لا يمكن لهم أن يكوِّنوا مظلة وطنية؛ فهم عبارة عن مظلة اجتماعية في مواجهة مظلات اجتماعية أخرى يملؤهم الخوف والحذر في كثيرٍ من الأحيان إذا ما تربّصت أحد القبائل بأخرى، ويملؤهم الأمل إذا حسمت الدولة الأمر تحت مظلّة الوطن للجميع. ولهذا فإنَّ دفء الوطن لا يستمدّ إلّا منه، والمواطن لا يمكن أن يكون مطمأناً ودافئاً إلّا إذا أصبح جميع المواطنون متساوون تحت مظلة الوطن الواحد.

ولهذا لا سنّة ولا شيعة ولا تركمان ولا أكراد ولا غيرهم في العراق قادر على ملء المواطن العراقي بالوطنيّة التي تمدّه بالسكينة والطمأنينة، ممّا جعل العراقيين بعد تجربة مرّة يصحون من غفلتهم ويعودون عن طريق (الفيسبوك) إلى ما يمدّهم بحبّ الوطن ويخلّصهم من الفرقة والتطاحن والصدام والاقتتال بغير حقّ؛ فهم اليوم بدءوا وغداً بلا شكّ سيصلون إلى ما يأملون.

وهكذا في اليمن السعيد ستتغيّر الأحوال من تلك التي تمَّ تشخيصها بمنطق القرن العشرين حيث كنّا نرى أنَّ الأحوال تحتاج إلى تكاتف أبناء الخليج جميعهم لإنقاذ اليمن ممّا ألمَّ به من تطاحن قبلي على السلطة، وكنّا نعتقد أيضاً أنَّ تركيا سيكون لها الدور الكبير في تخليص المنطقة من أزماتها السياسيّة بتعميم أنموذجها السياسي في ممارسة السلطة وإدارة شؤون البلاد، ولكن بعد ثورات (الفيسبوك) أصبح لنا رأى مغاير بالتمام من حيث أنَّ الشعب عند ما يقرّر الجلوس تحت مظلة الوطن واحد

يستطيع أن يتحدّى الطغاة والجبابرة والظالمين المفسدون في الأرض؛ فيثور على كلّ المسميات التي كانت سائدة في القرن العشرين تحت عناوين النضال وما شابهه من عناوين متلوّنة أكل الدهر وشرب عليها؛ فيستطيع أن يقرّر اختياراته ويرسم سياساته واستراتيجياته وما يُمكِّنه من صناعة المستقبل المأمول.

في القرن العشرين كانت الحزبية من وجهة نظر البعض هي الأداة الفاعلة من تمكين الشعب من المشاركة في إدارة شؤون البلاد، ممّا جعل رحاة الصدام والتطاحن والتأمر تدور بين أبناء الوطن المنقسمين بين أحزاب وطوائف وفئات ومسلمين ومسيحيين وسنّة وشيعة وزيدية واثني عشرية وأوس وخزرج ومهاجرين وعائدين من المهجر، وللأسف مسميات هي أقرب لإيقاد نار الفتنة من إطفائها.

ولأنَّ هذه معطيات فتنة بين أبناء الوطن الواحد جاء القرن الواحد والعشرين بقوّة جمعت كلّ هذه المسميات ووضعتها في سلّة المهملات وجلس المواطنون في ميادين تحرير الأوطان ليقولوا بصوت واحد للذين عملوا كلّ ما في وسعهم من أجل تكميم أفواه المواطنين كرهاً أرحلوا خير لكم من أن تُرّحّلوا؛ فجاء الرحيل مصحوباً بلغة جديدة تقول: الوطن للجميع فلا يحقّ لأحدٍ احتكاره ثروة وسلطة وسلاحاً، وجاء مع اللغة منطق جديد يقول: دقّت ساعة العمل ومن تواضع لله رفعه؛ فكان التحاب والتوادّ والتعاون والتآزر وحُسن الخُلق ورفّعة الأدب هي القيم السائدة بين الناس في ميادين الحرّيّة وميادين الشهداء، وفي الحركة والسكون، وفي العمل وفي منابر العلم ومآذن المساجد وقمم الكنائس وتنظيم حركة المرور وإدارة الشؤون المحلية بلجان شعبية، وإدارة شؤون البلاد بإدارة لا تخضع سياساتها إلّا للغة ميادين التحرير وميادين الشهداء الأبرار من

خلال دستور ينظم كيفية التداول على السلطة وينظم العلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات.

في القرن العشرين كانت الثورات تتفجّر بزعماء وقادة ومفكّرين وأصحاب قضايا، ولم يكن متوقّعاً أن تتفجّر ثورة بغير ذلك سوى الانقلابات العسكرية، ولكن اليوم في هذا القرن المليء بالمفاجئات أصبحت الثورة تتفجّر بالمواطنين وإن تنوّعت معتقداتهم وأديانهم وثقافاتهم وقبائلهم وطوائفهم وأحزابهم وأعرافهم، ولذا فإنَّ ثورات الصفوة مع أنَّها ثورات إلّا أنَّها في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع قابلة لأن تورّث، إمَّا ثورات الشعوب فلا تورّث، ولهذا فهي الثورات الباقية إلى النهاية في ميادين صناعة التاريخ.

الاستبدال

يرتبط مفهوم الاستبدال بدلالة وجود البديل، واستبدَلَ الشيء بغَيْره إذا أخذ مكانه؛ فالاستبدال يقوم بالضرورة على وجود كينونتين منفصلتين، يفترض أن يؤدّيان دوراً متماثلاً باختلاف مستوى الأداء أو نوعه، وهنا تُحدث الأنا مفاضلة بينهما مما يفضي إلى استبدال القديم بالجديد وفق معطيات مختلفة ووفقاً للمصلحة أو المنفعة التي بها يتمّ تجنّب الأضرار والمخاطر في حالة ما إذا كان المستبدل معرّض للمخاطر أو التهلكة والانتهاء، ممّا يجعل التخلّص منه على سُلّم الأولويّات قبل أن يتمّ القضاء عليه من قِبل الآخرين.

ويتّضح هذا الأمر على الصعيد السياسي بصفة خاصّة عند بعض المقرّبين والموالين للأنظمة الحاكمة بغير حقّ؛ فمثل هؤلاء إذا ما عرفوا أنَّ الحاكم أو النظام الذي يوالونه أصبح معرّضاً للسقوط؛ يسارعون بالتخلّي عنه قبل موعد سقوطه، ويتمّ القبول باستبداله حتّى لا يتعرّضون للمسائلة على ما فعلوا في عهده من مفاسد وجرائم.

وأفعال الاستبدال تتمّ على أوجه منها:

أوّلاً: أنْ تنسحب مجموعة من العناصر التي كانت توالي النظام من ميادين المواجهة، ثمَّ تهرب إلى الخارج تحث غطاء الهجرة، وطلب اللجوء السياسي، قبل أن يزداد عدد اللاجئين والمهاجرين وتصعب الأمور؛ فهؤلاء الحذّاق والمنافقون كما تسابقوا على اغتنام الفرص وأخذ المغانم والفوز بالمكاسب في ذلك النظام، هم الحذّاق والمنافقون أنفسهم الذين يتسارعون إلى الهروب من أجل المحافظة على تلك المكاسب لأجل سلامتهم وسلامتها من المخاطر المتوقّعة وغير المتوقّعة في دائرة الممكن.

ثانياً: الانسحاب من المنظومة الحاكمة والتطلّع إلى الثائرين على تلك المنظومة ليكونوا بديلاً للسّابق مع وافر المنافقة والمبالغة في إظهار المواقف المزيّفة في القول والعمل والسلوك، وذلك لأجل الاستمرار في نيل المزيد من المغانم والمكاسب كما كانوا يفعلون، ولذا فمثل هؤلاء دائماً همّ يتقلّبون، ولكن في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع فإنَّ لكلّ قاعدة شذ، فبعض الذين انتموا أو عملوا تحت مظلة أحد الأنظمة، ثمَّ لم يقبلوا ارتكاب الممارسات السلوكية التي لا تليق بأخلاق المواطنة الكريمة، ولم يناصروا ذلك الحاكم على ظلمٍ وباطلٍ؛ فحافظوا على مكارم أخلاقهم وقيم مجتمعهم الحميدة وفضائلهم الخيّرة، ثم انسحبوا هدوءاً كي لا يتعرّضوا

للمخاطر من قبل ذلك الحاكم الظالم كما كان في تونس في عهد (زين العابدين بن على)؛ فإنَّ انضمامهم إرادة للثائرين وأخذهم بديلاً لهم من ذلك الظالم لا يعدّ منقصة يمكن أن يشار إليهم بها؛ فهؤلاء ومن على مثلهم مواطنون لهم أنْ يمارسوا حقوقهم، ويؤدّون واجباتهم، ويحملون مسؤولياتهم مواطنين أحرار كغيرهم من بني وطنهم المتحرّر بإرادة الثورة.

ثالثاً: أن يعمل المواطن مسؤولاً على أيِّ درجة من درجات السلّم الوظيفي دون أن ينافق أو يسرق أو يزيِّف الحقائق أو يظلم ويفسد، ثمّ إذا عرف أنَّ انحرافات بدأت تظهر من قِبل ذلك الحاكم الذي هو أحد أعضاء حكومته؛ فليس له بدٌّ في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع إلّا العمل من أجل البديل الموضوعي.

ولذا فالبديل يمكن أن يكون شرعيّاً ويمكن أن لا يكون؛ فذلك الذي كان قريباً مقرّباً لقريبه وهو على قمّة سُلّم السلطان، وعمل ما في وسعه من أجل نيل المكاسب والمغانم وارتكاب المظالم، ثمَّ أسرع بأخذ البديل الأوّل فلا ثقة فيه مع أيِّ بديل يُتّخذ وإنْ تلوّن بجميع ألوان القيم.

ولذا فإنَّ الاستبدال هو ذلك القرار المرتكز على معطيات سابقة أو آنيّة، وينبثق من قراءة متغيّرة بين الواقعيّة والنفعيّة، واقعيّة عندما يحدث اختلال قيمي بين المُستبدل القديم والبديل الجديد بحيث ترجح كفة البديل الجديد قيمياً ممّا يوجب الاستبدال، أمَّا النفعية فهي ترجيح محض لمصلحة الأنا في ضوء متغيّرات الحدث ونتائجه المتوقّعة أو غير المتوقّعة.

وفعل الاستبدال يوجب وجود البديل، وجوداً محدثاً في صورة الاستبدال الواقعي، ومسبقاً في حالة الاستبدال المنفعي، حيث في هذه الحالة تكون الأنا قد أسّست البديل من قَبل وجعلته في خانة الانتظار لحين وصول اللحظة التي تدفع الحسابات النفعية لاتخاذ قرار الاستبدال.

وعليه فالاستبدال على نوعين هما:

1 . الاستبدال الموجب.

لاشكّ أنّه من البديهي في دائرة الثنائية الضدّية أن يكون لدينا وجهين للاستبدال، وجه موجب وآخر سالب؛ فالموجب هو ذلك الاستبدال الذي يتمثّل بغاية إصلاحية، تهدف من خلال القراءة الحثيثة للمعطيات الانتقال بالإنسان نحو الأفضل من خلال استبدال كلّ ما أصبح في حركة الزمن متخلّفاً أو بالياً أو منحرفاً أو معوِّقاً للتقدّم من أجل البديل الذي يدفع بمسيرة الحضارة الإنسانية المجسّدة في الإعمار والإصلاح نحو الأفضل والأجود والأسرع والأكفأ والأحسن، مثل هذا الاستبدال هو الشكل الموجب لهذا الفعل الإنساني، وهنا فهو استبدال قيمي أو تقييمي، بمعنى أنَّه ينطلق من قياس حقيقي لقيمة المُستبدل ووجوب استبداله، ذلك أنَّه بالقياس إلى البديل الجديد أقلّ قيمة من ذلك السابق، هنا وجب وبعيداً عن القرارات العاطفية أن يحصل فعل الاستبدال بناء على المقياس القيمي والتقييمي؛ ففي مسيرة الإصلاح والإعمار لا يمكن أن نقتصر في عصرنا على استخدام أدوات استخدمت قبل مائة عام، ولذا لابدّ من حصول عملية الاستبدال بما يوافق التطوّر الهائل في الفكر الحضاري ومنجزاته العمليّة، وذلك بوجود بدائل جديدة متنوّعة وخلاّقة من أجل إحداث النُقلة إلى المستقبل المأمول حضارياً، وهنا فلابدّ من استبدال تلك الوسائل بوسائل جديدة أكثر ايجابية في بناء التقدّم الحضاري.

وعلى مستوى الإنسان وقيمه يحصل فعل الاستبدال عندما يتأكّد له أنَّ قيماً بالية كان شديد التمسّك بها لم يعدّ لها قيمة أمام القيم التي تعرَّف على حقيقتها من بعد؛ فالزواج القسري على سبيل المثال الذي كان يحصل في كثير من القرى العربية ويتمثّل على وجه التحديد بضرورة أن

يتزوج ابن العمّ من ابنة عمّه بغض النظر عن موافقتها من عدمها، فهذا النوع كان من القيم القبيلة القروية الراسخة في الأسر الممتدّة إلى حدٍّ بعيد، ولكن التطوّر والانفتاح والعلم جعلت الإنسان يستبدل هذه القيمة التي يفتخر بها بقيمة جديدة تقوم على احترام قرار الاختيار وبما يُمكِّن من نيل التقدير والاعتبار.

وعليه يمكن أن نحدّد فرقاً محتملاً في هذا الشكل من الاستبدال هو الفرق القيمي أو التقييمي، مستبعدين المؤثّرات العاطفية أو الرغباتية، ومقرِّين أنَّ تقدير القيمة له مقياس أفضل في هذا النمط الاستبدالي الموجب، ولذا فإنَّ أيّ استبدال موجب هو الذي لا يكون على حِساب مستقبل الآخرين ولا على خصوصياتهم وما يأملون.

2- الاستبدال السالب.

يقوم الاستبدال السالب على مقياس منفعة الأنا بغض النظر عن القيمة الحقيقة للمُستبدل، وإن كانت قيمة المُستبدل هي أكثر من قيمة البديل، ولكن الحسابات النفعيّة والمنفعيّة ترفض جعل القيمة الحقّة مقياساً لفعل الاستبدال، ولهذا فإنَّ هذا الاستبدال هو نمط أناني يجعل دائرة القرار محصورة بحسابات الربح والخسارة للأنا على ضوء المتغيّرات وتفاعل الأنا بأنانيتها وانسحابها، مع تجاهل تام ومقصود لدور التقييم الحقيقي الواقعي، وللقيمة المرجِّحة بين المُستبدل والبديل، ممّا يجعل قرار الاستبدال قراراً نفعياً أنانياً محضاً.

ومن الجدير بالقول أنَّ هذا النوع يسود الذوات الضعيفة والانهزامية المنسحبة، ذلك أنَّها لم تبنِ لها قاعدة قيميّة تمكّنها من الارتكاز المستمر في قراراتها المفضية إلى التمسّك بالقيم الحميدة والفضائل الخيّرة، ولذا فهي ذوات فارغة من مضامينها، وهي أقرب ما تكون إلى صورة بالون

الهواء، مع أنّه ملوّن وجميل لكنّه لا يحتوى إلّا على الهواء، ولذا فهو فارغ من كلِّ ما يمكن أن تكون له قيمة سوى الهواء، لذلك نجد مثل هؤلاء يتّخذون قرار الاستبدال ما أن يشعرون أنَّ خطراً محتملاً يهدّد منافعهم ومكاسبهم ومصالحهم التي يعتقدون أنَّها رأس مالهم الوحيد، وأنَّ كلَّ شيء آخر لا قيمة تقّدر له حتّى وإن كانت له عند الآخرين قيمة.

وهذا السلوك منفتح عند هؤلاء زمناً ونوعاً وكمّاً؛ فهم لا يأبهون لقيمة اللحظة الحاسمة إلّا بمقدار رغبتهم بالمحافظة على مصالحهم، وكذلك بالنسبة إلى الكم والنوع؛ فمثل هؤلاء وإن شاركوا الآخرين فيما شاركوهم فيه لن تكون مشاركاتهم دافعة تجاه وحدة المجتمع وبناء الوطن وإعماره الذي يجعله متبوئاً مكانة حضاريّة إنسانيّة.

مرتكزات الاستبدال

يرتكز قرار الاستبدال في الواقع الافتراضي بتحقّق معطيات القيم الموجبة والسالبة على مرتكزات منها:

. الاختيار.

يمكن القول أنَّ الاستبدال المرتكز على الاختيار يقوم بشكل أساس على مبدأ التفضيل، ذلك أنَّ الذوات تتفاضل في نواحي كثيرة قيميّة نوعيّة وماديّة، الأمر الذي يفضي إلى إمكان تفضيل ذات على أخرى وفقاً لمبدأ الاستبدال الاختياري، ووفقاً لمقاييس منطلقة من إحاطة الأنا بقيمة ما هو قابل للتفاضل وصولاً إلى قرار الاستبدال الذي يتأسّس على مبدأ المفاضلة مع الإقرار بقيمة المتروك من القيم المستبدلة، ذلك لأنَّ الاختيار كان تفضيلاً فقط ودون حط من القيم الأخرى.

ولذا فإنَّ الاستبدال الاختياري في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع يكون بين أفضل وأفضل منه، أو حسن وسيء، أو بين سيء وأسوى منه، ممّا يجعل الحركة في حالة امتداد على سُلّم القيم صعوداً وهبوطاً، ولكلٍّ ثمنه الذي لن يكون متساوياً في حالة السلّم وحالة الحرب، ومع ذلك لكلِّ حالة من الحالتين هامش امتداد وانكماش، ففي حالة السِلم وقمّة سلّم السلطان يتحكّم في الأمر وحسم الصراع في الداخل كلّما شبّت نار من نيرانه، لا يمكن لمنتفع أن يغيّر رؤاه تجاه بديل مشكوك في أمره؛ فالمنتفع لا يميل سلباً أو إيجاباً إلّا مع ميول النظام سلباً أو إيجاباً، ولذا في حالة ميل النظام سلباً (إلى المخاطر) لا يمكن له الميل معه إلّا سلباً (في الاتجاه المعاكس) وإذا مال النظام إيجاباً (في اتجاه المزيد من كسب المنافع) ليس له بدّاً إلّا التمسّك بالاتجاه ذاته مع المزيد من تقديم الولاءات.

أمَّا في حالة الحرب أو ظهور الاضطرابات أو المواجهة مع الثائرين؛ فإنَّ للمنتفع رؤية أخرى تميل دائماً في الاتجاه الأكثر سلامةً وأمناً، أي في اتجاه الابتعاد عن كلّ ما يقرّب من الخطوط الساخنة (تجنّباً للوقوع في المخاطر) وذلك من أجل السلامة وحصول المنفعة. ولذلك فالميل الإيجابي المتوقّع من وجهة نظر البعض من المحايدين لو كان هناك ميل إيجاب من أولئك النفعيين مع النظام المتّجه إلى الهاوية لا يمكن أن يكون إلّا معه مناصرة من أجل البقاء المشترك أو الفناء المشترك، والمناصرة قد تكون متكئة على مبررات المنفعة المشتركة أو رابطة العصبيّة أو الإحساس بالخطر الآتي من الآخرين الذين لا يفرِّقون بين رأس النظام وأعوانه على مختلف درجات سّلّم السلطان، وفي دائرة الممكن أيضاً هذا الأمر يجعل البعض يفكّر مرّتين بين الاستسلام تفادياً لمزيد من سفك الدماء بغير حقّ أو أن يقبل دفع الثمن مرّتين (الخسران

في الدارين)، ولذا في مثل هذه الحالة فإنَّ أنظار النفعيين لا تتجاوز أقدامهم.

أمَّا أصحاب القضايا فلا يأبون بالمنافع الزائلة ولا إليها يلتفتون ولا يميلون؛ فهم المتمسّكون بالحقّ والمرشدون إليه؛ فلا يخافون لومت لائم، هم رجال لا تلههم تجارة ولا بيع، عندهم الحياة الدنيا متاع الغرور مصداقاً لقوله تعالى: {وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ}[11]، وقال تعالى: {رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ}[12].

. الإرادة.

الإرادة وعي بما يجب وبما لا يجب، وهي قرار يصدر للإقدام الاختياري دون إكراه على ما يجب أو ما لا يجب مع تحمُّل ما يترتّب عليه من أعباء ومسؤوليات، والإرادة وثيقة الصلة بالوعي بفعل يحقّقها ويخرجها من المعنوي إلى المحسوس، الذي يُظهر العلاقة القويّة عن ثقة مع الموضوع الذي به ظهرت إلى حيّز الوجود المشاهد والملاحظ.

والإرادة في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع تكون مسؤولة وقد لا تكون؛ فعندما تكون مسؤولة عن الأخذ بالبديل تحقّق للفاعل وللموضوع الاعتبار والاعتراف والتقدير، وعندما لا تكون مسؤولة عن اختيار البديل

---

[11] القصص 77.

[12] النور 37، 38.

لا تحقّق لصاحبها الاعتبار ولا الاعتراف ولا التقدير، بل تحقّق له النّدم يوم لا ينفع.

إذن الإرادة قرار يحمل مسؤولية، والمسؤولية لا تكون إلّا بوعي تام بما سيتحمَّله الإنسان مع وافر الرضا بما سيترتّب على ما أقدم عليه من أخذ ببديل على حِساب بديل آخر سواءً أكان ذلك المترتّب سالباً أم موجباً.

ولأنّ الإرادة نتاج قرار قابل للتنفيذ؛ فهي بعد التنفيذ في دائرة المتوقّع تُمكِّن الإنسان من تحمُّل أعباء المسؤولية دون تردّد، أمَّا الإقدام على الفعل بدون توافر الإرادة فقد لا يحقّق للفعل انجازاً بأسباب الخوف والتردّد.

وهنا فالإرادة المسؤولة الواعية التي لا يتخلّى فيها الإنسان عن تحمُّل ما يترتّب عليها من أعباء جسام، لا ندم يترتّب عليها، ولهذا يكون لكلِّ شيء قاعدة إصلاحية واستثناء إفسادي.

ولذا في مقابل هذه القواعد تظهر الاستثناءات من قِبل الأنا أو الآخر، ممّا يجعل مَنْ وضع نفسه على قمّة سلّم السلطان مهيمناً على كلّ أمر سياسي واقتصادي واجتماعي في خانة الاستثناءات مطارداً بكلّ كامنٍ وظاهرٍ، حتى وإن نصَّب نفسه شرطيَّاً مدَّعياً سلامة الوطن والأمن العام وتنفيذ القوانين بحزم، أو حتى وإن نصَّب نفسه واعظاً ومرشداً بما أنّه في دائرة الاستثناءات لن يكون إلّا مطارداً حتى النهاية. وكلّما اشتدّت المطاردة واشتدّت التأزّمات بين قاعدة الاعتبار وقمّة سلّم السلطان، وهُدّد الآخرون بالموت من قِبل من هم في دائرة الاستثناءات أصبح الموت عندهم مطلباً مع توافر الرغبة، ولهذا يفقد من هو على قمّة سلم السلطان مكانته، ويفقد الشرطي سلاحه، والواعظ حُجَته التي بها يلاحق الآخرين، ويكون كلّ منهم ضحية مستبدلاً بلا ثمن.

وعليه: فأنَّ الموت الذي هو سلب الحياة يتحوّل إلى قيمة عالية بها يتمّ نيل الاعتراف والتقدير والاعتبار عندما يكون عملاً يرجو الإصلاح بتحرير الوطن أو صدّ خطر يحاك ضدّه، أو ضدّ الشرف والدين والقيم الحميدة والفضائل الخيِّرة.

ويتصوَّر كثير من الناس أنَّ الإرادة هي حُسن الاختيار، لكن لو كان الأمر كذلك، لكان المسميان لمعنى واحد، والدليل على ذلك أنّ الإرادة عندما تكون أمام أمرين فإنَّها تختار أحدهما أو تستبدله دون الآخر، وكذلك فإنَّ الإرادة عندما تتخذ قرارها يكون هذا القرار في اللحظة نفسها اتجاه هذا الأمر، أمّا الاختيار فيكون من أمور متعدِّدة يقع الاختيار على واحد منها يتمّ دفعه للإرادة التي تتّخذ قرارها فيه.

فالاستبدال إمّا أن يكون بين أمرين أو بين اختيارين وفقاً لِما تمليه القيم أو ما تمليه المصلحة أو حتّى ما تمليه الأطماع، وإمّا أن يكون الاستبدال الإرادي من متعدّد البدائل؛ فالإنسان بإرادته الحرّة يستطيع أن يختار أو يستبدل ما يشاء وفقاً لتفضيلاته أو وفقا لِما هو أقلّ ضرراً، أو لِما هو أكثر ضرراً من غيره؛ فأصحاب الشرّ لا يفضِّلون غيره بإرادة، وأصحاب الحقّ والخير لا يفضّلون غيره، وهكذا كلّ شيء بإرادة، ومن بين هذا وذاك في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع يستطيع الإنسان أن يُرتِّبَ بدائله وفقاً للمتاح مع مراعاته للظرف الزماني والمكاني ولكلِّ خصوصية لا تتطابق مع خصوصيات الآخرين وإن تماثلت معها.

ولأنّ العلاقة قوّية بين الإرادة والاختيار والرغبة في الاستبدال ودرجة التفضيل بين ما هو قابل للاختيار منه أو قابل لاستبداله بالكامل، فإنَّ التقييم للاستبدالات أو الاختيارات والتفضيلات يُسهم في تهذيب الإرادة وتطويرها وتغييرها من أجل استبدال ما هو أفضل أو انفع، وهكذا تتحسّن

الأحوال وتقوَّم من قِبل الواعين بما يجب وبما لا يجب لتكون السُبل ممهّدة تجاه غايات مستنيرة بالحقّ وموجبات إحقاقه.

وعليه: الاستبدال الإرادي هو في واقع الأمر تقديري، بمعنى أنّه يقوم على تقدير الأنا للقيمة المفترضة، ثمَّ تقييم تلك القيمة وصولاً إلى قرار الضرورة الإرادية للاستبدال؛ فالتعويض مثلاً هو استبدال إرادي لفاقد يجب تعويضه لضروة أو لرغبة أو حاجة.

. الاضطرار.

تواجه الأنا جملة من التهديدات والتحدّيات التي تعصف بمخطّطاتها المأمولة، الأمر الذي يجعل الأنا في دائرة الاضطرار للقيام بفعل الاستبدال، وذلك عندما تكون التحدّيات والتهديدات أكبر من قدرة الأنا على المواجهة، فيتحقّق الاستبدال هروباً وانسحاباً، وذلك بالتحوّل نحو البديل المفترض الذي سبق تأسيسه على نحو يجعله البيئة البديلة لاستيعاب الأنا المُستبدِلة في أي وقت تشاء؛ فوجود البديل الافتراضي المؤسّس يجعل فعل الاستبدال وارداً في كلِّ حين.

فالذين ينتمون إلى نظام من هو متربّع على قمّة سلّم السلطان من أقارب وأباعد في أيام حُكمه وطغيانه دون أن يرشدوه ولو بموعظة، بل أنَّ منهم من زيّن له كلّ فعلّ متعارضٍ مع القيم الحميدة والفضائل الخيّرة للنَّاس، ثمّ إذا تعرّض نظامه لضائقة أو تعرّض للانهيار تركوه بأسباب مكاسب جنوها بغير حقّ من مكاسب الشعب (ثروة واقتصاداً ومالاً)؛ فهؤلاء على أحد وجهي الاضطرار من حيث:

. أنَّهم مضطرون للتخلّي عنه من أجل الحفاظ على ما اختلسوه من ثروة الشعب؛ فيفرّوا مسرعين بما كسبوا هروباً لتلك البلدان التي سبق لهم أن

هاجروا إليها باعتبارها بديل بالنسبة إليهم عند كلّ شدّة، خاصة إذا لم ينسفوا جسور العودة بمحافظتهم على علاقات هناك في ذلك الوطن الآخر، ففتحوا التجارة معه وامتلكوا العقارات ممّا جعلهم على حالة من ازدواج الهويّة والانتماء وازدواج الوثائق الشخصية التي تُثبت وجودهم مواطنين أينما حلّوا، ولذا فكلّ نفعي لن يموت من أجل الوطن وكرامة الوطن، والوطن الذي يعبأ على مثل هؤلاء لا يفاجأ إذا واجهه ما واجهه من مخاطر في دائرة غير المتوقّع.

. مضطرون للتخلّي عنه لأنَّهم يعرفون أنَّ النظام آيلاً للسّقوط فيستبدلونه بالآخر لعلّهم يسلمون بما كسبوا بغير حقّ.

إمَّا الاضطرار الموضوعي هو ذلك الاضطرار الذي لا يكون إلّا من أجل النجاة من أفعال الظلم التي قد تلحقهم من الذين تمتلئ أنفسهم غضباً على ذلك الطاغية ونظامه الفاسد؛ فهؤلاء مضطرون حالهم كحال من كان في مخمصة فلا يلقي بنفسه إلى التهلكة، مصداقاً لقوله تعالى: {فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ}[13]، وقوله تعالى: {فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ}[14].

. القسر.

القسر نمط من أنماط الاستبدال لا يتحقّق إلّا إكراهاً، وذلك حين تفرض الأنا فروضها القيمية أو المادّية أو الفكرية قسراً وتطالب الآخر بتبنّي تلك الأطروحات كرهاً، هذا الأمر يفضي إلى اتخاذ الآخر قرار الاستبدال لأنّه

[13] المائدة 13.

[14] البقرة 173.

ما من ذات حرّة في اختياراتها ترضى أن تُكره على ما تعتنق أو تؤمن، ولو أبدت رضاها المصطنع إلّا أنّها في الحقيقة تتحيّن الفرصة للانقضاض من أجل إظهار حقيقة فعلها الذي استبدلت فيه كلّ ما أكرهت عليه ببديل هو في دائرة المتوقّع بناء على معطيات الواقّع، وربّما غير متوقّع وخارج معطيات الواقع، فالإكراه يولّد ردوداً تصل في بعض الأحيان إلى درجة الغرابة والتطرُّف والانحراف.

ولذا فإنَّ القسر فعل قهري لا مكان للإرادة فيه، ممّا يجعل الأفعال المترتِّبة عليه لا تحقّق الطمأنة في نفس المكرِه، وإن ظنَّ المكرِه أنَّه بما أقدم عليه من قسر للآخرين يؤمَّن به حاله أو نظامه، ولا يستغرب في دائرة غير المتوقّع إن واجهته المفاجئات؛ فكلّ فعل سلبي ممكن بما أنَّ الأمور قد تأسّست على الإكراه والقهر والإجبار، ولذا فالبحث عن البديل يعدّ من الضرورات المهمّة بالنسبة لمن تمّ إكراهه وقهره بالقوّة على القول أو الفعل أو العمل أو السلوك الذي ليس بحقٍّ؛ فالبديل بالنسبة له هو المخلّص من المظالم والمكائد والمكر والقسر، وهو المنقذ من التأزُّمات والشدائد. ومع ذلك قد يكون المنقذ عادلاً، وقد يكون ظالماً؛ فكلّ شيء يؤسّس على المظالم والمفاسد والإكراه لابدّ أنْ تواجهه المقاومة السريّة أولاً، ثم العلنيّة ثانياً، وبهذه المعطيات تنمو الخلايا السريّة النائمة بعناوين متعدّدة ومختلفة من أجل الإقدام على استبدال المُكرِه لهم قسراً في كلّ أمرٍ لا يليق بالأخلاق والقيم الاجتماعيّة الحميدة والفضائل الإنسانية الخيّرة بما هو أفضل وأجود، وهذه لغة ومنطق القرن العشرين، الذي كان الاستبدال يسوده من أجل التغيير من حالٍ إلى حال حتى وإن كان البديل ليس على مستوى المسؤولية؛ فالمهم بالنسبة للذين أُكرهوا على ما لم ينزّل الله به من سلطان، هو التغيير على أمل تصحيح الأحوال، ولكن في

كثيرٍ منها ساءت الأحوال على البعض أكثر ممّا كان سابقا عليهم من قبل.

إمَّا لغة ومنطق القرن الواحد والعشرين فهما غير ذلك، إنَّهما اللغة والمنطق الموجّهان لمن هم على قمّة سلم السلطان مباشرة وفقاً لقاعدة: (إرحل عن إرادة وإمَّا سترحّل قسراً)؛ فكانت الثورات الشعبية في تونس ومصر قد رحّلتْ بالفعل من كانوا على قمّة سلم السلطان كرهاً، وهكذا ستكون الثورة الشعبية من بعدهما موجّهة مباشرة أينما يكون الظلم والإكراه والقسر حيث لا حصانة لظالمٍ وطاغية ومستبدٍّ اكره النَّاس على ما لا يليق بمكارم الأخلاق.

وعليه: فالفرق كبير بين لغة ومنطق الاستبدال في القرن العشرين، وبين لغة ومنطق الاستبدال في القرن الواحد والعشرين، ففي القرن العشرين كان المهم أن يتمّ الاستبدال من أجل التغيير والإصلاح، إمَّا في القرن الواحد والعشرين فالاستبدال من أجل بلوغ الحلّ، ولذا فالفرق كبير بين الإصلاح وبين الحلّ، فالإصلاح دائماً للقديم، أمّا الحلّ فهو المولود الجديد، أي أنَّ الإصلاح يحافظ على ملامح القديم في اتجاه الحركة ورسم السياسات في دائرة الممكن من ملامح النخبة والصفوة، ولكنَّ الحلّ هو إظهار الجديد الذي يستمدّ ملامحه من وجوه جميع أبناء الوطن.

أهداف الاستبدال

للاستبدال أهداف تتحقّق بعد إتمام عملية تحقيقه، وهذه الأهداف ليست ثابتة على نحو يُمكِّن من الإلمام بها، بل هي متغيّرة وفقاً للمرتكزات التي يتأسّس عليها قرار الاستبدال، ومن هذه الأهداف الاستبدالية:

1 . التخلي.

يُراد في أحيان ما أن تتخلّى الأنا عمَّا تعتقد أنّها غير راغبة فيه، أو ما تعتقد بعدم فائدته من بعد، أو ما تكره إلى درجة أن تقطع الصلة معه، الأمر الذي يفضي إلى الحاجة إلى البديل الذي يعوِّض الفاقد، هنا يحدث التخلّي عن المُستبدل لصالح البديل، وهذا التخلّي على نوعين هما:

أ . البطر:

يحدث الاستبدال هذا عندما يختار الإنسان أن يستبدل ذي القيمة العالية بآخر أقل قيمة منه، هذه الحالة هي شكل من أشكال البطر، وقد أشار الله عزّ وجلّ إلى هذا النوع من الاستبدال في قوله تعالى: {وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ}[15].

فالاستبدال هنا ترك شيء وأخذ آخر بدلاً عنه. ولكنّ هذا الاستبدال لم يبن على القيمة الحقّة لما يراد في مقابل ما هو كائن، لذلك كان طلب الاستبدال بطراً.

ب . الرغبة:

الرغبات على أنواعها العاطفية والمادية والسياسية في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع تدفع المرء للقيام بالاستبدال، كونها مؤثِّر من المؤثّرات القويّة في قرارات كثير من النَّاس، لذلك نلاحظ أنَّ كثيراً من قرارات الاستبدال ترتكز على الرغبة العاطفية أو المادية أو السياسية، ذلك لأنَّ الرغبة تستند على ميل إرادي من اتجاه لأخر، ولكن بما يحقّق الموجب المرغوب فيه، حيث

[15] البقرة 61.

الحاجة وضرورات إشباعها المتنوّعة والمتعدّدة والمختلفة، ولهذا النَّاس إرادة يعملون ما في وسعهم من أجل الاستبدال المرغوب، وفي الأمر المرغوب لا يمكن أن تستوي الحسنة ولا السيئة، ممّا يجعل النَّاس يحسبون الحسابات من أجل بلوغ المرغوب دون ضرر، قال تعالى: {وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ}[16]، وقال تعالى: {وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا}[17].

2 . التعويض.

التعويض يتأتّى بعد الفقدان؛ فالمفقود لابدَّ أن يستبدل ببديل قادر على سدّ الحاجة التي كانت تشبع من قِبل المفقود، والفقدان ليس بالضرورة أن يكون فقداناً ماديّاً، فربما يكون فقداناً معنوياً، وذلك عندما تستشعر الأنا بفقدان القيمة أو المنفعة بالمُستبدل؛ فتقرِّر استبداله بما تظن أنّه يشبع حاجاتها المتعدّدة.

3 . المحافظة على المكاسب.

عندما تشعر الأنا أنَّ مصالحها ومكاسبها معرَّضة للخطر في هذا الظرف أو ذاك فهي سرعان ما تقوم باتخاذ قرار الاستبدال وتشرع بتنفيذه بأقصى سرعة ممكنة من أجل المحافظة على مكاسبها، وهي هنا لا تأبه ولا تنظر على الإطلاق لما استبدلته، بل هي تنظر بعين الأمل والاندفاع إلى البديل المؤسّس سابقاً.

---

[16] فصّلت 33 . 34.

[17] النساء 20.

4 . الاستغناء.

الاستغناء لا يكون إلّا بعد أن يفقد المستبدل قيمته التي كان مقدّراً بها، ويكون البديل له أكثر تقديراً؛ فالاستغناء هو القبول بالشيء الآخر بديلاً لذلك السّابق المتعارف عليه، ولأنَّ لكلّ شيء صلاحيّة وعمر زمني ومقدرة غير مطلقة، فلا استغراب أن يتمّ الاستغناء عن القديم بجديد أكثر مقدرة واستطاعة، ولكن ما يميّز الاستغناء عندما يكون بين النَّاس هو كما هو حال الشعب في وطنه، ومن استولى على قمّة سلم السلطان فيه، أنَّه عندما يقرّر الشعب الاستغناء عن ذلك المتربّع على القمّة السلطانية فلا يؤخذ رأيه (رأي من هو على القمّة) في بقاءه من عدمه، ولهذا لا رأى له في ذلك، بل الرأي كلّ الرأي هو للشعب الذي يمتلك مقاليد الأمر.

ولسائل أن يسأل:

ما هي المبرّرات الموضوعيّة والمنطقيّة للاستغناء عن من كان على قمّة سلّم السلطان؟

نقول:

مبرّرات كثيرة ومنها:

أ . عدم المقدرة العقلية.

ب . عدم المقدرة المعرفية.

ج . الإفساد الأخلاقي.

د . الإفساد الاقتصادي والمالي.

هـ . الإفساد السياسي ومطلقيّة السلطة المحتكرة مع وافر الاستهتار بالحكم.

و . الإفساد الاجتماعي باعتماد نظرية (فرّق تسدّ).

ز . ارتكاب أفعال التحقير والتغييب.

ح . ارتكاب أفعال المحسوبية والمحاباة.

ط . الإنفراد بالأمر.

ي . توريث الأبناء أو الأقارب.

ك . تغييب المواطنين من المشاركة في أيِّ أمر.

ل . الاستبداد.

م . العبث بثروة الوطن في ارتكاب المفاسد في مقابل لا قيود على ما تمتلكه العائلة من داخل الوطن وخارجه.

ن . التعسُّف.

س . تزوير الحقائق (استبدال الباطل بالحقّ).

ع . التكميم.

ق . الإقصاء.

مبررات تأسيس البديل النفعي

أوّلاً: ضعف الانتماء.

يكمن البعد الإنساني والاجتماعي للحياة في الانتماء المرسّخ للهويّة الوطنية، فالأسرة بمثابة نواة لمجتمع صغير يتواجد الإنسان فيه، ومنه يكتسب قيمه، ومنه يطلّ على الحياة بعلاقات تواصل مع الآخرين. فالتنشئة الأسرية تؤسّس لاتصال الإنسان بالآخرين على نحو ما وفق الاختيارات الإنسانية للفرد والجماعة. وهنا ينشأ الإنسان على مفهوم الانتماء إلى الجماعة والمجتمع، ما يجعله قادراً على معرفة الآخر المُغاير والمتنوّع والمختلف، وفي دائرة المتوقّع وغير المتوقّع يصبح في حالة تبعية له أو منفصلٍ عنه.

ومن هنا ينمو حسّ الانتماء إلى المجتمع كتأسيس إنساني في الفرد بكم ونوع ما تخلّفه الأسرة من قيم ومبادئ في مكوناتها على المستوى الإنساني والعاطفي والروحي.

ودون أن يتحقّق ذلك تنسحب الأنا نحو الداخل وتقطع كلّ الصِّلات المحتملة وغير المحتملة مع الآخر. الأمر الذي يفضي إلى ضعف الانتماء إلى الجماعة أو المجتمع، وهو الشعور الذي يكسب الأنا صفة الأنانية والإنسحابية التي تسهم في اتخاذ قرارات نفعيّة كقرار الاستبدال.

وهكذا فإنَّ ضعف الانتماء يسهم إسهاماً حقيقيّاً باتخاذ قرار الاستبدال النفعي، لأنَّ الأنا تكون في حالة تجرُّد تام من العلاقة بالآخر، الأمر الذي يفضي إلى سرعة وسهولة التخلّي عنه، واستبداله بأيٍّ ممّا هو حافظ للمصالح والمكاسب.

ولمتسائلٍ أنَّ يتساءل:

ما هي مبرّرات ضعف انتماء المواطن لوطنه؟

نقول:

كثيرة ومنها:

1 . جسور العودة:

إنَّ الذين يعيشون في أوطانهم زمن السلم، وزمن الحرب، ينتجون ويبدعون، ويقاومون حسب معطيات وظروف كلّ زمن؛ فهؤلاء هم الذين يعرفون أنَّ تراب الوطن مسك ولو وضعت عليه الزبالة في الزمن الذي لا وجود فيه للتقدير، وهؤلاء لا بديل لديهم إلّا أنْ يربطوا معه جسور التمسّك بتلك القيم الحميدة التي رسّختْ في ذاكرتهم حبّ الآباء والأجداد.

إمَّا أولئك الذين ضعفت نفوسهم وكثرت أطماعهم فالأمور بالنسبة لهم تقدّر بمدى ما يتحصّلون عليه من منفعة ولو كانت هذه المنفعة على

حِساب البعض الآخر؛ فيربطون جسور العلاقات مع الغير بغض النظر عمّن يكون هذا الغير (مستعمراً أم حاكماً ظالماً أم غيرهم من المفسدين في الأرض). ولكن عندما يتحرّر الوطن من جميع أولئك تتغيّر أحوال الوطن وتتغيّر معه وجهة أطماع النفعيين تجاه ما يُبقي حصولهم على المنفعة وإن كانت على حِساب القيم الحميدة والفضائل الخيّرة، وفي مقابل ذلك إذا أحسّ النفعيون أنَّ أمراً ما قد تغيّر تجاه تصفية الحِسابات معهم بأسباب ما أقدموا عليه أيام الشدائد؛ فإنَّهم يسارعون إلى ربط تلك الجسور مع الآخر الذي استغلّهم أيام احتلال الوطن إنْ كان مستعمراً، أو أيام الفساد إنْ كان حاكماً؛ فيقدّمون أنفسهم إليه لتوظيفهم فيما يشاء، وكيفما يشاء، ولكن ليس إلى النهاية، بل إلى حدود حصولهم على المنفعة.

وهكذا حال من له ازدواجيّة معياريّة للشيء الواحد؛ فمثل هؤلاء لا ينظرون بأعينهم الاثنتين للشيء الواحد في وقتٍ واحد، بل ينظرون لكلّ شيء بعينٍ واحدة كي لا تغفل العين الأخرى عن النظر إلى الشيء الآخر حتى وإنْ كان سراباً، وهم في مثل هذه الحالة وكأنَّ كلّ عينٍ من العينين هي ذات وظيفة مستقلّة عن وظيفة العين الأخرى بالتَّمام.

وإذا نظرنا إلى الذين سبق لهم أنْ هاجروا إلى أوطان الآخرين واختاروها بدائل لهم بالتقادم الزمني والمعطيات القانونية لذلك الوطن تحت إيٍّ مبرّرات موضوعية أو غير موضوعية؛ فهؤلاء بعضهم من يمدّ جسور علاقاته مع وطنه الأساس بعد أنْ عاد هذا الوطن إلى استقراره الأمني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يأمن فيه كلّ مواطن، وبعضهم من رجع إلى وطنه الأب ونسف كلّ الجسور مع ذلك الوطن البديل، وبعضهم من عاد ولم ينسف الجسور مع البديل خوفاً من أن تُعاد الكرَّة التي بسببها كان في ذلك الزمان وتلك الظروف مهاجراً إلى أوطان

الآخرين، ولذا فإنَّ البعض بعد أنْ عاد إلى وطنه الأب وجد الأحوال قد تغيّرت إلى صالح أقاربه (عصبيته)، ممّا جعله يمتدّ على سلّم التفضيل السلطاني إلى مراتب إصدار الأوامر والنواهي للآخرين من أبناء الوطن الذين لم يسبق لهم أنْ ربطوا جسراً واحداً مع أوطان الآخرين على حِساب الانتماء إلى وطنهم الكريم، فَحَكمَ واستنفع أكثر منهم، وتخلّص من بعضهم بمكائد ومؤامرات مصطنعة، وعندما تعرّض النظام الذي استنفع منه كثيراً إلى ثورة شعبية عارمة مستهدفة الإطاحة به رحل قبل أنْ يرحل رأس النظام من على قمّة سلم السلطان.

ولمتسائلٍ أنْ يتساءل:

ولِمَ لمْ يتماسك حاله مع أحوال الآخرين المناصرين للنظام لتكون المدافعة مشتركة مقابل أخذ منافع؟

نقول:

الأمر ليس هيّناً كما يظن البعض؛ ففي أيام الشدائد لم يبق في الميدان إلّا المواقف (ذكوراً وإناث)؛ فالذين سبق لهم أنْ ربطوا جسور العودة مع الآخرين على حِساب مصلحة الوطن في يومٍ من الأيام، لا يمكن لوطني أنْ يربط معهم جسور التحالف وخاصّة أيام الشدائد، فمثل هؤلاء هم متأهّبون للرحيل، ولذا فالمواطن الذي يعرف هذه (الحقيقة) وهو لن يرضى بوطن بديلاً لوطنه، لا يقبل أنْ يتحالف مع أولئك المتبدِّلين النفعيين في أيام الشدائد والتأزُّمات؛ فاليوم لم يعدّ مضطرّاً كما كان مضطرّاً لذلك أمام الضغوط القسريّة في تلك الأيام التي لا ترحم، ذلك لأنَّه يعرف أنَّهم سيرحلون في الزمن المتوقّع وغير المتوقّع، ومن هنا لن يقبل أحد التحالف معهم حتّى وإنْ أظهروا ما اظهروا من حُسن النوايا التي لا تعبّر عن حقيقة ما تخفيه صدورهم مصداقاً لقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا

الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ}[18].

2 . تقليل الشأن.

تقليل الشأن هو وضع منزلة ووضع مكانة البعض من المواطنين في أدنى درجة من درجات السلّم القيمي، ولذا عندما يستشعر المواطن أنَّه منظور إليه بهذه النظرة الدونيّة في الوطن الذي ينتمي إليه لا يمكن أن يستشعر بدفء الوطن، حيث يجد المواطن نفسه أمام إجراءات تمييزية بينه وبين الآخرين، الذين لهم من الميِّزات والتفضيلات ما ليس له، وجَعْله مواطناً من الدرجة الثانية أو الثالثة كما هو حال البدون في الكويت؛ فمثل هؤلاء المواطنون ليس لهم بدّ إلّا البحث عن بدائل يحتمون بها، ممّا يجعل انتمائهم للوطن الذي يُنظر لهم فيه بنظرة الدونية انتماءً هافتاً لا يولّد في نفوسهم روح الحماس والمدافعة إذا ما تعرّض الوطن إلى المخاطر سواء من الداخل أم الخارج، بل في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع يكون مثل هؤلاء جسوراً للآخرين من أجل قهر الطغاة والظالمين المفسدين، وأخذ الثأر منهم من أجل الوطن الذي حُرموا من العيش تحت مظلته بدفءٍ.

[18] آل عمران 118 . 120.

وعليه: عندما يسري هذا الإحساس في نفوس النَّاس ويغزو مشاعرهم؛ فلا يمكن لهم أنْ ينظروا لقمّة سلّم السلطان بعين الاعتبار والتقدير والاحترام، بل ينظرون إليه بذات النظرة التي نظر بها قمّة سلّم السلطان إليهم بأنَّهم قليلو شأن ولا رفعة لهم، ولذا تتماثل هذه النظرة الدونية مع النظرة ذاتها التي كانوا يوجِّهونها إلى ذلك السلطان، بأنَّه وضيع، وقليل شأن، ولا رفعة له، ويجب التخلّص منه، كلّما تهيّأت الظروف. وهم في هذه الحالة لا ينظرون للوطن الذي على رأسه من يفرِّق بين أبنائه بأنَّه وطن للجميع، بل ينظرون إليه على أنَّه وطن للمنافع التي يمكن لهم الحصول عليها، وبأيِّ طريقة وأيِّ أسلوب، ولا داعي للتمسّك تجاه هذا الأمر بأيِّ قيمة أخلاقيّة سوى مخافة الله في الأنفس ولا ظلم للآخرين.

إنَّ مثل هؤلاء المقلّل من شأنهم ظلماً سيكونون بلا شكّ رواداً للثورة الشعبية الآتية من خلال شبكة المعلومات المتطوّرة (الفيسبوك)، وسيقبلون بدفع الثمن حتّى تحقيق النصر الذي به ينالون الاعتراف والتقدير ويسترجعون كرامتهم.

3 . الغربة.

الغربة إحساس دوني مَن شعر به من قِبل الآخر اندفع إلى الابتعاد عنه؛ ولا يكون موالياً له على أمرٍ يَعرف أنَّه غير متساوٍ فيه، ومع ذلك في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع فإنَّ النفعيين يتبدّلون قولاً وعملاً وسلوكاً؛ فينافقون من أجل جني المنافع ليس إلّا، ولذا فالدفاع المشترك لا يكون من قِبلهم إلّا على مستوى ما يعود عليهم بالمنافع، إمَّا غير ذلك فلا تحالف ولا مدافعة مشتركة ولا مولاة لهم لمن لا منافع تجنى من ورائه.

والغربة شعور ينتاب الذين لم تغرس عاطفة الأبوّة والأمومة والأخوة فيهم، وكذلك الذين لم تغرس فيهم عاطفة حبّ الوطن والتمسّك به بفراقهم إليه بأسباب المنفعة لا بأسباب النضال والتضحية من أجل مستقبله، وهنا يتولّد الشعور بالغربّة عند بعض الذين هاجر أجدادهم أو آبائهم، ثمَّ عادوا مؤخّراً إلى الوطن خاصّة إذا لم يجدوا علاقات دافئة مع المحيط الاجتماعي، وقد يشار إليهم أو يقال لهم من قِبل البعض بين الحين والحين بأنّهم عائدون، ممّا يجعلهم يستشعرون أحوالهم وكأنَّهم ليسوا بمواطنين أصليين؛ فهذا الأمر بدون شكّ يولّد لديهم الإحساس بالغربة ممَّا يجعل البعض منهم يبالغون في إظهار ولاءاتهم للحاكم أو حتى للموالين إليه أو أقاربه لإبعاد الظن والشكّ عنهم أو من حولهم. ولكن إنْ فعلوا ذلك تنازلاً من أجل المنفعة فسيجدوا أنفسهم مجنّدين من قِبل الحاكم وأعوانه ليكونوا عيوناً لهم على بقيّة المواطنين؛ فيتَّجهون والإحساس بالغربة يدفعهم تجاه المكائد للذين استشعروا منهم الغربة؛ فيتقدمون عند ولاة الأمر، ويصبحون أداة من أدواتهم الفاعلة وكأنَّهم هم المواطنون الأصليون الذين لم يسبق لهم أن هاجروا، ويصبح غيرهم وكأنّه مواطن من الدرجة الثانية أو الثالثة.

وكذلك فإنَّ الذين يولدون ويعيشون في وطنهم والقيود تكبِّلهم من كلّ زاوية من الزوايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ فمع أنَّهم يعيشون في وطنهم إلّا أنَّهم إن لم يمارسوا حقوقهم، ويودّونَ واجباتهم، ويحملون مسؤولياتهم بكلّ حريّة وإرادة فسيكونون مستشعرين الغربة ولا دفء يمدّهم من وطنهم.

ثانياً: الإنسحابية.

يتوقّع المجتمع من أفراده وجماعاته الالتزام بأوامره ونواهيه، كما يتوقّع أنْ تكون شخصيّاتهم متطلّعة إلى مستقبلٍ أفضل، وفي الوقت ذاته يودُّ أن يكونوا حريصون على التمسّك بهويّتهم التي بها يتميّزون، ولا يودُّ لهم الإقدام على ما ينهي خصوصياتهم العقائدية والثقافية والقيميّة، كما أنّه لا يودُّ لهم الانسحاب عنها، ولذا فمن يسلك أو يفعل ذلك توصف شخصيّته بالإنسحابية، ومن هنا تبدأ عند الإنسان ولادة مبرّرات البديل النفعي.

إنَّ ميل الشخصيّة عن التمركز على الذات الاجتماعيّة العامّة إلى الاستحسان فيما تودُّ أن تَقدِم عليه الأنا، أو ترغب في فعله والقيام به، يجعلها على حالة من التراجع إلى ما هو أدنى من وجهة المنظور الاجتماعي، وعندما تصبح الشخصية في حالة انسحاب من المكوِّنات الاجتماعيّة العامة، فإنَّ ذلك يعني أنَّ الشخصية بدأت تتنازل عن بعض القيم والفضائل التي كانت تشكل هويّتها، وهذا الأمر يجعلها تميل عن الأخذ بتفضيلات الذات الاجتماعية إلى الأخذ بالتفضيلات الشخصانيّة، ممّا يؤدّي بالضرورة إلى مغالبة معايير الأنا ورؤاها على معايير الذات الاجتماعية ورؤاها.

فالشخصية التي ترتكب أو تسلك الأفعال غير المقبولة أو المفضّلة اجتماعياً، ثم تكفِّر عن ذاتها، وتعود مرّة ثانية وثالثة قد تندم بين الحين والحين، ثمّ تعود إلى ما فعلت، وهكذا تتكرّر الأمور، تُوصف هذه الشخصية بالشخصية المتردِّدة والمتبدِّلة، وذلك لمغالبتها القيم المتبدِّلة على القيّم المفضّلة. وعندما يصل الحال بالشخصيّة إلى أن تقطع كلّ علاقتها مع كلّ موجب، ومع كلّ ما بني على القيّم الضميرية، فإنَّها تصل إلى حالة الاتصاف والانطباع بالخصائص الأنانية والأفعال الشخصانية.

ولذا فالإنسحابيّة ليست الأنانيّة، بل هي مستوى قيمي للشخصيّة التي لم تعدّ متمسّكة بما يجب أنْ تتمسّك به الشخصيّة المسؤولة وطنيّاً وإنسانيّاً، وهذا المستوى القيمي في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع يكون بأسباب مرضيّة ويكون بأسباب عمديّة كما هو حال أولئك الذين مُكِّنوا من بلوغ قمّة سُلّم السلطان وفقاً لعقدٍ عُرفي أو دستوري، ثمَّ بعد أن تمكّنوا بالتحكّم في مقاليد القوّة تخلَّوا منسحبين مرّة بعد مرّة عمّا تمَّ الاتفاق عليه، وهم في كلّ مرّة ينسحبون متخلّين عن تلك القيم الحميدة والفضائل الخيّرة حتّى مالت كفّة الفساد على كفّة الإصلاح.

ومن يبلغ الحال به إلى هذا المستوى الإنسحابي، يبلغ الأمر به إلى درجة من التوتّر الذي يؤدّي به إلى فعل السوء لمن يتعارض مع تلك المنافع المنسحب إليها عن بعض القيم الحميدة، وسيكون معرّضاً للخطر كلّ من يَسْخَر من هذا الانسحاب النفعي.

ولذا فعندما يحدث الانسحاب من العلائق القيميّة الاجتماعية والإنسانيّة الضابطة للسلوك، سواء أكان هذا الانسحاب على مستوى الأسرة أم الجماعة أم المجتمع بكامله، تحدث الانحرافات والميول التي تُغيّر سلوكيات وأفعال الأفراد من مكانة اجتماعية مرموقة إلى مكانة أخرى غير مرموقة، ومن موقف إلى موقف، مع اختلاف درجة تأثيرها من شخص لآخر؛ فنلاحظ الانسحاب النسبي في حالة ميل من كفّة المستوى القيمي الاجتماعي إلى المستوى القيمي الأناني؛ فنجد المتردّد، والمصمِّم على الاختراق، والمُقدِمْ على المخاطرة، والمتطرّف، والنفعي المحافظ على السلامة الشخصية، والمصلحي الخانع، ومسلوب الإرادة، وغير المبالي؛ فكلّ هذه الصفات تحتويها صفة الشخصيّة الإنسحابية التي تنمو فيها مغالبة الرغبات الخاصّة على الرغبات العامّة، ومغالبة ما لا يجب على

ما يجب، والميل إلى السلوك المتعارض مع القيم والفضائل الضميرية، والإقبال على المطالبة بالحقوق والابتعاد عن أداء الواجبات وحمْل المسؤوليات.

وعليه: فإنَّ الانسحاب ممّا يجب والتوجّه إلى البديل الذي لا يجب، لا يكون إلّا بعد تقديم التنازلات، والتخلّي عن القيم الحميدة والفضائل الخيّرة واحدة بعد الأخرى، في مقابل الأخذ بالقيم النفعيّة بمنظور غير موضوعي ولا أخلاقي؛ فالحاكم عندما يتولّى الجلوس على سدّة الحكم وخاصة في أيام توليه الأولى ومن قبلها أيام الدعاية غير المسؤولة، نراه متمسّك بمبدأ العدل وكلّ أساليب ممارسة الحرّيّة مع تعهدات إصلاحيّة تفوق ما تغطيه ميزانية البلد، ممّا يجعل التأييد والمناصرة له في حالة مستمرة من الغالبية الشعبيّة، وهكذا يستمرّ في عرض القضايا الوطنيّة والإنسانيّة وكأنّه الحاكم الوحيد للنَّاس ولا غيره في العالم، يبدأ باحتضان النَّاس كلّ النَّاس، ولكن سرعان ما تشرق الشمس؛ فيبدأ بالتخلّي عن النَّاس واحداً تلو الآخر، في مقابل تقديم بطانته وأزلامه ليكونوا محيطين به دون غيرهم، ثمّ تزداد الدائرة ضيقاً بتقديم أفراد أسرته على ما قدّم من بطانة وأزلام، ثم تضيق الدائرة أكثر فيقدّم أبنائه على أقاربه ليكون التنظيم السياسي مؤسّساً على أولويّات وفقاً للنظريّة الأمنية (الأقربون أولى بتولّي المناصب)، وليس الوطنيين القادرين أوّلى بتولّيها؛ فترسم الدائرة الحكومية التي قمّة سلم السلطان مركزها، فتكون الدائرة الأولى الأبناء والزوجة، ثمّ تليها دائرة الأقارب، ومن بعدهم البطانة، ثمّ الدائرة الكبرى التي لا تكتمل إلّا بالنفعيين، إمَّا بقية المواطنين فموظفون تحت الأمر والنهي، وبطالة منتشرة على الرصيف.

وهكذا تكون سياسة الانسحاب من القيم الحميدة والفضائل الخيّرة هي بالتخلّي وبالتنازل عنها واحدة تلو أخرى، ولذا فإنَّ المستوى القيمي الإنسحابي للحاكم يماثله مستوى قيمي انسحابي من قِبل المواطن، أي كلّما انسحب الحاكم عن مبدأ أو قيمة حميدة متّفق عليها، في المقابل ينسحب المواطنون عنه بحسب مبررات وضع الثقة فيه، وتستمر هذه الحالة انسحاباً بانسحابٍ إلى أن تحدث المواجهة المطالبة بالإصلاح، ولكن الحاكم الذي يستمر في انسحابه سيكون على هذه الحالة إلى أن يبلغ الأنانية التي هي المرحلة التي لا يثق الحاكم فيها بأحدٍ حتّى ولو كان من أبنائه، ممّا يجعله يحكم بالقوّة والإكراه وفقاً لقاعدة (أنا كلّ شيء ولا شيء غيري)، وحينها تقول النَّاس كلّ النَّاس كلمتها له مباشرة (إرحل).

إنَّ تغيُّر حالة الفرد وانسحابه من التمركز على القيم الحميدة والفضائل الخيّرة إلى حالة اللا تمركز على أيِّ شيء لا يمكن أن يتمَّ مرّة واحدة، بل يحتاج إلى زمن:

1 . زمن الاستيعاب: الفترة التي تُمكِّن المنسحب من استيعاب المتغيّرات المنسحب إليها.

2 . زمن الانفكاك النسبي: الفترة التي تُمكّن المنسحب من التخلّص من بعض الارتباطات القيميّة السابقة، وبعض العلائق التي انتظمت على مستوى الذات الاجتماعيّة.

3 . زمن الارتباط: الفترة التي يكوِّن فيها المنسحب علائق مع الوسط القيمي الجديد سواءً أكان سلبا أم إيجاباً.

4 . زمن الفعل: فترة التبدُّل التي تُمكّن المنسحب من الإقدام على الأفعال التي كانت محرّمة أو محذوفة من قاموسه الاجتماعي.

5 . زمن العادة: فترة التكرار السلوكي مع الديمومة بما يشكِّل الخصوصية الجديدة والسّلوك الجديد.

ولذا لا يمكن أن يتمّ التغيّر مرّة واحدة، بل لابدَّ من مسافة تسمح بالامتداد للممتد، وتسمح بالانكماش للمنكمش، وكذلك لابدَّ من زمن لكلِّ امتداد أو انكماش، ولذا عندما ينسحب الفرد من موقف لموقف، أو من موضوع لموضوع، بالضرورة أن يتخلّى عن موقف أو موضوع وينحاز لآخر، وهذا لا يعني أنَّ كلّ انحياز هو ذو عائد سالب، بل بعض من الانحيازات ذات مردود موجب، كالانحياز للحقِّ والعدل، أمَّا الانحياز للعبودية والظلم فهي إنحيازات سالبة، وهذا النوع من الانحيازات هو الذي تمتدّ فيه الشخصية الإنسحابية سلباً. والذي يحدِّد المواقف الموجبة من السالبة هو الموضوع المنسحب منه والموضوع المتّجه إليه. وهي ذات مواقف ثلاثة هي:

أ . مواقف التجنّب: قد يؤدّي التجنّب إلى الابتعاد عن أفعال الخير، وقد يؤدّي إلى الابتعاد عن أفعال الشرّ. وفي كلتا الحالتين الشخصية تعرف ما هو خير وما هو شرّ وتمتنع عن القيام بهما. والشخصية التي لا تفعل الخير، هي التي توصف بالإنسحابية، حيث أنّها تنسحب عن القيام بالأفعال المفضّلة اجتماعيّاً وإنسانيّاً، وهكذا الشخصية التي لا تفعل الخير تنسحب من ميادين الفضيلة.

ب . مواقف الانسحاب: قد تكون ذات أفعال سالبة، وقد تكون ذات أفعال موجبة؛ فعندما تنسحب الشخصية من مواقف سالبة فليس بالضرورة أن تكون موجبة. وعندما تنسحب من مواقف موجبة فليس بالضرورة أن تكون سالبة.

ج . مواقف الإقدام: قد تكون ذات أفعال سالبة، وقد تكون ذات أفعال موجبة وفقا للآتي:

. عندما تنسحب الشخصية من مواقف وأفعال سالبة، وتُقدِم على أفعال أخرى سالبة، فإنَّ إقدامها هذا يُعدّ سالباً. وعندما تنسحب من سالب إلى موجب تصبح أفعالها موجبة.

. عندما تنسحب الشخصية من موجب إلى موجب فهي لا زالت ذات المواقف الموجبة، وإذا انسحبت من الموجب إلى السالب تصبح أفعالها سالبة.

وهكذا فإنَّ الذين لديهم النيّة بالاستبدال لا يمكن الاعتماد عليهم حيث كان لهم البديل الجاهز؛ وهو الطريق الأقصر الذي يصلون إليه بالانسحاب والانهزام، ثمَّ التخلّي والتفرّج وربما حتّى الشماتة. وإذا حدث النصر لِما تمَّ استبداله فسيظلّون على المراوغة للعودة وهم يدّعون ما يدّعون من لبسهم لثياب الهجرة ومسميات التخلّي المتلوّنة.

أمّا من لا يمتلك البديل فلا جسور له مع الغير، ولذا فهو المهيّأ للمواجهة من أجل الوصول إلى حلٍّ، ويمكن التفاهم والحوار والتحالف معه والدفع به والتدافع معه إلى ترسيخ ما يقتنع به أنّه حقّ، ومن هنا تظهر تحالفات جديدة من أجل المواجهة للخطر المشترك.

ثالثاً: الأنانية.

الأنا ضمير يعود على من ينطق به، فأنا يشير إليَّ وأنت تشير إليك، وهم تشير إلى من لم يكن أنا وأنت، ونحن تحتوينا، وتستثنى غيرنا. وترتبط الأنا بالأنانية عندما تخرج عن الذات والموضوع، وتوصف في هذه الحالة بأنَّها في حالة ميل أو انحراف سلوكي يؤدّيان بها إلى

الأنانية، حيث إظهار السلوك الأناني على حساب الآخرين الذين لهم الحقّ في الوجود أو الظهور المماثل.

فالأنانية مرحلة من مراحل تكوين الشخصية الفاقدة للقيم، والثقافة، والسلوك الاجتماعي والإنساني، والمستجيبة للرغبات والأهواء والأطماع الخاصة، التي تسود سلوك الفرد وأفعاله، حيث ينعدم عندها الإحساس بالنخوة والغيرة والشرف والوفاء، وذلك لفقدانها لكلِّ ما هو عاطفي أو منطقي أو موضوعي، ولهذا لا معيارية لديها إلّا أنانيّتها.

وترتبط الأنا بالآخر والموضوع عندما تكون العلاقة موجبة، وتنفصل عن الآخر والموضوع عندما تكون العلاقة سالبة، وكلّما ظهرت الأنا مع الآخر في الموضوع الواحد وهما في حالة تساوٍ وفق الحاجة والجهد قويت العلاقة بينهما، وكلّما ظهر الأنا على حساب الآخر ضعفت العلاقة بينهما، وقد يحدث الصدام وتسود الفرقة إلى حين الالتزام بحقّ الآخر في الموضوع دون منّة؛ فالأنا الموجبة هي التي تتمسّك بما لها من الموضوع دون أن تمسّ حقّ الآخر فيه.

وعندما تكون الأنا ذات أهميّة في وعي الآخر، ويكون الآخر ذو أهميّة في وعي الأنا، تتكون الذات المشتركة التي تعترف بحقِّ الجميع في الموضوع العام، وعندما تعم الجهالة بأهمية الأنا والآخر في الموضوع المشترك يُطمس أحدهما على حساب الآخر ويسود السلوك الأناني الذي تترتّب عليه الأفعال السالبة، وهذه معطية من معطيات تأسيس البديل النفعي عند الأنانيين.

وبما أنَّ لكلِّ فرد خصوصية تميزه عن غيره وفقاً لقدراته واستعداداته وميوله وثقافته واتجاهاته، إذن فلكلِّ أنا خصوصية، وبما أنَّ لكلِّ أنا خصوصية؛ فلا داعي لطمسها، بل من الواجب إظهارها بما يمكِّنها من

أداء مهامها الخاصة بموضوعية واعتبار؛ فأنا كفرد أعرف أنّ ليّ حقوق وعليّ واجبات، ولذا أتحمّل المسؤولية مع الآخرين الذين لهم علاقة بالمواضيع المشتركة بيننا، خاصّة المواضيع التي تكوّن مجالات للعلائق القيمية على مستوى ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمْل المسؤوليات، ويتوضَّح ذلك من خلال:

1 . حقوق الأنا:

بلا شكّ أنَّ لكلِّ أنا عاقل حقوق، ينبغي أن تؤخذ بإرادة، أو أنْ تُعطي بدون منّة من أحد، وهذا الأمر يجعل المواطن حرّ التصرف في ممارسة حقوقه، ولا حقّ له في الامتداد على حساب حقوق الآخرين، ولا يحقّ لأحدٍ أن يُقيِّدَه عن ممارسة حقوقه، وإذا وُضِع القيد على الحقوق وجب فكّه أو كسره بالقوّة، ولا ننسى ما يتركه وضع القيد من أثرٍ على الأنا، الذي بلا شكّ سيفكر مرّتين أو أكثر قبل أن يقدم على فعل أيِّ أمر، وسيضع إشارات الاستفهام والتعجّب على من كان سبباً في وضع القيد، وفي دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع ستحدث المواجهة كلّما توفّرت اشتراطاتها.

2 . واجبات الأنا:

في مقابل أخذ الحقوق ينبغي أن تؤدّي الأنا واجباتها، وبطبيعة الأمر إذا لم تُعطى الحقوق ويتمّ أخذها، لن تؤدّي الأنا واجباتها التي هي حقّ للآخر، ولا ينبغي أن يُطلب منها أداءها، ذلك لأنَّ الواجبات تؤدّى في مقابل حقوق تُوخذ، ولهذا يجب أن تتماثل مجالات أخذ الحقوق مع مجالات أداء الواجبات.

وإذا لم تؤدِّ الأنا واجباتها بالتمام في ضوء ما تأخذه من حقوق، تصبح الأنا ذات خصائص وصفات أنانية، ولذا ترتبط الأنا بالشخصانية

والفردية عندما تنفصل عن الموضوع والذات، وترتبط بهما عندما تنفصل عن الأنانية والشخصانية والفرديّة التي تنحرف بها عن الذاتية الاجتماعية.

3 . مسؤوليات الأنا:

الأنا إثبات وجود موجب عندما تتماثل فيه ممارسة الحقوق مع أداء الواجبات وحمْل المسؤوليات، وإذا لم يتمّ التماثل الموجب، تصبح الأنا في منعرج السلوك الأناني الشخصاني الذي يُقيّم الأمور من زاوية تحقيق المنفعة التي تعود عليه بغض النظر عمّا يصيب الآخرين من ضرر، وهنا فكلّ شيء بالنسبة له مرتكز على البديل النفعي (المهم أنا ولا يهمّني الغير).

ولأنَّ المسؤولية عبْ وحمل ثقيل؛ فهي ضرورة للأنا الحرّة، وهي في ذات الوقت حقّ يجب أن يؤخذ، وواجب ينبغي أن يؤدّى، ولذا فهي تعدّ الضلع الثالث في مثلث ممارسة الديمقراطية، حيث لا ديمقراطية بلا ممارسة الحقوق، ولا ديمقراطية بلا أداء الواجبات، ولا ديمقراطية بلا حمْل المسؤوليات وتحمّل ما يترتّب عليها من أعباء جِسام.

وعليه: فمن الزاوية الطبيعية نظريا أنَّ لكلِّ أنا حقوق وواجبات ومسؤوليات، ومن الزاوية العملية قد لا تمتلك الأنا شيء من ذلك، ممّا يجعلها فاقدة لمبرّرات وجودها الاجتماعي والإنساني، وفي مثل هذه الحالة لا مفرّ لها إلّا أن تنسلخ عن تلك الذات الاجتماعية الإنسانية لتمارس السلوك الأناني والشخصاني كردّة فعل، ومع ذلك الأنا لا تسلك أو تفعل نتيجة ردود أفعال سالبة دائماً، بل في بعض الأحيان تمتلك الأنا كلّ الحقوق والواجبات والمسؤوليات المتعلِّقة بها، ثمَّ تمتدّ على حساب ما

يمتلكه الأخر، في مثل هذه الحالة ليس لنا بدٌّ إلّا أنْ نصفها بالأنا الطامعة الفاقدة لقيم الاعتراف والتقدير والاعتبار للآخر.

بناء على ما سبق لمتسائلٍ أنْ يتساءل:

لماذا يودُّ البعض أن يُظهِر شخصانيته وأنانيته على حساب المجتمع الذي ولد فيه وهو يعرف نفسه كإنسان قاصر عن العيش بمفرده وبمنعزل عن بني جنسه؟

نقول:

إنَّ الفروق الفردية معطية من المعطيات التي جعلت لكلّ فرد طابعاً به يتميَّز عن غيره، وكذلك لا ننسى وجود المظالم التي تمتدّ لتلاحق الإنسان وتضع القيد في يديه وقدميه، وإلى جانب هذه وتلك لا ننسى أثر المعلومات والمعارف التي يتشرّبها الفرد أثناء فترات نموه الزمني ونموه المعرفي؛ فالإنسان بطبيعة الحال لا يتكرّر في خلقه ولا يمكن أن يكون نسخة لغيره أو يكون غيره متطابقاً معه في قدراته واستعداداته ومواهبه وطموحاته وصفاته ولا حتى في بصمة أصابعه ونسيج جسده، ومع أنّ البشر جميعهم مخلوقون من نفس واحدة إلّا أنَّهم لم يكونوا نسخة واحدة وكأنَّهم أوراق سحب مستنسخة، ولذا فهم يختلفون، قال تعالى: {تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ}[19]، وقال تعالى: {فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وَكَفَى بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا}[20]،

[19] البقرة 253.

[20] النساء 55.

وقال تعالى: {فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ فَمِنْهُمْ مَنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُمْ مَنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَغْرَقْنَا وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ}[21].

إذن عندما يتمسّك الفرد بأناه ولم يتخطّ حدودها (حدود أنا ليّ حقّ وواجب ومسؤولية أتمسّك بها ولا أرغب الامتداد إلى ما هو خارج عنها) فإنَّ ذلك يعني أنَّه تمسّكَ بقيمه التي يُقرُّها العدل، أمّا إذا تجاوز هذه القيّم وحدودها الأخلاقيّة فيدخل في منطقه النزاع مع الآخرين المدافعين عنها باعتبارها حقّاً لهم، ومن هنا يبدأ الصراع بين الممتد خارج حدوده وبين المندحر داخلها.

ولذا فإنَّ الأنانية أو الشخصانية تتكوّن عندما يطمع الفرد في حقوق وواجبات ومسؤوليات غيره، أمّا إذا تمسّك بحقوقه ولم يتجاوزها؛ فإنَّ ذلك يعنى أنَّه لم يكن أنانياً أو شخصانياً، بل أنَّه الإنسان المثال الذي يتوحّد المجتمع فيه فيجعله اجتماعياً بطبعه.

وهنا فالقيم هي العنصر الأساس الذي يميِّز سلوك الإنسان الأناني (الشخصاني) عن سلوك الإنسان الذاتي الاجتماعي؛ فإذا كان تقييم الفرد للأشياء المشتركة بمنظور كلّ شيء أنا، كانت أفعال الفرد أنانية وسلوكياته شخصانية، وإذا كان التقييم للأشياء والظواهر بمنظور المجتمع، كان الفرد اجتماعيّاً، وإذا كان تقييم الأشياء بمعطياتها كما ظهرت في الموضوع كان الفرد موضوعيّاً.

وعليه، فإنَّ رؤى الأنانية نفعيّة، ولا مكانة عندها للقيم والأخلاق الإنسانيّة التي تدعو إليها الفضائل الخيّرة، تلك الفضائل التي بها نزلت الرسالات السماوية من أجل الجميع، وهنا فالفرد لا يكون أنانيّاً إلّا إذا غلَّب

[21] العنكبوت 40.

مصلحته الخاصّة على مصالح الآخرين، وطمع في شيء هو حقّ لغيره، ولا قيم لديه إلّا مبررات البديل النفعي في الأخذ بالأشياء أو التعامل معها (أنا ولا يهمّني أحد).

******

تدافع السُّلطان
(متوقّع وغير متوقّع)

التدافع سُنَّة من سُنن الحياة البشريّة؛ فهو في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع قد يكون موجباً وقد يكون سالباً، ومع ذلك قد يكون ما هو سالب لدى

البعض موجب لدى البعض الآخر، وهكذا ما يعدّه البعض موجباً يراه الغير سالباً، ولهذا الكلّ في حاجة للمعياريّة القيمية كونها الفاصلة بتبيانها للحقيقة والممكّنة من بلوغ الحقّ، ولأنَّ النَّاس لا يتجرّدون من عواطفهم؛ فيميلون في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع من الكلِّ إلى الجزء إلى المتجزئ.

ولمتسائلٍ أن يتساءل:

التدافع من أجل ماذا؟

نقول:

من أجل الأمَّة والوطن ونيل الحرّيّة.

. أمّة ووطن الحكم فيهما بالقوّة بيد بعض الحكّام الظّالمين والمستبدّين والطاغين، إلى جانب تفشي البدع فيهما، والشعوذة، وفيهما يكيد ويمكر البعض للبعضٍ، وإن سَرِقَ فيهما الأمير سامحوه وإن سرق الفقير قطعت يده؛ فهل هذه الأمّة أو الوطن ستكون الأحوال فيهما في مرضاة الله تعالى وفي مرضاة الشعب؟

. أمّة لا تُظهر الزكاة جهاراً نهاراً، وتلغى من مقرّراتها التعليميّة والإعلاميّة والثقافيّة كلمة الجهاد والفداء، وتزوّر الانتخابات بغير حقّ، وولاة أمرها لا رقيب عليهم، وهي أمّة على رقابها الرقيب والقريب والحسيب والنسيب سلاطين متوّجين بلا تيجان إلى جانب بعض الأجهزة القامعة للحرية؛ فهل أمّة هذا حالها يمكن أن تكون أمّةً تجمّع ولا تفرّق وتدفع الباطل بالحقّ حتى يُزهق!

. أمّة بكاملها تُورَّث من الأجداد إلى الأحفاد، وتُقمع كلّما أرتفع صوتاً من أصواتها، وتُغيّب وتُهتك أعراضها، ويُعذّب بعض أبنائها في مراكز

الشرطة ويُدفع بهم إلى الزنزانات، هل هذه أمّة قادرة على حمْل الرسالة وتحمّل المسؤولية!

. أمّة لا رأى لها في رأيها، تقبل بتقديم التنازلات، ولم تكن راضيّة على نفسها، ولا على معاشها، ولا على حاضرها ومستقبلها؛ فهل يمكن لها أنْ تصنع المستقبل الأفضل والأجود والأنفع والأكرم!

. أمّة قراراتها توجّه من الخارج، وثرواتها من أجل مستقبلٍ أفضل لا تُستثمر، بعض من أراضيها محتلّة برضا وُلاة أمرها، الصومال القنابل والتفخيخ، العراق القنابل والتفخيخ، إفغانستان القنابل والتفخيخ، السودان تأزُّمات في الشمال وانفصال في الجنوب والتهديد من الخارج كلَّ يوم، وفلسطين الحجارة في مواجهة الطائرات والقنابل المحرّمة دولياً، الجولان تحت الاحتلال، الباكستان تعدّهم جميعاً وقلوبهم شتّى، المسلمون في جميع بوّابات السفر يُفتّشون مع فائق التحقير، فهؤلاء ليس لهم بدّ إلّا أنْ يثورون من الظلم وشدة ألمه؟

نقول:

كلّ شيء ممكن؛ فكلّ هذه المعطيات وغيرها كثير هي وقود الثورة التي بها يُصنع المستقبل الأفضل، ولذا فإنَّ كلّ ما ذُكر سابقاً هو من معطيات الثورات الشعبيّة التي إن اشتعلت نيرانها لن يكون أحد قادراً على إطفائها، ومع أنَّها النَّار الحارقة إلّا أنَّها على الشعوب الثائرة برداً وسلاماً؛ فَتُحلّ تلك التأزُّمات المتراكمة عبر التاريخ، ويتمّ ردّ الدّين بالتخلّص من العابثين والمفسدين والجاثمين على الصدور كما تمّ مع الرئيس السابق لتونس زين العابدين بن على والرئيس السابق لمصر حسنى مبارك، وهكذا من قبلهم كان شاه إيران الذي من بعده أصبحت البلاد جمهورية إسلاميّة حرّة ذات سيادة، مع الفارق في المنهج بين

الثورتين التوأم (تونس ومصر)، وبين الثورة الإسلامية الإيرانية؛ فالثورتان شعبيّتان إرادة وإدارة وأسلوباً ومنهجاً، والقيادة فيهما بيد الشعب لا بيد مرشد ولا حكيم ولا زعيم ولا قدوة، أمَّا الثورة الإيرانية فكانت الزعامة فيها بيد الإمام الخميني كونه موجّها ومرشداً لها.

. وطن المواطن فيه يحرم من ممارسة حقوقه، وأداء واجباته، وحمْل مسؤولياته، كيف يمكن لمواطنيه أن يكونوا مطمأنين آمنين؟

ولأنَّهم لن يكونوا فيه آمنين مطمأنين؛ فليس لهم بدٌّ إلّا القبول بدفع الثمن الذي به ينالون الحرّيّة.

ولكن من الذي يستطيع أن يَقدِم على ذلك؟

نقول:

هو ذلك المستوثق من صِدق ما يصبو إليه من خلال التهيّؤ والإعداد والاستعداد والتأهّب وربط ذلك بدوافعه المحقّقة للأفعال والنتائج المرجوة.

ولمّا كان الدفع سُنّة من سُنن الله الكونية في خلقه، كان الدفع والمدافعة أمراً واجباً من باب الأخذ بالأسباب وصولاً إلى الهدف وتحقيق الغاية، ومن هنا يتطلّب الوصول إلى الهدف وتحقيق الغاية شيء يسمّى المبادرة، ولذا فإنَّ خير مبادرة كانت وستكون هي اختيار الوسيلة المناسبة للتدافع كما تمّ اختيار (الفيسبوك) وسيلة وعنواناً للتدافع على ساحات الحرّية وميادين الشهداء في كلٍّ من تونس ومصر حتّى تحقّق النصر وأنجزت الأهداف ومن ثمّ بلغ الشعبين التونسي والمصري غايتهما النبيلة بنيل الحرّيّة.

التحدّي

من المتوقّع الموجب أن يكون التحدّي من أجل إثبات الذات، ومن أجل ترسيخ الهويّة ومن أجل التمسّك بالقيم الحميدة والفضائل الخيّرة، ومن المتوقّع السالب أن يكون التحدّي من أجل طمس الهويّة التي كان المتحدّي أحد المنتمين إليها، والانسحاب من القيم الحميدة والفضائل الخيِّرة التي هي الأخرى كان الاعتزاز بها والانتماء إليها، ولذا فإنّ التحدّي بشكل عام يولّد نوعاً من الرفض، ونوعاً من البحث عن الذات، ونوعاً من التفكير في مخرج تحفّزه الدوافع.

وإذا كان التحدّي مرحلة أقوى من الاستجابة، أو أقوى من قدرة الأمّة على الاستجابة؛ فإنّه يفرز لدى أصحاب الإحساس العالي والذين يشعرون بالمسؤولية من المعنيين بشأنها ومستقبلها وأصحاب الفكر والثقافة، إحساساً قوّياً وإصراراً على عمليّة الإصلاح الداخلي وإعادة ترميم تداعياتها بدوافع تغيب عن كثيرين من أبنائها، وهي دوافع داخلية وليست خارجية مهما أوحى مظهرها أنّه خارجي، لأنّها تتجسّد في الأفراد، وفي الشعوب، وفي الجماعات، وفي بعض الأنظمة أحياناً.

إنَّنا نستطيع الجزم بأنّ التخلِّي عن الدوافع، يؤدّي إلى تخلّف الأمّة بكلّ معاني التخلّف السياسي والاقتصادي والإداري والتقني والمعلوماتي وجزء كبير من التخلّف الأخلاقي ناهيك عن الدين، هذا التخلّف هو نتيجة التخلّي عن القيم الحميدة والفضائل الخيِّرة، الأمر الذي يجعل من حيّز الأمّة المادي والمعنوي مجالاً للتدخّل من قِبل من تمسّكوا بقيمهم وفضائلهم، حتى أصبح التخلّي عن تمسّك أبناء الأمّة بقيمها وفضائلها ودوافعها مدعاة لتدخّل الآخرين بما يفرضونه عليها من السياسات الاقتصادية والاجتماعية في ضوء ما يخالف مصالحهم وإرادتهم؛ فتصبح التبعيّة الفكريّة على حِساب الدين في بعض الأحيان، وفي البعض الآخر

على حِساب العرف والقيم الحميدة، ممّا جعل السياسات الداخلية لدى بعض الدول تُرسم من الخارج، وجعل ردود الأفعال الرافضة كلّ يوم تزداد قوّة، وخير مثال الثورتين الشعبيتين التونسية والمصريّة العظيمتين، اللتان أطاحتا بحكم من كان مستهيناً بإرادة الشعب وكرامة الأمّة، وكان مستغلاً لإمكاناتها وثرواتها بغير حقّ، لقد كانت الضرورة والحاجة وراء الدفع القوي الذي أُوقدت شمعته من قرية سيدي أبو زيد التي كان فيها محمَّد البو عزيزي أوَّل جمرة توقد الجمر حتى التهبت شوارع المدن والقرى التونسيّة الجميلة في وجه من كان غير متوقّع لِما حدث من ثورة تاريخيّة، وتحقّق الهدف (إنَّ الشعب إذا قرّر الموت تُكتب له الحياة وينال الحرّية).

وعليه: فإنَّ لأيِّ أمّة عظيمة ذاكرة تختزن فيها دوافع صناعة التاريخ ممّا يجعلها قادرة على استدعائها من اللاوعي إلى المدركات الجمعية الواعية نتيجة علاقات الحضور بالغياب، ممّا يجعل الحدث التاريخي حاضراً في الزمن الآن، ومستوعباً للمعطيات التي استوجبتها اللحظة الآنيّة. ولذا لا استغراب في دائرة غير المتوقّع أن تكون استنارة الأمّة بكاملها بمعطيات صناعة المستقبل متحقِّقة لإحداث النُقلة التي كانت شرارتها الأولى واحداً من أبنائها.

ولأنَّ الدفع في دائرة الممكن قوّة؛ فهو القوّة التي تؤدّي في دائرة الممكن المتوقّع إلى الإصلاح والإعمار والفلاح، بعد مواجهة المفسدين فيها وسافكي الدماء بغير حقّ، ولهذا لولا دفع الله النَّاس بعضهم ببعض لفسدت الأرض مصداقاً لقوله تعالى: {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاس بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ}[22]، وقال

[22] البقرة 251.

تعالى: {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاس بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ}[23].

ولأنَّ ما جرى في تونس ومصر من ثورة شعبية هو دفع في اتجاه الإصلاح؛ فكان النجاح له نتيجة متحقّقة، ولهذا بقوّة الدفع الحقّ يُهزم المفسدون فيها في الزمن غير المتوقّع.

وإذا نظرنا إلى الأوطان التي تمسّكت بدوافعها وعملت على تحقيقها، فإنّ دوافع الآخرين تراجعت أمامها استجابة لتمسّكها بدوافعها، كما هو حاصل بين أمريكا وكوريا الشمالية؛ فإنّ أمريكا والغرب بأسره في دائرة الممكن غير المتوقّع يرى البعض أنَّهم استجابوا لدوافع كوريا الشمالية، وبدؤوا يعيدون حساباتهم وفق ما أملت عليهم دوافع الآخرين الذين لم يتخلّوا عنها، وكذلك في قضايا كثيرة لأمم تمسّكت بدوافعها وسعت إلى تحقيقها، بل حقّقت أهدافها من خلال الدوافع التي جعلتها تستشعر الخطر مثل الباكستان التي فرضت على الهند وعلى الغرب احترام دوافعها والاعتراف بحقوقها النووية، بينما نجد ساحة الأمّة العربية ممنوعة من السلاح الذي تدافع به عن أرضها وعِرضها ودينها وعُرفها وثقافتها، وتُوجّه لها الاتهامات وتتمّ التهديدات، ولذا توجّه لها الإنذارات بشكل مباشر إذا لم تستجب لدوافع الآخرين، ولكن أمّة ساهمت في صناعة التاريخ الإنساني فكراً وحضارة فهي في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع قادرة على إحداث المفاجئات كلّما تحدّت الصِّعاب وتحمّلت الألم، ومن هنا فهي الآن تعود إلى التاريخ في صُنع الحضارة، وإلّا هل هناك من ينكر القيم الحميدة التي تمركزت عليها الثورة الشعبيّة في تونس ومصر، شعب

[23] الحج 40.

يتظاهر من أجل الإصلاح؛ فلم يُفسد شيئاً بالرُّغم ممّا عمله بعض من المنتمين للنظامين السابقين من قتل لبعض عناصر الثوار المسالمين، شعب يتظاهر ويعتصم في الميادين خاصّة ميدان التحرير (الشهداء) بمصر ويقبل بأن يفترش الأرض ويلتحف السماء، ويتحدّى (البلطجيّة) بما تمثله من ظلم الطاغية؛ فيقبل الموت في سبيل قضيّة وطنيّة دفعاً إلى إحقاق الحقّ وإرهاق الباطل؛ فكانت النتيجة النصر درساً من دروس التاريخ ومادة لصناعته.

فبعد أحداث سبتمبر بدأت وسائل الإعلام الغربية بحملة لا نظير لها في التاريخ على الأمّة، على الرغم ممّا صدر عنها من إدانات لتلك الأحداث والتبرؤ منها وممّن قام بها، إلّا أنّ كلّ ذلك لم يجدِ نفعاً أمام دوافع أمريكا والغرب، وبدأت التهديدات والكشف عن الخطط والنوايا لما سيحدث لأفغانستان، وما سيحدث للعراق، وما سيحدث للفلسطينيين، من القضاء على ما أسموه بالبنية التحتية (للإرهاب) ومحاولة تفكيك الجماعات المقاومة من أبناء الشعب الفلسطيني. وبصرف النظر عن قوّة هذه الدعوات ومدى فاعليتها، إلّا أنَّنا نريد أن نقول إنّ المشكلة الأساسية للأمّة هي فقدان الدوافع أو التراخي في التمسّك بها، الأمر الذي أدّى إلى الضعف في مواجهة دوافع الأعداء ومن والاهم، ثمّ ضعف المقاومة الداخلية عامّة سوى ما سُمح به لبعض الأصوات؛ فكان الشتات والتفرّق والتناقضات، مع وجود إمكانية غير ذلك لو أخذت الأمّة بدوافعها وتمسّكت بها، غير أنّ البعض أخذ بدوافع مغايرة ومناقضة لمصلحة الأمّة، بعضها كان دوافع خيانة، وبعضها دوافع مصالح ذاتية، وبعضها كان دوافع الشعور بالعجز والشعور بالاضطرار إلى السكوت، وبعضها

بدوافع التصبّر ليمارس دور الحليم، وأيّاً كان فهو في النهاية يصبّ في مصلحة الدافع الآخر دون ثمن.

إنَّ قدرة الأمّة على النهوض وأخذ مكانتها بين الأمم في دائرة الممكن أمر ليس صعب المنال، وهو لا يحتاج لأكثر من الشروع بإعادة حساباتها مع دوافعها والأخذ بهذه السُنّة التي تأخذ بها جميع الأمم وهي سُنّة التدافع إلى بلوغ الأفضل، وحظوظ الأمّة في تحقيق أهدافها والوصول إلى الغاية أمر يسير لما تمتلكه من إمكانات وقدرات ماديّة وبشريّة ومعنويّة، مع وجود الكفاءات العلمية، والإدارية، والاقتصادية، ووجود المؤسّسات التي من شأنها أن ترسم بداية الطريق أمر ليس مستحيلاً وما عليها إلّا أن تأخذ بالتدافع المشروع.

ولأنَّ الدفع والتدافع من سُنن الحياة؛ فلن ينتهي إلى النهاية، وسيظل قوّة من أجل الحقّ وإحقاقه والخير وتعميمه ولو كره الكارهون، ولهذا فهو تدافع قوّة وقدرة؛ فمن يمتلك القوّة الحقّ والقدرة الحقّ يستطيع أن يُحقِّ الحقّ، ومن يمتلك القوّة بغير حقّ فالزمن كفيل بترويضه، والقوّة الحقّ كفيلة بسحقه، ولذا فإنَّ قهر الشعوب ظلم لابدَّ أن يُقهر بإرادة الشعوب متى ما قرّرت الشعوب التدافع لإحقاق الحقّ وزهق الباطل.

أنَّ الطغاة الذين يظنوا أنّهم قادرون على البقاء، هم واهمون؛ فلا باقٍ إلّا الله، ولا حول ولا قوّة إلّا به؛ فمن يتّقي الله يجد له مخرجاً، ومن يضلّ لا مخرج له؛ فالله جلّ جلاله يؤتي الملك لمن يشاء وينزعه منه متى ما شاء كيفما يشاء مصداقاً لقوله تعالى: {اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}[24]. فالله عزّ وجلّ يُعز الحقّ بدفعه لمعزّه، ويُبطل

[24] آل عمران 26.

الباطل ولو كره المجرمون؛ فهو الذي يؤتي المُلك لمن يشاء ليكون محقٍّ للحقّ في الأرض مصلحاً فيها غير مُفسد، فإن انقلب فيها مفسداً ليس له بدّاً إلّا أن يُنزع المُلك منه بقوّة الدفع إلى الحقّ وإحقاقه كرهاً لمن أفسد فيها وسفك الدماء بغير حقّ.

وعليه: أيّها المنحرفون اتّعظوا خيراً لكم، وتدبّروا أمركم خيراً لكم، وانتهوا خيراً لكم، واجتنبوا خيراً لكم وإلّا فالشعوب خُلقت تدافعاً؛ فهي كالسيل تجرف كلّ العوائق وتجتثها من جذورها؛ فمالكم لا تتعظون وتعتبرون!

فالسلطة إنْ كانت حقّ للجميع؛ فلِمَ لا تكون بحقّ حقّاً لهم؟ وإذا كانت الثروة حقّ للجميع؛ فَلِمَ لا تكون حقّاً لهم؟ وإذا كان السلاح هو الآخر حقّ للجميع فلِمَ لا يكون لهم؟

بدون شكّ التعبير قوّة تدفع الكلمة وراء الكلمة لتكون الجملة تامّة بين الناس، فلِمَ لا يكون التعبير حقّ يُحقّ التعبير به وفقاً للفضائل الخيّرة والقيم الحميدة؟

. ولأنَّ الزواج حقّ للتدافع من أجل الإصلاح والإعمار في الأرض فلِمَ لا تُيسّر الأمور بما يُمكِّن الشباب من الزواج ليكون الإعمار والفلاح والإصلاح في الأرض والتدافع فيها بكلِّ حرّيّة ودون مظالم؟

. ولأنَّ التملُّك حقّ؛ فلِمَ لا يُمكّن النَّاس ويدفعوا إلى العمل الحقّ الذي به تَعمُر البلاد وتتحسّن الأحوال المعيشية حتى يصبح حقّ المواطنة تاج على رؤوس المواطنين؟

. ولأنَّ التعليم حقّ؛ فلِمَ لا يتيسّر لمن خلقهم الله تعالى في أحسن تقويم ليُدفعوا في الأرض إصلاحاً وبناء وإعماراً حتى يتمكّنوا من صناعة مستقبلهم الأفضل والأنفع؟

. ولأنَّ الصحة حقّ؛ فلِمَ لا يهتمّ الحكّام بصحة المواطن، وتُيسَّر سُبل التأمين له حتى تصبح الرعاية الصحية له ميسّرة، وتصبح البيئة التي يعيش فيها خالية من التلوث ليكون قادراً على العمل والعطاء والبناء؟ ولذا فإن لم يتمَّ الالتفات إلى أهميّة ذلك وخطورته فلا شكّ أن التدافع حقٌّ سيكون قادماً في الوقت المتوقّع وغير المتوقّع لداهم قمّة سُلّم السلطان.

. ولأنَّ ممارسة الحقوق حقّ؛ فلِمَ لا يُمكَّن المواطن من ممارستها في بلاده مع غيره من المتماثلين معه في ممارسة الحقوق؟ أي لماذا يحرم المواطن من ممارسة حقوقه مواطناً؟ فالحرمان كفيل بتوليد الدفع في الاتجاه الذي يُمكّن من التغيير السريع من خلال استخدام (الفيسبوك) وسيلة للتجمّع والتدافع الشعبي تجاه ممارسة الحريّة عن إرادة وبأسلوب ديمقراطي.

. ولأنَّ أداء الواجبات حقّ؛ فلِمَ لا يُمكِّن المواطن من أداء واجباته في وطنه ليكون مواطناً بحقّ من الدرجة الأولى كما كانت عائلة الطرابلسي في تونس مواطنين من الدرجة الأولى في مقابل بقية الشعب التونسي مواطنين وكأنَّهم من الدرجة الثانية؟ أليس ذلك بحقّ قد دفع إلى الثورة الشعبية في تونس الشقيقة؟

. ولأنَّ حمْل المسؤوليات حقّ؛ فلِمَ لا تُحمْل من الجميع لتكون مسؤولية الوطن سِلماً وحرباً هي مسؤولية عامَّة يتحمّل أعبائها جميع مواطنيه؟ فالحكَّام الذين يسارعون بالفرار عن الوطن إذا ما تعرّض الوطن للتدافع هل هم بحقّ على مستوى حمْل المسؤولية وتحمّل ما يترتّب عليها من أعباء جِسام؟ أم أنّهم في السِلم وكأنّهم أسود غابة، وفي الشدّة هم الجرذان؟

ولذا فالذين حكموا وأفسدوا وفتحوا الحِسابات في بلدان العالم، وحوَّلوا لها المليارات من حسابات الميزانيات العامّة للدولة التي حكموها وفيها

أفسدوا، فإنَّ قرارات دوليّة تصدر لوضع الأيدي عليها وإعادتها لأصحابها الطبيعيين، وإن فكّر أحد للهروب والرحيل إليها سيكون في دائرة الممكن بين مرفوض، وبين مرّحّل دون أن يجد أحد ليتأسف على أحواله وما ألمَّ به، ولهذا فإنَّ الحلّ هو الإصلاح في الأرض وإعمارها وفلاحها وبنائها، وعدم الإفساد فيها، وعدم سفك الدماء بغير حقّ.

. ولأنَّ الدين حقّ؛ فلماذا يُمنهج بمشيئة السلطة مرضاة للآخرين الذين لا علاقة لهم بالدين الذي آمن به المواطنون الكرام إرادة كما هو حال الدين الإسلامي الذي يُقرّ فضيلتي الجهاد والفداء في أوجههما، وفي مقابل ذلك أصبح البعض من حكومات الشعوب الإسلامية يحذفون كلّ ما من شأنه أن يُحرّض على الجهاد أو الفداء؟

. ولأنَّ المساجد لله؛ فلماذا تقفل أبواب بيوت الله بقرارات من السلطة الحاكمة بين كلّ فريضة وفريضة، نعم أنَّ الصلاة مواقيت، ولكن الحياة بين مستقرٍّ وراحلٍ ومضطرٍّ وغير مضطّر وعاملين وباطلين عن العمل، ولنأخذ بيت الله الحرام الكعبة والمسجد النبوي الشريف هل يقفلان؟ وإلّا هناك مبرّرات لتلك ولا مبرّرات لهذه؟

نقول:

المبرّرات واحدة وإن اختلفت النسب فلا داعي لأن يتمّ الإغفال عن الممكن المتوقّع وغير المتوقّع.

. ولأنَّ الأمن حقّ؛ فلِمَ لا يستشعر المواطن الآمن في بلاده ليكون حرّاً في منامه وصحوته؟ ولماذا الاهتمام بأمن الحاكم وعدم الاهتمام بأمن المواطن؟ ألا يكون ذلك سبباً للدفع ضدّ الحكومة المحكومة بأمر الحاكم لا بأمر الشعب؟ ولنا خير مثال على ذلك، الثورة الشعبية التونسية التي أطاحت برئيسها الذي اهتمّ بأمنه على حِساب أمن المواطنين؛ فقد جنّد ما

يقارب من المأتي ألف مجنّداً من البوليس بالهراوات والأسلحة المطوّرة لحفظ أمنه، وفي مقابل ذلك جعل عدد الجيش ما يقارب الثلاثين ألف عسكري خوفاً من تأمره على نظامه، ولذا فمن أراد أن يكون أمناً في حكمه؛ فعليه بالأمن الغذائي، والأمن السياسي، والأمن الاجتماعي، والأمن الصحي، والأمن المعرفي وإلّا لن ينام هانئاً ولا مطمأنّاً.

وفي مثل هذا الأمر نقول:

نعم أنّ كثرة أعداد الجيش قد تؤدّي إلى الانقلابات والتآمر، ولكن قلّة عدده لا يحمي من ثورة الشّعب إذا ما قرّر الشّعب الثورة؛ فالجزائر على سبيل المثال إن قرّر الشّعب الثورة سيؤول الأمر في النهاية إلى الجيش الجزائري؛ فهو المتغيّر الرئيس في سدّة الحكم؛ فأي تحرّك شعبي سيكون الجيش الجزائري في المواجهة مع الشعب ممّا يجعل الانقلاب العسكري أقرب للتدخل والتغيير من أجل حذف الحجارة من أيدي المتظاهرين، وسيظل الأمر على هذا الحال إلى أن يتمّ تغيير الدستور أو إيجاد صياغة أخرى لدستور جديد. ولكن إنْ قرّر الشعب أن يموت من أجل الوطن؛ فالجيش الجزائري لم يكن أكثر عددٍ من الجيش المصري الذي كان محايداً أمام ثورة الشعب المصري التاريخيّة، ولهذا لم يواجه الجيش المصري الثائرين بانقلاب ساخنٍ، بل آلت الأمور إليه مؤقّتاً استجابة لإرادة الثائرين في ميادين وساحات مصر وشوارعها وأزقتها الجميلة.

ومع ذلك في دائرة الممكن غير المتوقّع كلّ شيء ممكن، وهكذا الدول ذات النظام الملكي فهي أقرب في دائرة المتوقّع إلى الانقلابات العسكرية منه إلى الثورات الشعبية وإنْ قلّ عدد المجيشين، أمّا الأنظمة الساكنة على القوّة المجنّدة والمستعرضة بها فهي الأكثر تعرّضاً للمفاجئات، ولذا

فالتدافع له من المعطيات والمبررات ما يمكّن من النجاح حتى يتمّ تداول السلطة عن إرادة.

الأقارب كلّ الأقارب كلّما قُرِّبوا من ممارسة السلطة عجّلوا بإسقاط النظام؛ فهم مع أنَّهم أقارب إلّا أنَّهم لا ينظرون لحاكمهم بمنظور الحاكم كما ينظر إليه الآخرون من الآباعد؛ فهم ينظرون إليه أوّلاً: أنّه أبن فلان من أقاربهم، ثمَّ بعد ذلك لعلّهم ينظرون إليه حاكماً موقّراً، ومن هنا يتمّ النفاق بأسباب بقائه مصلحةً وليس بقائه حاكماً موقّراً ومعتبراً لديهم، ولذا عندما تُقرَن العلاقات الاجتماعية بالمصلحة فحيز الثّقة يمتدّ ويضيق حتّى يشكّل خطراً في دائرة غير المتوقّع.

فالأقارب بدون شكّ عندما يحسّون الخطورة تلاحقهم؛ فلا يأملون التغيير، ولكن في مقابل ذلك إذا ما حدثت المواجهة مع الغير؛ فسيكون تفكيرهم مسيّر بقوانين الطواري من أجل الأسرع في التعرّف على أساليب وسُبل الرحيل قبل أن يعمّ الخطر المدفوع بالقوّة المحقّة للحقّ في الزمن غير المتوقّع.

وهكذا حال من يُجنّد ويشهد على الكبيرة والصغيرة؛ فإنْ لم يستنفع؛ فلن يكون مواجهاً عند ما يشتدّ الأمر على الحاكم حتى وإن كان حارسه الشخص، ومع ذلك لا نغفل أنَّ لكلّ قاعدة شذّ خاصّة إذا ما أصبح الولاء مجرّد عنوان قابل للتبدّل.

أمَّا بالنّسبة للمجتمعات القبليّة المولاة فيها لا تكون للوظيفة بقدر ما تكون للدّم، ولكن إنْ جُنّدت القبيلة لتكون الأداة الرئيسة للحكم تفقد مكانتها عند الآخرين الذين لا تربطهم بها علاقات قبلية، وما التحالفات مع القبائل الأخرى إلّا مصالح متبادلة ومنافع يتمّ بلوغها، ويشتدّ الأمر خطورة إنْ قَدِمت القبيلة الحاكمة على قتل أحد من أبناء القبائل الأخرى تحت أيِّ

مظلة أو ذريعة، والزمن دائماً كفيل برد الاعتبار القبلي؛ فالثأر بين القبائل قضية لا تموت، والصراع من أجل الحكم قضيّة لا تموت؛ فالتدافع بينهما في دائرة الممكن يؤدّي إلى قبول الموت ثمناً من أجل نيل التقدير والاعتبار وإثبات الذات، ومهما تعاضدت لحمة القبائل مع القبيلة الحاكمة؛ فهي لا تقبل بطغيان حاكمها إلّا مؤقّتاً من أجل بلوغ الفرصة التي كلّما أتيحت تحقّق الانقلاب بفعل الرفض والتمرّد والثورة مع الآخرين الذين لهم ذات المطالب.

التأهب

التأهُّب في دائرة الممكن لا يجعل أحداً يأخذ أحدٍ على حين غرة، وهكذا كلّ تأهّب في دائرة المتوقّع يمكن أنْ يواجهه تأهّب غير متوقّع من حيث القوّة ودرجة شدّتها. ولهذا يُعدّ التأهُب مرحلة ما قَبلُ الفعل (أيّ فعل)، وهو مرحلّة ما بعد الاستعداد المؤسّس على التهيّؤ والإرادة؛ فالمتأهّب هو من بيده القرار والأمر لتنفيذ الفعل بكلِّ حرصٍ في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع، ولذا فالفرق كبير بين من تأهّب للإقدام على الفعل وتحقيقه، وبين من أُجبِرَ على أداء الفعل وتحقيقه؛ فالذي كان متأهّباً عن إرادة لأداء الفعل سيكون أكثر فاعلية من الذي لم يتأهّب له عن إرادة؛ فالذين يتأهّبون لأداء الفعل كرهاً أو لمصلحة ومنفعة مؤقّتة لن يكونوا فعّالين في ميادين المواجهة الحرّة؛ فما جرى في ميدان التحرير بمصر العزيزة في ذلك اليوم البلطجي الذي فيه دفع نظام الرئيس حسني مبارك بعددٍ كبير من البلطجيين على ظهور البهائم (خيلٍ وإبل) لمداهمة جماهير الشعب الثائرة والمتدافعة إرادة إلى ميدان التحرير بهدف الإطاحة بالرئيس ونظامه من أجل نيل الحرّيّة، كان ذلك اليوم هو بحقٍّ يوم مهزلة

تبيّن فيه حقد ووهن وضعف وسوء تفكير النظام والموالين له، ذلك بما أقدموا عليه من مهاجمة للثوّار المتدافعين سلماً في ميدان التحرير؛ فكان ذلك الأمر المشين تنفيذاً لأمرٍ أصدر لهم من قِبل الحكومة، ولكن الذين قابلوهم بحقٍّ هم الأبطال أصحاب الإرادات الحرّة الذين يدافعون عن أنفسهم وكرامتهم وحرّيّتهم وحرّيّة وطنهم من الحدود إلى الحدود، أمّا أولئك البلطجيّة فبعضهم لا يدافع إلّا لأخذ أجرة ما أقدم عليه من بلطجة، وبعضهم الآخر كان يظن أنَّ الرئيس ونظامه باقٍ وسيكون مرضيّاً عنهم وعن الذين دفعوا بهم إلى التهلكة. ولكن الخسارة دائماً هي النتيجة لمثل هؤلاء الذين لا يضعون الحسابات لغير المتوقّع؛ فيفاجؤون ويندمون يوم لا ينفع الندم، ولذا فالفرق كبير بين أنْ يقاتل الإنسان عن نفسه وكرامته ووطنه ودينه وعِرضه، وبين أن يدافع أو يقاتل عن نظام متهالك بمقابل وظيفة أو مقابل أجرة، ممّا يجعل المواجهة تُحسم لصالح المتأهّبين عن إرادة، وليس لصالح المأجورين والمدفوع بهم دفعاً.

ومن خلال تشخيصنا لحالة الأجهزة الموالية للرئيسين المرحّلين عن قمّة سُلّم السلطان (بن على ومبارك) فإنَّنا ندرك أهميّة التهيؤ والتأهُّب من أجل المواجهة الفعّالة من خلال ما قيل عن عدد الأجهزة الأمنية وأعداد الأفراد الأمنيين الذين يفوقون المائة والخمسون ألف في كلِّ نظام من النظامين المرحّلين؛ فنلاحظ أنَّ تلك الأجهزة بما تمتلكه من عُدّة وعتاد سقطت في ميادين الشهداء وميادين الحرّيّة بأسباب عدم تهيّؤها للمواجهة الحرّة؛ فالمواجهة الحرّة تستوجب إرادة وتهيّؤ واستعداد ثم تأهُّب، وهذه لا يمكن أن تكون إلّا لمن يمتلك قراره بيده، أمَّا أولئك الذين قراراتهم بأيدي الآخرين (حكّاماً وأجهزة)؛ فهم لا ينفِّذون أمراً تكون أرواحهم ثمناً له إلّا عن غفلة، ولهذا فالمتأهّبون الثائرون وحدهم هم الذين يستطيعون حسم

الصراع وصناعة التّاريخ؛ وصنّاع التاريخ هم الذين تتساوى عندهم كفتا الحياة والموت من أجل نيل الحريّة، وترسيخ الكرامة، واعتبار الدين، وجمع شمل الوطن تحت مظلة (نحن سوياً) نمارس حقوقنا، ونؤدّي واجباتنا، ونحمْل مسؤولياتنا ونتحمّل ما يترتّب عليها من أعباء جِسام.

وكما أنَّ إعداد العُدّة حقٌّ لمن هو خائف من المخيف الذي لا يُقدِّر ولا يَعتبر الآخرين؛ فكذلك التأهّب بالمرابطة قوّة تماسك وحقٌّ به يُدمغ الباطل ويُزهق.

وهنا يكون التأهّب تَوفُّر العزم مع وافر الإصرار على الإقدام لتنفيذ الفعل مع ترقُّب شديد ورصد للحركة والسكون ممّا يجعل الأصبع على الزناد استعداداً للرمي في زمن الانقضاض، ومع ذلك فإنَّ لغير المتوقّع دور قد يُحدث المفاجئة؛ فمن يغفل عن صغيرة في دائرة الممكن غير المتوقّع يُعدّ قد غفل عن كبيرة إذا ما اشتدّت المواجهة.

ولذا؛ فالتأهّب في دائرة الممكن المتوقّع يؤجّج في النفس حرارة الانقضاض والاندفاع تجاه الهدف دون ذُلٍّ ولا جُبنٍ ولا تردّد مع بلاءٍ واستماتة على الانجاز في الوقت المحدّد للتنفيذ خوفاً من التأخير الذي فيه تكمن المفاجئات في دائرة غير المتوقّع، ولذلك دائماً من أجل صناعة المستقبل وإحداث النُقلة لا للاستعجال ونعم للإسراع دون التسرُّع.

في التأهُّب الإرادي اشتياق الفاعل للحظة الدفع والانقضاض ورمي الهدف، ولهذا الرامي عندما يكون متأهّباً تكون مشاعره وأحاسيسه مصهورة في بوتقة الفكر لفعلٍ قابلٍ لأن يُفعل والشكّ من ملكاته منتزع انتزاعاً.

أمَّا أولئك العسكر المجبرون على المواجهة بأمر الحاكم مع الذين هم متأهّبون ثائرون لمواجهتهم، في مُعظم الأحيان أولئك ليس لهم بدٌّ إلّا

الدخول في ميادين المواجهة، وإلّا ستكون أرواحهم وأعراضهم وما يمتلكون عرضة للتهلكة من قِبل من أصدر لهم الأوامر، ولكن كيف يمكن أن تكون النتيجة؟

نقول:

الأمر يقرّره ذلك المتأهّب المتعطّش للنصر أو الاستشهاد، أمّا المدفوع بهم دفعاً فلن يقرّروا الموت ولا يهمّهم تحقيق النصر؛ فهم يدركون أنّ الحاكم الذي دفع بهم إلى المواجهة هو ذلك الحاكم الذي شوّه كرامتهم ولم يُقدّر حُرماتهم، ولم يغفل عن سلب ثرواتهم، وعمل كلّ ما في وسعه على عدم تمكّنهم من ممارسة الحرّية، وفرّق بينهم فجعلهم شيعاً وأحزاباً، وجعل الجهل سائد بين أبنائهم، والمرض لا علاج له في البلاد، ومن يرفع صوته، لسانه يُقطع، كلّ هذا في الوطن سائد ومنتشر وغيره أكثر، ولذا كيف يمكن أنْ يحفّز المدفوع به للمواجهة ليكون متأهّباً لها، ومُقدِماً عليها، وفعّال في ميادينها!

فذلك الصحفي العراقي الذي رمى الرئيس الأمريكي جورج بوش بنعليه في بغداد لو لم يكن متأهِّباً للرمي عن إرادة ما رماه أمام أعين النَّاس من خلال شاشات التلفاز وأمام حرَّاسه وحرَّاس حرَّاسه والمدجَّجين والصحفيين الذين هم في محيطه يتساءلون مع الرئيس الأمريكي عمَّا حدث في العراق، وعمَّا يحدث من رمي الرامي في المؤتمر الصحفي الذي من بعد رمي النعل أصبح مؤتمراً موقَّراً.

وعليه: فإنَّ التأهُّب تنفيذاً للأمر لا تنفيذاً للإرادة؛ فأمره في دائرة الممكن غير المتوقّع مليء بالمفاجئات غير السّارة، ولهذا تأهُّب الجبر تأهُّب إكراه، وتأهُّب الإرادة تأهُّب رغبة، ولكلٍّ نتائجه المؤديّة للإقدام والمؤدّية للإحجام.

ولذا من يتأهّب للشيء بعد تهيّؤ وإرادة واستعداد يستطيع أن يُنفِّذ ما يشاء كيفما يشاء بحذاء أم بعكازٍ أم حتى بمسبحةٍ أو ساعة يدّ، دون أن ينتظر رأياً أو توجيهاً من أحدٍ.

ولأنّ لكلّ فعل ردّة فعل فبدون شكّ سيكون للتأهّب تأهّب إن تمّت المعرفة، ولكن إن لم تتوافر المعرفة فستكون المفاجئات سيدات الميدان والحاسمات للأمر.

فالنَّاس على مستوى المسؤولية بدون شكّ يستعدُّون في دائرة الممكن المتوقّع حيال إنجاح مهمّة من مهمّاتهم المكلَّفين بها أو المناطة بهم، ولكنَّهم في كثير من الأحيان لا يستعدُّون لغير المتوقّع ممّا يجعل المفاجئات تتكرّر أمامهم رغم الاستعداد والعُدّة والعتاد.

وعليه: فالاستعداد لا يكفي، ولا يمكن أن يكون ضامناً ومحقِّقاً للفوز والانتصارات، بل التأهّب وقوّة الدفع من بعده هو الذي يُمكِّن من ذلك، ومن يغفل عن التأهّب أهميّة وضرورة لا يستغرب إن حدثت أو طرأت المفاجئات ولا داعي لأن يعتدي ظلماً أو يتطرَّفَ في ردود أفعاله.

ولذا فالتأهُّب في دائرة الممكن التوقّع وغير المتوقّع قرار في زمن الأخذ به يُعدّ ساري المفعول في جعل العُدّة تحت أمر المتأهّب غير منقوصة، بل مُفعّلة للاستخدام متى ما يشاءها المتأهّب أن تكون متلازمة الحركة والوظيفة مع حركته أثناء المرابطة الميدانيّة. وبأسباب التأهّب الإرادي يصبح المتأهّب متحمّل للمسؤوليّة وما يترتّب عليها من أعباء جسام بعد الدفع لأداء المهام المرجو تحقيق غايات من ورائها.

ولذا فالنصر لا تُحقّقه المعدّات الحربيّة مهما تطوّرت، بل النصر عبر التاريخ يحقّقه من يقرّر مع التنفيذ أنّ قبول الموت في الميدان هو المطلب الرئيس، ولهذا الشعوب التي حرّرت أراضيها حرّرتها بهذا القرار

حتى ولو اتّخذت سلاحها الحجارة كما جرى في فلسطين التي اتّخذ شعبها البطل الحجارة سلاحاً وشعاراً حتّى خضع الإسرائيليون بها إلى الجلوس على طاولة التفاوض المباشر مع الذين تمكَّنوا بالحجارة من نيل الاعتراف والجلوس المتساوي على طاولة التفاوض.

وعليه: فالتأهُّب يتكوّن من مجموع العلائق القيمية الآتية:

. الانتباه، لِما يجب.

. الدراية، كيف يجب.

. اليقظة، حول ما يجب.

. الفطنة، لأخذ ما يجب.

. التحفُّز، تجاه ما يجب.

. الإصرار، كيفما يجب.

. الرغبة، في ما يجب.

. الحِرص، حيثما يجب.

. الوعي، بما يجب.

. التيقُّن، أنَّه يجب.

. التدبُّر، كما يجب.

درء المخاطر

يتّسم العصر الذي نعيش فيه بامتلاك القوّة حتى يمكن القول أنَّه أشبه بغابة كبيرة لا سيد فيها إلّا القوَّة، ممّا يجعل المعضلة الحقيقية سقوط كلّ المعايير التي من شأنها أن تكون سيدة وحاضرة بين النَّاس جميعاً، فالأخلاق والأعراف والقيم ليس لها مكان؛ فانتفاؤها يمنح القوّة الغاشمة المكانة المتقدِّمة، فتُختزل الحياة بهذه المفردة التي تقود النَّاس نحو نهاية

بائسة يراد منها الخنوع والذلّ والهوان، ممّا يكتنف الحياة تصورات بعيدة عن البيِّنة التي يمكن أن تكون للنّاس؛ فتسقط الاختيارات التي تمنحهم الحرّية في التعبير أو اتخاذ القرار أو المكوث داخل أيِّ دائرة يريدونها، وهنا تكون الوقاية عاملاً من عوامل النجاة الذي يكون من خلاله الحصول ولو على أدنى شيء وهو البقاء بعيداً بحرّية وكرامة عن يدّ البطش والجبروت؛ فالوقاية يرتسم فيها الانكفاء عن كلّ ما يسقط أوراق الحياة الكريمة ويبدّد الحياة، ويدخلها في متاهات لم تكن بالحسبان.

ولذا فإنَّ درء الخطر في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع يتطلّب عملية تحديث مستمرّة تكون مواكبة لكلّ التطوّرات الحاصلة في العالم في جميع الجوانب؛ فيكون التدافع والتّتابع المعرفي من الأولويّات التي تكون الشغل الشاغل، ذلك أنَّ أيِّ توقُّف أو تراجع يفتح ثغرات في هذا الحصن الذي يكمن وراءه كلّ قوّة يمكن أن تكون، وكذلك التّبعات التي تحدث، لها دور مهمّ في خلق حالة من الاستدراك لكلّ المنجزات التي حصلت؛ فتكون نقاط العودة متسارعة تبحث عن نقطة الصفر التي ينتهي كلّ شيء عند أعتابها، ويكون درء الخطر بكلّ تجلّياته حاضراً في مشاهد متعدِّدة يكمن فيها البحث عن تقوية الضعفاء الذين يمثّلون في حقيقة الأمر النقطة الأضعف، هذه النقطة يجب أن يكون لها مكان خاصّ يتناسب معها من أجل إعدادها إعداداً جديداً ينقلها إلى مكان جديد تستطيع أن تكون فيه قوّة فاعلة في الاعتراض على المظالم، هذا الاعتراض في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع يحيلهم إلى قوّة تنويرية جديدة يكمن فيها الرفض والتعبير الجديد المرتبط بحيثيات متناوبة يستشفُّ منها البحث عن الخلاص والابتعاد عن كلّ إهانة تهيّأ وتأهّباً للتدافع الحقّ، أمّا إذا لم يكن الأمر كذلك وارتضى الضعفاء بالمظالم

التي تلحق بهم، ولم يحرِّكوا ساكناً فلا داع أن يعترضوا على المظالم إذا ما لحقت بهم، ذلك أنَّ الحياة بكلّ تداعياتها تطرح كلّ الثنائيات التي يكمن فيها التحقّق على مستوى النَّاس جميعاً، إلّا أنَّ التمثّل لهذه الثنائيات وجعلها أمراً محتّماً دون محاولة خرقها أو تغييرها أو حتى البحث عن أسباب التغيُّر يعدُّ ضرباً من العبثية الحقيقية التي يكون ما بعدها خراباً مستديماً، وحتى لا يرتقي الإنسان فيها إلى الدرجة التي يجب أن يكون عليها وهي محاولة البحث عن حلٍّ لتأزُّماته المختلفة.

وهنا يطرح درء الخطر سمة اعتباريّة لمن يمتلكه، هذه السمة لا تأتي من فراغ؛ فهي مبنيّة على الإقدام الذي يمثّل الخطوة الأولى؛ فالنّكوص والتباطؤ في معظم الأحيان تكون نتيجته وبالاً؛ فالحياة في جميع جوانبها تسير ضمن إيقاع سريع من التطورات الهائلة التي تظهر يوميّاً، وكلّ يوم يختلف عن سابقه؛ فيكون الإلحاق والدفع سمة ثابتة لا يمكن التفريط بها، حتى أنَّ مفردة (درء الخطر) وما تعنيه لا يكون مدلولها في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع واحداً، إنّما يكون مدلولها متغيِّراً مواكباً للحياة ومتطلّبات مشبعاتها المتغيّرة والمتطوّرة عبر الزمن، ولذا فالتغيّرات المتعدِّدة تطرح سمة جديدة أو إحالات جديدة يكون الانفتاح فيها تابعاً لصيرورة متوالية، وهذا يخلق حالة من الإرباك في دائرة الممكن لكنَّه لا يدخل دائرة السلب فيها، بل هو يدخل في دائرة الإيجاب، ذلك أنَّ الإرباك أو حتى الشكّ المستمرّ يخلق حالة من التّتابع لكلّ ما يجري؛ فتكون الغفلة معدومة أو حتى لا يكمن وراءها تبعات لا ترتقي إلى مستوى الفشل الذريع، وبعدها يكون درء الخطر متجدِّداً مع الحياة ويكتسي دائماً بما يمنحه صلابة وبريقاً، هذا الأمر كلّه يدعو إلى بلورة أفكار جديدة قوامها الاتكاء على عناصر متجدِّدة يفوح منها التحديث الواقعي الذي

يبصر الفكر ويمنحه مديات بعيدة، هذه البلورة يكون من ورائها في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع خلق أساليب متعدِّدة ومتنوِّعة تكسب درء الخطر مرونة جديدة تضاف إلى ما هو عليه، ولذا فنحن نرى إنَّ ثوابت الحياة يمكن أن تتغيَّر أو تتبدَّل أو حتى أن يضاف لها ما يضاف وفقاً لِما هو متوقّع ولِما هو غير متوقّع، أي بحسب القراءة المستقبلية التي يكون فيها إجراء عملية تصحيحية لكلّ ما يمكن أن يُعدّ من الثوابت في دائرة الممكن.

ولأنَّ معارف الإنسان تحفّها المخاوف؛ فإنَّ الإنسان في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع يمكنه التكفير الذي به يتمكّن من درء الخطر، ممّا يجعله يسعى إلى ما يُمكِّنه من امتلاك القوّة، ذلك لمعرفته أنَّ كلّ ما يجري في العالم اليوم هو تدافع من أجل امتلاك أسباب القوّة المخلّصة من الخوف، وهذا ما نلاحظه يجري في أفغانستان الذي هو بأسباب خائف ومخيف (قوي وضعيف)، ولكن في مقابل ذلك لو كان الأمر بين قويّ وقويّ ألا يكون ما يجري اليوم لا وجود له ولانتفى العدوان؟ وكذلك إذا نظرنا إلى ما يجري في العراق كما قالوا أو ادّعوا أنَّ العراق أصبح يهدّد الآخرين، لو كان هذا الأمر حقيقة، هل يجري ما جرى فيه اليوم؟ وهكذا ما يجري الصومال؛ فهو بأسباب الضعف والخوف، ولذا فالضعيف دائماً معرّض لأن تلتهمه القوى من كلّ جانب؛ فهل يشكلّ الصومال خطراً نوويّاً حتى يكون مبرّراً للقوات الأجنبية أن تغزوه وتحتلَّه؟ ثمَّ بعد ذلك تتركه وَهْنًا في صراعات وفتن داخلية، كلّ هذه الأمثلة وغيرها كثير في العالم، لو كانت هذه الدول ومن همّ على شاكلّتها يمتلكون العُدّة أو أعدوا العُدّة مسبقاً قبل وقوع العدوان عليهم لكانوا في دائرة الممكن المتوقّع قد وقوا أنفسهم وتراب

وطنهم من العدوان الظالم والاحتلال الغاشم، ووقوا أعراضهم ووقوا ثرواتهم وحرّيّاتهم من الاعتداء والاغتصاب المتدافع بغير حقّ.

وعليه: كلّما كان هناك فراغ سياسي، أو فراغ اقتصادي، أو فراغ أمني، كلّما حفّز الآخرين الذي يمتلكون القوّة على ملئه، ولذا فإنَّ درء الخطر في دائرة الممكن يؤدّي إلى بلوغ الحلّ الذي يحفظ البلاد وسياستها واقتصادها ومجتمعها من الاعتداء والعدوان، ومن هنا فإنَّ إعداد العدّة واجب، بل هو أمر للعباد من الله تعالى مصداقا لقوله تعالى: {وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قوّة وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ}[25]، فكلّمة (أعدوا) تحمل في مفهومها ممّا تحمل من دلالة قوا أنفسكم وبلادكم وحدودها وما تملكون من ثروات وهويّة أمتكم من الاعتداء الظالم، فالوقاية كما يقولون خير من العلاج .

ولذا فإنَّ الاتجاه الوقائي هو درء الخطر في دائرة الممكن المتوقّع يستوجب العمل على تحقيق الأمن الغذائي وإلّا سيكون المجتمع معرّضاً للمجاعة أو الفقر أو الحاجة، وفي دائرة الممكن قد تكون القوّة قمحاً في مقابل قوّة نقدية لشرائه، وفي دائرة الممكن من يمتلك القوّة المالية بإمكانه أن يتعاقد مع الذين يستزرعون أراضيهم قمحاً لسنوات، ولكن في دائرة غير المتوقّع إذا ما احترق القمح أو أُحرق وفقاً لسياسة من يمتلك القوّة تصبح عقود الفقراء كما هو الحال في روسيا التي احترق فيها القمح في هذا العام 2010م، تصبح عقودهم في مهبّ الريح، ويصبح ما يمتلكونه من نقود لا يشبع حاجاتهم من الطعام، ولذا من أراد وقاية من هذه المخاطر وما يماثلها فعليه أن يستزرع أرضه قمحاً أو يستزرع بدلاً نافعاً،

[25] – الأنفال 60 .

وإلّا سيكون خير من يحافظ على ضعفه الذي يجعله في حاجة لمن يمتلك القوّة التي بها قد يساوم على حرّيته وحرّية بلده وما يتعلّق به من أمر، ممّا يحفّز الأقوياء إلى التدافع من أجل الاستفادة من خيرات الوطن وثرواته المتعدِّدة والمتنوّعة.

إذن الذي يمتلك القوّة الغذائية بفائض يمكن تصديره للذين لا يمتلكونه سيظل مخيفاً للذين هم في حاجة إلى استيرادها خاصّة إذا قرّر حرمانهم منها بأسباب احتراق القمح أو بأسباب أخرى، منها الضغط من أجل تقديم الكثير من التنازلات على حساب الثرّوة أو الحرّيّة والكرامة، وهنا سيظل الضعيف ضعيفاً في هذا الاتجاه إلى أن يتمكّن من امتلاك مقاليد القوّة التي تجعله منتجاً مماثلاً للذي كان يحتكر الإنتاج ويهدّده بين الحين والحين، وسيظل المخيف مخيفاً إلى أن يمتلك الخائف حرّيّته وثروة وطنه ويتحوّل من خانة الاستهلاك إلى خانة الإنتاج حينها يدخل في إعداد العدّة، ويصبح مرهباً للذين كانوا يعتقدون أنَّهم وحدهم القادرون على الإنتاج واحتكاره، وحينها يُحسب له ألف حِساب ويُعتبر ويُقدّر ويتمّ الاعتراف به مع فائق الاحترام.

وعليه: فإنَّ اتجاه درء الخطر يمثّل قوّة ردع في مواجهة كلّ ما يمكن أن يحدث على المستوى المتوقّع وغير المتوقّع، هذا الاتجاه لم يكن بعيداً عن الفكر القديم ضمن رواسبه الأولى، بل كانت بدايته حاضرة فيه، فالبناء القديم للمدن يحيل إلى وجود نظرات استشرافية منحتهم تخطيطاً واعياً للمدن حين يشرعون ببنائها؛ فالأسوار التي تحتضن المدن هي جزء من البناء الفطري العام الذي يكتنف النَّاس في كلّ زمان ومكان؛ فالبحث عن درء الخطر كان حاضراً في كلّ لبنة يضعونها مجسِّدين بذلك قيم المعرفة التي يجب أن تكون وإن كانت الإمكانيات العامّة بكلّ جوانبها

متواضعة لا ترقى إلى مستوى الطموح، إلّا أنَّ هاجس درء الخطر كان دائماً حاضراً.

إذن من لم يفكّر فيما يُفكِّر فيه أكثر من مرّة؛ فلا شكّ أنَّه سيكون في دائرة الممكن معرّض لِما هو متوقّع ولما هو غير متوقّعٍ، ومن لم يقِ نفسه من المفاجئات لا يستغرب إنْ ألمَّ به ما ألمَّ.

*****

التخويف والإرهاب والتطرّف

أنَّ من يقوم بدور المخيف يفهم أنّه بهذا النمط من السلوك أفرز جبهة من الخائفين الذين يتربّصون بدرء الإخافة، وهذا دليل أنّه أوجد على أرضية الواقع عدداً من الأعداء الذين يتربّصون به من أجل منع مظاهر التخويف من النيل منهم، ولكن لو فكَّر المخيف في غير ذلك، إلّا تكون الطمأنينة هي البديل الأنسب والأفضل الذي يبعد عن الأذهان التفكير العدواني الظالم؟

وإذا ما تحقّق ذلك، ألا تكون السيادة بدون منافس هي للعلاقات المتوازنة المبنيّة على الاحترام بين الأنا والآخر؟ ممّا يجعل الخوف يختفي ويُنزع انتزاعاً من الصدور التي ضاقت به أحقاب من الزمن.

ولذا فالإرهاب الناتج من إعداد العدّة بدون شكّ يجعل من كان مخيفاً واقفاً على الحدود وهو يحسب في نفسه ألف حِساب لِما يراه من عُدّة مرابطة على الطرف المواجه له، أمّا الذي أعدَّ العدَّة ووقف عند هذا الحدّ أنَّما يقصد من إعدادها أن يمنع العدوان، ولكنَّ سيطرت الخوف على الجماعات أو المجتمعات من خلال سياسة التخويف من الأقوياء للضعفاء سيترتّب عليه ولا شكّ البحث عن حلّ، وربما أنْ يكون الحلّ

منطقيّاً عادلاً، وربما يكون الحلّ بالتدافع اعتداءً أو فداءً أو تفخيخاً أو أيِّ سلوك يعدّه البعض خارج دائرة المنطق غير المتوقّع.

وهكذا فإنَّ الإرهاب من حيث المفهوم لا يتداخل مع سلوكيات الاعتداء والإجرام والتفخيخ واختطاف النَّاس والإهلاك على الإطلاق، بل هو يتقاطع معها في أنَّ الإرهاب مانع للاعتداء، ويدعو إلى منع العدوان في كلِّ مكان وأيِّ زمان، بينما العدوان سلوك فاعل يهدف إلى إيقاع الأذى بالآخرين، ويدعو إلى أفعال عدوانية ويحث عليها.

وهنا فالفرق كبير بين المُرهب والمخيف؛ فالمُرهب هو الذي يمتلك القوّة ويتحكّم في مقاليد الأمر ولم يستخدمها في أيِّ مظهر عدواني سوى الردّ على العدوان كلّما حدث، وهو الذي يمتلك القوّة لكي لا تسود المغالبة والمظالم بين الناس.

أمّا المخيف في دائرة الممكن المتوقّع هو من يعدّ العُدّة بهدف التدافع اعتداءً على حقوق الآخرين وأوطانهم وثرواتهم ظلماً، ولذا فكلّ من يُعتدىَ عليه ظلماً سيظل خائفاً من الذي يشكّل خطراً عليه، ولهذا لم يكن الخوف من العُدَّة التي تُرهب، بل الخوف من استخدامات العُدّة بغير حقّ.

إذن امتلاك القوّة يجب تحقّقه في الأفراد والجماعات والمجتمعات، على أن يكون امتلاك القوّة من أجل تعادل الأطراف على مركز الاتزان المعياري الذي كلّما تكرّر المقياس به كانت النتائج المتوصّل إليها هي كما هي، من أجل الجميع، لا من أجل مغالبة طرف على طرفٍ، وبهذه النظرة الإنسانيّة يختفي الخوف خاصة عندما يرى الأنا الآخر أنَّه لم يعدّ يشكّل خطراً عليه، وتنتهي من بعده مظاهر الإخافة التي تورِّث الظلم

والعدوان، إلى جانب أنَّها ستبذر في النفس الإنسانية بذور العداء التي من الصعب اقتلاع جذورها.

ولو تسنّى أن نسأل اليابانيين الآن وبعد حوالي أكثر من ستّين سنة من استخدام أمريكا للقنبلة الذرية على هيروشيما وناجازاكي، وبعد التقارب الحاصل بين الحكومتين ومنذ زمن بعيد، هل يرون أنَّ أمريكا صديقة أم عدوة؟ فلا شكَّ أن كثيراً من المواطنين اليابانيين لم ولن ينسوا عدوان أمريكا عليهم، وكذلك كلّ الشعوب التي تعرّضت للاحتلال تبقى تتذكّر تلك المذابح والمقابح والجرائم الإنسانيّة كما هو حال ما يفعله اليوم اليهود في فلسطين، وكما هو بالأمس حال الإيطاليين في ليبيا والصومال، وحال الانجليز في مشارق الأرض ومغاربها، وحال فرنسا في أفريقيا، وعلى وجه الخصوص جرائمهم النّكرة في الجزائر، وكذلك اليوم يشهد العالم آلاف المشاهد التدميرية والقتالية والتخريبية التي تجري تحت مظلّة ما يُسمّى بالقوات الدولية لحفظ السلام في أفغانستان والعراق والصومال.

إذن سيبقى النسيان بعيداً ما دامت ذاكرة الإنسان والتاريخ ناطقة بما للتخويف والإخافة والاعتداء والعدوان من أثر مؤلمٍ في النفوس.

إنَّ المخيف الذي يمتلك القوّة في دائرة الممكن والنسبية ليُخيف بها الضعفاء (أصحاب الحقوق) إنْ ظنَّ أنَّ الخائف سينسى ويصمت على ما يلمّ به، ومن قبله ألمَّ بآبائه وأجداده من مآسي وآلام؛ فهو في دائرة غير المتوقّع سيجد نفسه مخطئاً وسيكتشف يوماً أنَّ الجروح الدامية لا يكفّ نزيفها إلّا بتحرير الأرض وبالإصلاح والتعويض المُرضي للذين ظُلموا أيام الاحتلال والاستعمار بغير حقّ.

وعليه فإنّ مقولة: (الخوف دائماً يجعل من الخائف مستسلماً للمخيف) مقولة باطلة، ومن يظن غير ذلك سيجد الزمان كفيل بإظهار الحقيقة،

ولهذا لن يؤكل دَيناً مادام ورائه مطالبين؛ فالخوف في دائرة الممكن غير المتوقّع هو الذي يجعل المخيف يقبل الإقدام على فعل أيِّ شيء حتى ولو كان انتحاراً أو فداءً كما فعل محمّد البو عزيزي في تونس بمدينة سيدي بوزيد الذي حرق نفسه بأسباب قمع غير مبرّر من السلطات الحكومية التونسية في عهد الرئيس زين العابدين بن على، ممّا جعل عربة الخضار اليدويّة تقلب النظام برمّته بثورة 14 يناير 2011م ثورة شعبية عارمة جعلت الجميع يتدافعون لأخذ ثأر كرامة قد جُرحت؛ فكان الحرق رسالة مفتوحة لكلّ الحكومات الظالمة في العالم بأنَّ مصيرها سيؤول إلى ما آل إليه مصير النظام التّونسي الذي هُزت أركانه وهُدت بدفع الحقِّ للباطل وزهقه.

وهنا فالعلاقة بين الخائف والمخيف علاقة لا ثقة تسندها، بل الذي يسندها بوضوح هو العمل على كسب الوقت؛ فالزمن بالنسبة للخائف كفيل بترّويض الطغاة، وكفيل برمي الجُبن في زبالة التاريخ، وكفيل بامتلاك القوّة لمن يسعى لامتلاكها، وكفيل بتغيير الأحوال من الغفلة إلى الفطنة والصحوة، وكفيل باسترجاع الحقوق، وكفيل بإلحاق الانتقام من الذين يظلمون، {فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ}[26]، وقال تعالى: {وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ}[27].

ولأنَّ الخائف يعلم جيداً أنَّ الخوف مؤقّت؛ فهو لم يكن متسرّعاً ولا مستعجلاً، بل لثقته بأنَّ اليد التي امتدّت عليه ولا يستطع قطعها ليس له من بدٍّ إلّا أن يُقبِّلها إلى أن يستطيع. وعندما يستطيع عُدّة وقدرة واستعداداً سيكون الإعلان عن ذلك بالنسبة له ضرورة، وستكون المعادلة الجديدة

[26] إبراهيم 47.

[27] إبراهيم 42.

مؤسّسة على ردِّ الاعتبار ونيل الاعتراف من الآخر الذي كان غافلاً عن حقيقة من أخافه ظلماً، وإن لم تكن الاستجابة المرضيّة ستكون المواجهة معه حتمية.

وعندما يكتشف الذي كان مخيفاً بأنَّ الخائف قد امتلك القوّة المرهبة، سيرتهب، وحينها سيأتي مسرعاً إلى تقديم التنازلات للآخر حتّى يتمَّ تعادل كفتي الميزان دون أن تُرجَّح كفّة على كفّة.

وعليه فإنَّ الإخافة لا تولِّد خائفين، بل تولّد المتمرِّدين والغاضبين والثائرين، ولهذا عمر الظالمين قصير؛ فلا يخيف، بل الذي يخيف أن لا يَعدَّ الخائف العُدّة التي بها يُدفع لإرهاب المخيف واقتلاع الخوف من جذوره.

إذن مقولة الخائف والمخيف هي استثناء وليست قاعدة؛ فالقاعدة هي: (تبادل الثقة طمأنة)، ولذا تبقى القاعدة ويتغيّر الاستثناء الذي يفترض أنَّ الإخافة لا تولّد إلّا خائفين مستسلمين، ولم يفترض أنَّها ستولِّد متمرِّدين ثائرين متأهبين للردِّ والدفاع عن النفس، ومفكِّرين بشتى الوسائل لإيقاع أكبر الضرر بالمخيف إن لم يقبل بالوقوف عند حدّه.

والمثال الحي لإظهار العلاقة بين الخائف والمخيف هو ما يجري في هذه الأيام بين الغرب وبين إيران التي تسعى لإعداد العُدّة لمواجهة التخويف المتزايد تجاهها باستخدام القوّة من قِبل الغرب تلميحاً وتصريحاً، وفي مقابل ذلك إيران تعلم أنَّها لو أعدَّت العُدّة القتاليّة واستعدَّت وتأهبت ورابطت فإنَّ الخوف بالنسبة لها سينتهي، ومع أنّ العدوان على إيران في دائرة الممكن المتوقّع لن يحدث، إلّا أنَّه في دائرة غير المتوقّع ممكن الحدوث، ولهذا فالمواجهة بين الغرب وإيران ممكنة من حيث سباق الإخافة والتخويف المحتدم بين الطرفين اللذين أحدهما يعمل على رفع

سقف الإخافة، والآخر يسعى لامتلاك القوّة التي تردع المخيف وتوقفهُ عند حدّه.

ولذا فعلى الذين يعتقدون أنَّ التخويف هو الحلّ، عليهم أن يعرفوا لو كان التخويف حلّاً لما كانت أحداث 11 سبتمبر ضربة قاسمة في قلب الولايات المتحدة الأمريكية، وعليهم أن يعرفوا أنّ الخائف سيظل دائماً متربِّصاً بالمخيف يُقبِّل يديه إلى أن يتمكَّن من قطعهما. لذلك فإنَّ أحداث سبتمبر ومهما كانت ألوان طيفها هي رد فعل خائف من مخيف.

فالولايات المتحدة الأمريكية قبل أحداث 11 سبتمبر كانت في دائرة الممكن المتوقّع ترسم الخطط لمواجهة أي اعتداء متوقّع من قبل الاتحاد السوفييتي أو أيِّ دولة نوويّة، ولم يكن الخوف لديها متوقّعاً من اعتداء داخلي، ولهذا كانت لها المفاجئة بضربات قاسمة في نيويورك والبنتاجون وآماكن أخرى جنِّبت لحدٍّ ما.

وهكذا العالم كلّه قبل أحداث 11 سبتمبر كان في رسم استراتيجياته وخططه مراعياً لكلّ ما هو متوقّع في دائرة الممكن، ولكن الآن أصبحت دائرة غير المتوقّع ذات ضرورة في رسم السياسات والخطط والاستراتيجيات؛ فمن يغفل عنها ليس له بدٌ إلَّا مواجهة المفاجئات وحينها لا داعي للاستغراب.

ولهذا في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع لن تكون نظرية الإخافة حلّاً، بل أنّها نظريّة لاشتداد التأزُّمات، وإن لم يُنزع التخويف من عقل المخيف؛ فلن يُنزع من ذهن الخائف تقبيل اليدين من أجل أن يُقطعان.

إنَّ نظرة المخوِّف ترى أنَّه بحاجة إلى تجويد ملامح التخويف وتقويتها من خلال استعراض أكبر كم من صور الاعتداء والبطش والظلم، ولهذا فالولايات المتحدة الأمريكية لم تقم بضرب عناصر من القاعدة ردّاً على

أحداث سبتمبر فحسب، بل قامت بما هو أكبر من ذلك تهديداً ووعيداً، كما جاء على لسان رئيسها آنذاك جورج بوش (من لم يكن معنا فهو ضدّنا)؛ فكان احتلال العراق واحتلال أفغانستان، مع وافر أساليب التخويف والإيماء بالعصا الغليظة؛ فهي في دائرة المتوقّع كانت تعتقد أنَّ الشعب العراقي سيلاقيها بالهتافات والزغاريد والورود، وها هي اليوم في مواجهة تفاجئ بغير المتوقّع؛ فتقرّر الخروج.

إذن نظريّة التخويف تجاه الضعفاء من ميزاتها أنَّها كلّما أزداد التخويف شِدّةً حفّز الخائفين على قبول التحدّي وحفّزهم على التمرُّد والثورة حتى امتلاك القوّة التي بها يُرهب المخيف ويقف عند حدّه أو بها يرحل من على سدّة الحكم أو أن يرحل بعد احتلال، وهنا يكمن الحلّ في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع، ومن ميزاتها أيضاً أنّ النتيجة التي سيتمّ التوصّل إليها هي حذف كلمتي (خائفٍ ومخيفٍ) من القاموس الفكري، ومن بعدها لن يكون على أرض الواقع:

. مستسلم مترقّب لتلقّي الضربات.

. مُقدِم على تقديم المزيد من أفعال المظالم.

. متنازل عن حقوقه من أجل اتقاء المخوّف.

. مغيّب عن أداء واجباته وحمْل مسؤولياته.

. متأهب للخوض في تحقيق أفعال المظالم.

. طاغية متحكّم في أمور النَّاس كرهاً.

. توريث لقمة سلّم السلطان مدى الحياة.

. إقصاء من المشاركة الفعّالة في إدارة شؤون الوطن.

وبتفحّص هذه الأنماط لاشكَّ في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع أن يكون التفكُّر والتذكّر والتدبُّر خير من يقود العقل الإنساني إلى الأخذ بما

يُخلّص من الخوف والتخويف والحرمان، وإن لم يصل عقل الإنسان لتقدير ذلك واعتباره سيجد الأنا نفسه بامتلاك الآخر للقوّة مرتهباً، وهو مضّطر لتقديم التّنازلات التي بها يتمّ الجلوس على طاولة التفاوض والتفاهم والتفّهم، ولذا لا يمكن أن تنتهي التأزّمات السياسية إلّا بالدفع الحقّ.

إذن عندما يعرف المخيف أنَّ الخائف لا يخاف الموت، فبماذا سيخفه؟

يقول جيمس ماتيل الذي كان رئيساً لطاقم الموظفين بمكتب الخارجية الأمريكية للمحاسبة والشفافية ببغداد (الخوفُ هو الخيط المشترك الذي يَنْسجُ الحركاتَ السياسيةَ العَنيفةَ سوية، هو لَيسَ الحافز الوحيد وراء العنفَ السياسيَ، ولا بالضرورة الأكثر وضوحاً، لَكنَّه عملياً دائماً هناك. حينما نَسْألُ لماذا يَكْره الناسَ، أَو لِماذا هم راغبون في القَتْل أَو المَوت من أجل قضية ما، الجواب دائماً .... الخوف).

وهنا يمكن القول إنَّ المؤمن لا يخاف الموت، بل يخاف الظلم والفساد والتجبّر والتكبّر واحتلال الوطن واستغلال ثرواته بغير حقّ؛ فالمؤمنون يعتقدون أنّ الموت حقّ، ويعتقدون أنّ الأحياء لن يموتوا قبل أن تنتهي أيام أعمارهم، ولهذا فهم لا يخافون الموت باعتبار أنّهم لن يموتوا إلّا إذا كانت أيامهم التي أعدّها الله لهم قد انتهت، أي أنَّهم يؤمنون أنّ الحرب والاقتتال لا ينهي الأيام والأعمار إذا لم تكن عند الله منتهية، {فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ}[28]، ولهذا يتدافعون لخوض الحروب إذا ما كُتبت عليهم كرهاً بوافر الاستبسال، وإذا قرّروا مواجهة الذين اعتلوا سدّة حكمهم كرهاً من الطغاة المتكبرين والظالمين والمفسدين

[28] النحل 61.

أسقطوهم وتمكنوا من ممارسة الحرّيّة، وإذا ما انتكست لأيٍّ سببٍ فهم قادرون على الثورة والانقضاض من جديد.

وهكذا الكثير من العقلانيين يعدُّون الموت واقعاً لا مفرَّ منه، أمّا الخوف فأمره لم يكن مثل أمر الموت؛ فلخوف يكون من أمور أخرى منها الإلغاء والتحقير والتهميش أو التسفيه أو التغييب والإقصاء أو احتلال البلدان والأوطان والاعتداء على أعراض الذين لم يمتلكوا القوّة، الأمر الذي يفضي إلى التفكير بالتخلّص من مصدر التهديد بكلِّ الوسائل الممكِنة في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع.

ولذا فالكلّ يسعى للتخلّص من الخوف، أي أنّ كلّ الأطراف خائفة من الخوف، ممّا يجعلهم يسعون إلى التخلّص منه وبكلّ الوسائل والأساليب؛ فالخائف هو المستشعر بالخوف، ويريد أن يتخلّص منه بالقضاء على مسبِّباته، ولذلك يرى أنَّ العدوان على المُخيف ربّما يُخرجه من حالة الخوف إلى حالة الاطمئنان؛ فالخوف شعور يعبّر عن عميق المعاناة المسيطرة على الإنسان؛ فيشلُّ رغباته في التفكير ممّا يجعل الإنسان في دائرة التوتّر والقلق المتَّصلين، من أجل البحث عن حلٍّ يفضي للوصول إلى حالة الاطمئنان المنشودة، الأمر الذي يوجّه السلوك إلى دائرة الممكن للإقدام على الفعل المتوقّع والفعل غير المتوقّع بكلّ دفع أو تدافع.

إنَّ المخيف بدون شكّ يعرف أنَّ الخوف شعور لدى كلِّ الكائنات؛ فما بالك بالبشر، إنّه شعور قوي يُحفّز على اتخاذ قرار المهاجمة للدفاع عن النفس، دفاعاً شديداً واضح المنهج ومعلوم النتائج، أو دفاعاً هائجاً هستيرياً ينتج ضرراً ربما يتجاوز حدود المهاجم أو المتدافع إلى غيره وما هو أبعد منه.

ولأنَّ الأمر كذلك فلماذا لم يلتقِ الخائف والمخيف لفكّ الفتيل؟

نقول:

الفتيل لا يمكن أن يُفكّ إلّا بالتقاء أيدي المخيفين بأيد الخائفين، ولكن هذا الأمر لن يتحقّق إلّا إذا امتلك الخائف القوّة الفاعلة عُدّة وإعداداً وتدريباً ومهارة وتأهّباً، حينها يعرف المخيف أنّ زمن تخويفه قد ولّى إلى النهاية.

قال تعالى: {لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ}[29].

يُفهم من هذه الآية الكريمة: أنَّ كفّة الصدام قد تعادلت؛ فلم يعدّ وجود لخائفٍ ومخيف، بل الوجود لطرفين هم على القوّة التي بها قد تحقّق فعل الإرهاب؛ فالمؤمنون من جهة هم الذين امتلأت صدورهم رهبة من الله تعالى، والذين لا يفقهون هم الذين امتلأت صدورهم رهبة من الذين أمنوا.

ومع أنّ الله هو أشدّ رهبة، إلّا أنَّ الذين لا يفقهون عندما رأوا قوّة الذين أمنوا أرتهبوا؛ فاعتقدوا أنَّها أشدّ رهبة من رهبة الله، ولكن الذين أمنوا يؤمنون بأنّ رهبة الأعظم جلّ جلاله هي الأعظم، ولو أدرك الذين لا يفقهون أنّ الله هو الشديد لآمنوا أنّ الله أشدّ رهبة.

ولهذا فإنَّ إعداد العدّة هو الذي يُرهب من لا يعترف ولا يقدّر الآخرين ويقفه عنّد حدّه، وإنْ لم يقف عنّده سيُلقَّن درساً يعيده إلى الذاكرة التي تُمكّنه من الاعتراف بالآخر وتقديره.

ولذا فإنَّ إعداد العدّة الذي يُرهب الأعداء هو واجب الطاعة، طاعة لأمر الله تعالى: {وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قوّة وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآَخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ}[30].

---

[29] الحشر 13.

[30] الأنفال 60-61.

ومن يريد لمشكلة التطرُّف السياسي حلّاً؛ فعليه أن لا يغفل عن أهميّة الاعتراف المتبادل بين الأنا والآخر على ممارسة حقوق غير منقوصة، وواجبات تؤدّى بإرادة، ومسؤوليات تُحمل دون تردّد، وإن لم يتمّ ذلك وفقاً لعقدٍ اجتماعي فإنّ التدافع إلى المواجهة والتطرُّف سيكون هو البديل دون غيره.

فالأوامر القهرية والإقصائية والإذلالية بغير حقّ سواء أكانت على مستوى أفراد الأسرة، أم مجتمع الدولة، أم شعوب العالم وحكَّامه، لا تُقبل، بل الرفض يقابلها وبكلِّ شدَّة، وإذا ما اشتدَّ العِنَاد مواجهة بين الأطراف أصبح التطرُّف أو الثورة ملجأ لإيجاد الحلّ، لكن عندما تسود علاقات المودّة والتسامح والتقدير والاعتبار بين النَّاس لن تكون هناك بيئة صالحة لغرس بذور التطرُّف فيها، حتى إن غُرست من أيِّ كان فأنّها لن تَنبُتَ لعدم صلاحية البيئة لإنباتها، ولكن إن تغيَّرت تربة البيئة بتربة أخرى صالحة لانْ تنمو فيها بذور التطرُّف، فالأمر هنا لن يعود إلى البيئة بقدر ما يعود إلى الذين كانوا سبباً بتغيير تربتها من تربة محبّة ومودّة وتآخٍ وتوافق وتكيُّف وتعاون إلى تربة صالحة لأن تمتصّ دماء المتطرِّفين الذين فضَّلوا الموت قيمة على قيمة الحياة.

ولأنّه في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع لا هويّة ولا حدود للتطرُّفَ؛ فهو كما يمتدّ في تدافعه تجاه الإطاحة بالحكام الضالين؛ فكذلك يمتدّ تجاه ملاحقة المنظمات والهيئات والجمعيات والمجالس الدولية التي إنْ لم تكن قاسماً عدلاً مشتركاً لدول العالم وشعوبه وأفراده؛ فستواجه بأعمال التطرُّف؛ فالظلم لا يُقبل من أيِّ كان، ولهذا في دائرة الممكن لا استغراب إن وُجِّهت ضربات للمنظمات الدولية من قِبل من شَعرَ بالظلم أو الانحياز ضدّ قضاياه العادلة.

فعندما تكون الهيئات والمنظمات والجمعيات والمجالس الدولية مؤسّسات لنفوذ القوى الكبرى على حِساب بعض الأمم والشعوب أو بعض البلدان والأوطان تصبح سياسات وقرارات هذه المنظمات الدولية منحازة، ممّا يجعلها طرفاً وليس ميزان عدل لتوازن العلاقات الدولية بين الأمم والشعوب؛ فانّ كانت كذلك؛ فليس لها بدّا إلّا أن تقبل ما يترتّب على أفعالها من ردود أفعال تمتدّ من المعارضة والتحفُّظ إلى التشدّد والتطرُّف، ولهذا كانت الأمم المتّحدة هدفاً من أهداف المتطرّفين في بقاع كثيرة من العالم، ومن ذلك ما حصل في العراق حيث وُجِّهت الضربة الأولى إلى الأمم المتحدة وكأنّها طرفاً من أطراف النزاع، ولذا فمن يضع نفسه طرفاً أو يُسخَّرَ طرفاً سواء أكان يدري أم لا يدري فعليه بقبول دفع الثمن من أجل الحلّ.

******

الفكرة تقتنص حلّاً

الفكرة نُضج تدبّري تحمل في أحشائها حلّاً، في مقابل الخوف دائماً يبحث عن حلٍّ؛ فالخوف يثير العقل تفكّراً وتذكراّ وتدبّراً حتى يقتنص الفكرة التي فيها يكمن الحلّ، ولذا لن يكون الخوف آمناً إلّا في الفكرة المقتنصة حلّاً.

فالفكرة تحملها الكلمة بين مرسلٍ ومستقبلٍ، وهي في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع تحمل قضيّة تقدِّم حلّاً يخرج من التأزّمات أو يُدخل فيها؛ فكثير من الأسوياء والعلماء والمفكِّرين العظام يَجدّون في إنتاج الفكرة التي تحمل حلّاً يُخرج من التأزمات، والبعض الآخر يكيد أو يمكر أو يحسد ظلماً؛ فيُسخِّرون فكرهم وما يمتلكون أحياناً من أجل إشعال نار فتنة يعتبرونها حلّاً. فما جرى في الصومال من تدخّل أجنبي كان مؤسّساً على فكرة تحمل حلّاً لأزمة من وجهة نظر المتدخّلين الأجانب، ثمّ بعد أنْ لاقوا المقاومة الشديدة من أبناء الصومال المتدافعين على قبول الموت في سبيل تحرير تراب وطنهم، جاءت فكرة الانسحاب ونُفِّذت كونها تَحِلَّ حلّاً مؤسّساً على فكرةٍ كلّما اشتدّت التأزّمات فُرجت؛ فاشتدّت التأزمات ولكنّها لم تُفرج بعد بأسباب الفكرة المتجدِّدة التي ترى في اشتداد التأزّمات حلّاً.

وفي دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع الفكرة تتعرّض لمواجهة الفكرة، ممّا يجعل نيران الاقتتال والفتنة كلّما انطفأت اشتعلت من جديد وعلى وجه السرعة؛ فالوطن عندما لا يكون الرأي فيه مؤسّساً على فكرة حلّ التأزّمات لا يمكن أن يأمن مواطنوه. وإن لم يشتدّ الخوف في نفوسهم على مستقبل أبنائهم ووطنهم وحرّيّتهم فلن يبلغوا حلّاً يجمع شتات أبناء الأمّة إرادة في ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمْل المسؤوليات الوطنيّة سياسةً واقتصاداً واجتماعاً.

وما جرى في العراق كان في دائرة الممكن المتوقّع مجرّد فكرة تحمل حلّاً في دائرة المتوقّع من وجهة نظر الآخر مع مشاركة بعض من أبناء الوطن، نُفِّذت الفكرة التي ترى أنَّ القضاء على الرئيس السابق صدام حسين وحزب البعث هي الدافعة للحلّ، ولكن مع أنّ حكم الإعدام قد نُفّذ في الرئيس صدام حسين بعد احتلال البلد، وحُرم حزب البعث من المشاركة في السلطة، إلّا أنَّ التأزُّمات في دائرة غير المتوقّع أزدادت شدّة على الوطن والمواطنين؛ فالذين لم يكونوا آمنين في عصر صدام حسين لا زالوا غير آمنين، ثمّ أزداد إليهم آخرون من الذين كانوا آمنين في عهده؛ فأصبح الجميع غير آمنٍ حتى كتابة هذا المؤلف، ثمّ أضيف إليهم عدداً جديداً من الشباب الرّافضين للفساد والتغييب والإقصاء والثائرين على كلّ الرؤوس في الحكومة العراقيّة، ومع أنّنا نأمل أن يأمن شعب العراق وترابه، إلّا أنَّنا نرى معطيات التأزُّم تظهر بين الحين والحين، من خلال ما نراه من فِرق انتحاريّة، وتفخيخ فردي، وقطّاع طرق، ومجاهدين ومناضلين، وحزب بعث على أرض الواقع لا ينبغي تجاهله، وسلطة متعدّدة الجنسيات، وحكومات في حكومة، ونفوذ مع تدافعات إيرانية، في مقابل نفوذ وتدافعات أمريكية وجنسيات متعدّدة، وتدافعات وتدخّلات أخرى ملحوظة وغير ملحوظة من سوريّة ومن غيرها، ومستقبل للتدخل والدفع التركي، وصراعات طائفية سُنّة وشيعة، عرباً وأكراداً، وديانات متعدّدة من عبدة الله إلى عبدة الشيطان وأخرى كثيرة، إلى جانب حدود غير آمنة بين طامع ومطموع فيه (غير متحكّم في أمرها) وثروة مبعثرة في مواجهة ديون دوليّة، هذا من وجهة نظر المتوقّع السالب، أمَّا من وجهة نظر المتوقّع الموجب فإنَّ الثورة الشعبية في العراق وحدها قادرة على حسم الصراع من أجل الوطن وحرّة المواطنين، ولذا لن تفلت العراق

من المواجهة مع (الفيسبوك) ممّا يجعل الحسم في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع آتي لا شكّ في ذلك ولا داعٍ للاستغراب.

ولذا لن يفلح استنساخ الفكرة المنفَّذة في الصومال، التي بها يتوقّع أنْ يتمّ انسحاب أمريكي تعقبه صدامات واقتتال بين تلك التركيبة المبعثرة في غير حبّ الوطن. الوطن واحد، أمّا الشعب بما هو عليه وكأنَّه ليس بواحد، ممّا يجعل الثوار القادمون من كلِّ أرجاء الوطن العربي يتساءلون:

. أين الخوف على الوطن؟

. أين الحرص على الهويّة المهدّدة بالطمس والتقسيم؟

. لماذا لا يتمّ التفكير الجمعي؟

. هل هذا التدافع إلى العراق هو من أجل شعب العراق أم أنّه تدافع الفكرة المرّسخة لاغتنام الفرص المتعدّدة الدوافع؟

بكلِّ أسف فالأمر مُعسّر لا ميسّر، ذلك لأنّ المواجهة هي سيدة الميدان بين الفكرة والتأزُّمات؛ فالفكرة كلّ يوم تولّد فكرة في مقابل التأزّم كلّ يوم يولّد تأزمات.

وإذا نظرنا إلى خريطة الفكرة في أقطار الوطن العربي، نلاحظ في دائرة المتوقّع السالب مكامن وأماكن التأزُّمات على وجوه مواطنيه وعلى تضاريسه وجباله وسهوله ووديانه وشواطئه وأنهاره المغرية للآخر الذي نظر إلى أهميّة وضرورة انفصال أقاليم جنوب السودان عن أقاليمه الشمالية وعمِل على ذلك حتى تحقّق الانفصال، مع وافر تقديره لِما يجري في إقليم دار فور من نزاعات وصدامات واقتتال بين الأخوة مع رغبة الغرب وشدّة مطالبتهم بتسليم الرئيس البشير للمحاكمة خارج تراب وطنه، وكأن الوطن لم يلد من يميّز بين حقٍّ وباطلٍ ليحكم، ومع ذلك نلتمس للديمقراطية عُذراً.

ولأنّ فكرة تقسيم الوطن مجسّدة في خطّة؛ فلا داعٍ لقلق المواطنين ولا داعٍ للخوف؛ فكلّ شيء آتٍ، ولكن لن يأتي قبل وقته؛ فما يجري اليوم في اليمن السعيد لا هدف من ورائه إلّا إبعاد السعادة عن أهله ليكون يمناً بِلا سعادة؛ فيا ليت أهله يفيقون لكي تبقى السعادة مِسك ترابه وعطره الفوّاح، ولكن لن تكون إنْ لم يستوعب فيه الأنا الآخر ويجلسان سويّاً بتنوّعاتهم الفكريّة والثقافيّة دون أن يغيَّب أو يقصي أحد أحداً، ومع ذلك لم نغفل عن أهميّة القبيلة في القرن العشرين، ولن نغفل عن أهميّة وحدة الوطن في القرن الواحد والعشرين؛ فزمن القبليّة في دائرة الممكن المتوقّع الموجب لن يكون أبداً على حساب التمسّك بالوطن ووحدته، ولغة ومنطق (الفيسبوك) وحده كفيل بحسم الصراع وتقديم الحقائق هي كما هي دون تزيين ولا تزييف.

ما يجري في اليمن هو بحقّ تجسيد فُرقة فكرة، وكما نتوقّع سلبياً لن تكون حدودها تراب اليمن، بل متمِّمات الفكرة على أرض الواقع هي دول الخليج والمملكة العربية السعودية بداية لِما تمتلكه من إمكانات وخيرات كثيرة، وما فيها من أماكن مقدّسة ومقامات عِظام، وما فيها من ثروات إن تمّ استغلالها بعقل أصحاب الفكرة لكانت المخلّص من الأزمة المالية العالمية التي لابدّ أن تُحلّ ولو كانت على حِساب حريات وأوطان الآخرين وثرواتهم.

ولأنَّ الأزمة المالية والاقتصادية والمائية والغذائية آتية على التوالي، ولا مفرَّ منها، إذن لابدّ من إيجاد حلّ وإلَّا ستتفاقم التأزُّمات، ولأنَّ الهدف إيجاد حلّ؛ فالكلّ يشارك، ولكن سيجد بعض هذا الكلّ أنّه الضحيّة، ومع ذلك عليه أن يقبل، لأنّه ضحيّة من أجلّ الآخرين. ولكن أيّ آخرين؟

نقول في دائرة المتوقّع السالب:

إنَّهم أصحاب الفكرة.

أمَّا في دائرة المتوقّع الموجب فإنَّ الثورة الشعبية ستمتدّ في دول الخليج من أجل إعادة التوازن بين الأجيال طفولة وشباباً وكهوله وشيوخ، ذلك لأنَّ لكبار السن دورٌ كبير في تأجيج ثورات الشباب في الوطن العربي وجميع أوطان التكميم؛ فهم الذين دفعوا الثمن غالياً ببث الأفكار المحرّضة على نيل الحريّة، وهم الذين تحمّلوا ويلات السجون، وهم الذين تحدثوا وكتبوا وانتقدوا ومنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر مصداقاً لقوله تعالى: {مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا}[31]، وذلك من أجل أن تبلغ الأجيال من بعدهم ممارسة الحريّة، وها هو اليوم الشباب يتدافعون بتلك الطاقات الهائلة التي جعلت من جعلت من آبائهم وأجدادهم شهداء ومناضلين ومكافحين في سبيل تحرير الأوطان ونيل الحريّة.

ولأنَّ التاريخ حلقات متداخلة متواصلة؛ فما زرعه الآباء في نفوس الأبناء لم يضع هباءً منثوراً كما كان يظن البعض؛ فثورة الشباب مشحونة بغضب الآباء والأجداد وبغضبهم (غضب الشباب)، ولكن لكلٍّ منطقه، ولكلِّ جيلٍ أسلوبه الذي به يتميّز؛ فكانت ثورة (facebook) هي أفضل لغة تمَّ اختيارها من قِبل الشباب في تونس ومصر الشقيقتين، وكانت الحشود في الميادين أفضل منطق لإعلان المواجهات وتنفيذ الثورة. ولذا لم يعدّ ما يخيف قمم سلّم السلطان إلَّا الشعب (قاعدة نيل الاعتبار)؛ فلا أمريكا تعدّ مخيفة ولا إخوان المسلمين ولا تنظيم القاعدة ولا الطائفية ولا جميع الأحزاب العقائدية، ولا القبليّة، كلّها كانت تناضل من أجل تغيير الأنظمة لتبلغ هي سدّة قمة سلم السلطان، ولكن بعد أن قرّرت الشعوب

[31] الأحزاب 23.

أنَّه لا أحد سواها يحكم سقطت كلّ الأوراق المتلونة والمتبدّلة من عنوان لعنوان.

ولمتسائلٍ من أخوتنا الأعزاء في الخليج أن يتساءل:

ما الحلّ البديل؟

نقول:

الحلّ لا فتنة.

فإن وُجدت الفتنة، وتمَّ القبول بها وكأنَّها الحلّ، سيكون الجميع دافعين للثمن بلا ثمن.

ولمتسائل آخر أن يتساءل:

وأين يكمن الحلّ؟

نقول:

الحلّ يكمن في اليمن السعيد؛ فعليكم أوّلا يا أبناء اليمن أن تلغوا من قواميسكم كلمات الإقصاء والتغييب والتحقير واحتكار الحكم بغير حقّ، النَّاس في اليمن وغير اليمن إن لم يكونوا سواسية أمام القانون والدستور فكيف لا يتطرّفون؟ وكيف لا يثورون؟ فإن لم يثوروا يلام عليهم من قبل صنّاع التاريخ؛ فالحقّ كلّ الحقّ أنَّ اليمن وطن لجميع اليمنيين يجب أن تكون الحقوق فيه للجميع، والثروة للجميع، والأمن للجميع، ومن هنا لن يورَّث اليمن إلّا لأهل اليمن المحترمين الذين نراهم كلّ يوم يقدِّمون المزيد من النضال وهم في مواجهة قاسية وشديدة ومؤلمة مع قمّة سلّم السلطان وأعوانه.

وثانياً يا أبناء الخليج المحترمين (رجالاً ونساءً) عليكم باجتثاث الفتنة من اليمن لأنَّكم أنتم المستهدفون أوّلاً، وما اليمن إلّا نقطة البداية. اليمن فقط جعلوها البيئة والتربة الصالحة لزراعة ما يشتهي أصحاب الفكرة خارج

حدودهم الوطنيّة، وما يزرعونه أصحاب الفكرة في اليمن هو (فرّق تسد) هذه الفكرة ستنتشر في دول الخليج والتي ستزداد نشاطاً عندما تلتقي بتلك المتمّمات الفكريّة التي تمّ بذرها في بلاد العراق إنْ لم تنجح الثورة المأمولة.

وباستثناء أصحاب القضايا سيجد بعض المجنّدين أنفسهم (من الشعب والحكومة) أنَّهم بذرة من تلك البذور المنثورة لتكون طُعماً في أفواه الغافلين، ولذا فالغافلون في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع هم دائماً الذين يعطون أصحاب الفكرة مبرِّراً للتدخُّل الذي به يتمّ التدافع لاحتلال تراب الوطن أو احتلال جزء منه؛ فالغزاة الذين يملؤهم الخوف من الأزمة المالية والاقتصادية والمائية والغذائية؛ لن يتأخروا يوماً عن مواعيد تنفيذ فكرتهم، بل يمكن أن يستقدموا موعدهم الذي ضمَّنوه في الفكرة، ولكن لغير المتوقّع رأي آخر، إنَّه القبول بالمواجهة الأصعب في ميادين التحرير وميادين الشهداء الأبرار مع أولئك الذين اعتلوا عروش قمم السلطان بغير حقّ، وبعد ما يتحقّق ذلك الأمر يصبح من غير المتوقّع أن تحدث المواجهة من قِبل الآخر مع الوطن بكامله، ممّا يستوجب ولادة متغيّر جديد لدى أصحاب الفكرة مفاده الوطن أينما كان هو ملك لمواطنيه والتدخّل مظلمة تعيق المواطنين من ممارسة حريّتهم بإرادة، ولذلك فإنَّ مقولة (فرق تسدّ) لا مكان لها في الوطن والمواطنين جميعهم وحدة.

بدون شكّ أنَّها مقولة سادت عبر الزمن بمبرّرات وجودها وهي حاكم ظالم ومحكوم مظلوم، ممّا جعل الحاكم الظالم يُفرِّق بين المظلومين بمتغيرات عدّة، بطانة بالنسبة له مخلصة، وبطانة بالنسبة له منافقة، وأعداء تاريخيين، وأعداء مرحليين، وقبائل موالية، وتحالف قبلي مضاد لتحالف

مضاد، ثمَّ أحزاب عقائدية وتكوينات طائفية وغيرها من المسميات والتصنيفات كثيرة، ولكن تلك المقولة (فرّق تسدّ) لن يكون لها مستقبلاً إنْ قرّر المواطنون التجمّع في ميادين التحرير والشهداء ردّاً على تلك التجمّعات الصغيرة الخاصّة بالصفوة في المكاتب والمقرّات الحزبية وأماكن الضيافة القبليّة، والفنادق الفارهة، وكذلك الدهاليز هروباً من أنظار البطانة وأجهزة الأمن السرّي والعلني.

فالصومال بدون شكّ كانت دولة ذات سيادة آمنة الحدود، واليوم الصومال لم تكن آمنة الحدود ولا هي آمنة ما بينها، وإنْ أراد أهلها والعرب للصومال أمناً؛ فعليهم بقبول المتناقضات من أجل صوغ فكرة تستوّعب الجميع وتقبلهم دون أن تستثني أحداً من المشاركة في إدارة شؤون البلاد، وتحفِّزهم على العمل وتدفعهم إليه دفعاً، دون أن يغفلوا عن صوت المرأة والمعاق وحتى المجنون؛ فهو الأقدر على التعبير عن نفسه، ولذا فإنْ لم يتمّ الانتباه والإسراع لإنقاذ الصومال واليمن ستكون الكارثة على دول الخليج، ومن بعدها يعرف الجميع في الوطن العربي أنَّ النيران إذا شبّت في ركن من أركانه فلا تقف عند حدّ منه، وعليهم أنْ يختاروا بين أمرين، حرّية المواطن، وإمَّا عودة الاستعمار من جديد، هذه لغة ومنطق القرن العشرين، ولكن لغة ومنطق القرن الواحد والعشرين لا تخرج عن الشعار الذي ولد في تونس وترعرع في مصر وسينضج في بقية الوطن العربي (الشعب يريد إسقاط النِّظام) التي من بعدها تُرسم العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بكلِّ شفافيّة من جديد من خلال واجهة (الفيسبوك) وميادين ممارسة الحرية المباشرة.

الجميع يعرف أنَّ دول الخليج كغيرها من دول العالم فيها قبول ورفض وإقصاء وتغييب وتطرُّف وتحزُّب وقبائل وتعصّب وتعدّد مذهبي وديني

وحساسيات وعداءات ونفاق سياسي واجتماعي وزواج وطلاق وكره وكيد ومكر، إلى جانب جيران وآباعد لهم من النوايا ما يكفي لبث كلّ ما من شأنه أن يدفع لحدوث التأزُّمات، ولهذا فإنَّ معطيات اشتعال نيران الفتنة متوفّرة إنْ لم يتمّ استيعاب كلّ متغيّر من هذه المتغيرات الاجتماعيّة والدينيّة والسياسيّة والفكريّة والثقافيّة والنفسيّة في بوتقة الفكر الذي يسمح لكلٍّ حقوقه وعلى كلٍّ واجباته، ولكلٍّ مسؤولياته، وفقاً للصلاحيات والاختصاصات المقدّرة قانوناً أو دستوراً أو عرفاً وديناً، وإنْ لم يتمَّ ذلك إرادة فإنَّ دائرة الممكن لم تعدّ مملؤلة إلّا بما هو متوقّع وغير متوقّع من الثوّار.

في الشام قيادات وأحزاب تحت مظلّة الثقافة والدين والطائفيّة؛ فمهما حاولتْ تلك التنظيمات والمسميات أنْ تكون حذرة فلن ينفعها الحذر مع قدرة صاحب الفكرة الذي يتلاعب كلّما شاء ببعض عناوينها، خاصة وأنّ دول الشام دول حدوديّة مع الدولة المسمّاة بدولة إسرائيل (الشوكة) التي وخزت تراب الوطن الكبير؛ فمع أنّ وخزت الشوكة مؤلمة، إلّا أنّه لا يحسّ بآلامها إلّا من وخزته، ولذا فالذين لم توخز في ظهورهم لن يحسّوا بما تتركه من ألم، ولهذا فهم لا يبالون بصريخ تلك النّسوة وأولئك الأطفال الذين يصرخون من شدّة آلامها؛ فالذين هُتكت أعراضهم في فلسطين وإنْ اتّفق الساسة؛ فكيف لا يثأرون؟ والذين هُدّمت مساكنهم ومدارسهم ومساجدهم على رؤوس أهليهم؛ فكيف لا يثأرون؟ والذين طُرِدوا من مزارعهم ومصانعهم وقتِّل من قُتل من أهلهم؛ فكيف لا يثأرون؟

نقول:

لا يمكن أن يطمئن أبناء الوطن ويأمنون ويزول الخوف من أنفسهم ما لم تُزل الشوكة التي تدمي من ظهورهم ألماً.

ولذا فالفكرة التي تقول: يجب أن يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون أخوة متحابّين في دولتين مستقلتين ذواتي حدود آمنة، هي في حقيقة الأمر كمن يريد للنعجة دولي أن تعيش آمنة مطمئنة مع الذئب جنباً إلى جنبٍ.

وعليه: نعتقد أنَّ الأمر ليس بالهيّن كما يراه البعض، فالقوّة الصاروخيّة في المنطقة في حالة ازدياد مع تطوّر معلوماتي وتقني إلى جانب النمو الديني والوطني لدى الشباب ليس في منظّمة حماس فقط كما يظنّ البعض، بل في جميع أرجاء الوطن العربي والعالم الإسلامي، والثورات الشعبيّة التاريخية بدأت ظهوراً في تونس ومصر وهذه معطية جديدة لها من المستهدفات ما هو في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع، ولذا فالمشكلة مملوءة خوفاً؛ فلن تحلّ إلّا بسلام إرادي لا إكراهي. تعنُّت حكام إسرائيل لا يؤدّي إلّا إلى التطرُّف والرفض وإن رضيت الحكومات كرهاً، ولأنَّ الثورات الشعبية التاريخية بدأت فالتاريخ وصنَّاعه لهم ما يقولون في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع.

فالحدود بين جنوب لبنان مع دولة إسرائيل المرابط حزب الله عليها، فيها الدماء غالية الثّمن، ولذا فحزب الله مستهدف بالفكرة المصاغة في الغرب، ومقدمات رؤوسها تظهر بين الحين والحين وخاصّة في زيارة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد التي تلاها رئيس الوزراء التركي اوردغان بالزيارة في ذات العام 2010م (سُنّة بعد شيعة)، فالأمر خطير جدّاً إن لم يتمّ تفادي الأمر بفكرة تجمع أهل الدين بأهلهم تحت مظلّة الوطن واحد، والجميع متساوون بالجلوس تحت مظلّته الدافئة، وهذه في دائرة الممكن أصبحت متوقّعة من خلال الثورة التي لا تفرّق بين مواطنٍ ومواطنٍ آخر؛ فالكل أخوة متحابين بحبّ الوطن.

تركيا كسَّرت القيد العلماني، وفُكّ عنها القيد الأمريكي والأوروبي تجاه ما يجب أن تلعبه في الساحة العربية على وجه الخصوص؛ فهي الورقة الرابحة من وجهة نظر الآخر في لعب دور الضاغط على إسرائيل، وهي الورقة التي ستطرح حلّاً لتنظيم علاقات المسلمين، وستقدّم أنموذجاً في ممارسة السلطة على العالم الإسلامي؛ فتركيا بالنسبة لأصحاب الفكرة تمتلك نظاماً ومؤسّسات دولة في الوقت الذي فيه تتراجع مؤسّسات دول أخرى في المنطقة؛ فالغرب وفقاً لدائرة المتوقّع يدفع بتركيا كونها قادرة لأنْ تلعب دوراً به تتمّ المحافظة على المنطقة من خطر الفوضى العرقية والطائفية والدينية من خلال ما تدفع به من منظومة إدارية، السلطة فيها لا تُحتكر، بل هي في حالة تداول ديمقراطي، هذه لغة ومنطق القرن العشرين، ولكن لغة ومنطق القرن الواحد والعشرين غير ذلك؛ فالشعوب إنْ استظلت بمظلّة الوطن لا بمظلّات الطائفية والقبلية والحزبية العقائدية تستطيع أن تقلب الموازين بما هو متوقّع وما هو غير متوقّع كما قلبته عربة خضار محمَّد البو عزيزي في تونس، وكما قلبه (الفيسبوك) في مصر العزيزة وسيقلبه في بقية أرجاء الوطن وغيره من الأوطان السائد فيها الفساد.

ولأنَّ للفكرة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي بها تُدفع؛ فهي لم تغفل عن الدور الذي يجب أن تلعبه تركيا التي هي الآن بدأت بتحسين أحوالها مع الدول العربية والإسلامية؛ فتركيا مع أنَّها عبر التاريخ قد احتلّت الوطن العربي في مجمله، إلّا أنّ معظم العرب إن لم يكن جميعهم لم يعتبروا تركيا العثمانية بعهودها المتعاقبة على الوطن العربي دولة استعماريّة، ومن هنا نحن في دائرة المتوقّع نعتقد أنَّ الأمر سيتكرّر إنْ لم تسبقه ثورة (الفيس بوك)؛ فالشعوب العربية مواقفهم تجاه تركيا

تغيّرت منذ ذلك اليوم الذي وقف فيه رئيس الوزراء التركي السيد المحترم الطيب أوردغان ذلك الموقف ممّا يسمى دولة إسرائيل. فهم في دائرة المتوقّع يؤيدون السيد أوردغان وتركيا بشكل عام أكثر ممّا يؤيِّدون به بعض من زعمائهم ورؤساءه، وفي دائرة غير المتوقّع فإنَّ للقرن الواحد والعشرين مفاجئاته التي بها تترسّخ المواطنة وحب الوطن على حِساب إيٍّ مسميات قزميه أخرى، وهذا الأمر بدون شكّ يجعل المواطنين من الحدود إلى الحدود قادرين على حسم المعركة بما هو أكثر إيجابية.

ولسائل أن يسأل:

متى ستتمّ اللعبة؟

نقول:

بعد أن حُسِم الصراع في مصر وانتصرت الثورة الشعبية المجيدة كلّ شيئاً أصبح ممكناً، ولكن لكلٍّ في الوطن العربي تاريخ سيصنعه بالقيم الممكِّنة من نيل الحرّية؛ فمصر لا يُضعفها إلّا الصراع الديني الذي إن شبّ، شبّ كالنار في الهشيم، ولذا فالفكرة لا تواجهها صعوبة إلّا في مصر، التي كانت الصراعات والصدامات فيها قبل ثورة 25 يناير التاريخيّة تظهر بين الحين والحين في صدامات بسيطة بين (مسلمين ومسيحيين وأخوان مسلمين ومسلمين ليسوا إخواناً، وحزب كفاية وكفاية للأحزاب وتكاثرها، ثمَّ إلى تآلفات حزبية) جميعها ناضلت ضدّ الطاغية، ولأنّها وللأسف الشديد لم تكن موحّدة؛ فلم تؤت ثمارها أبداً إلَّا بعد أن قرّر الشعب المصري (مصر وطنٌ للجميع)؛ فكانت الثورة المباركة التي قدّمت أنموذجاً لانصهار الأفكار من أجل مصر وطنٌ واحد للجميع؛ فكان الثوَّار قدوة حسنة في القول والفعل والسلوك، ولذا سيكون لمصر لغة جديدة، ومنّطق جديد، وطموحات جديدة ومستقبل أفضل، فيه تصبح

دولة إسرائيل بلا آمان (القلق يملؤها) والخطر يحفُّها من كلِّ جانب، والتنازلات منها تُقدّم، أمَّا العرب سيكونون متهيّئين للاقتداء بصر الثورة التاريخيّة، أمَّا الغرب والولايات المتحدة الأمريكية فسيكونون على اتصال بمصر مع وافر الحرص على حُسن التّعامل معها ووافر الدعم في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع كي لا تفلت مطلوقة العنان، ومن هنا علينا إن نفكّر ونتذكّر ونتدبّر وإلّا سيقع غير المتوقّع ممّا يستوجب العودة إلى ميدان التحرير لحسم الصراع.

ومع أنَّ الدين دافع رئيس في تغيير الأحوال من سالبة إلى موجبة، إلّا أنّ الذين يعتقدون فيه تطرُّفاً وتعصّباً وإقصاء للآخرين ورأياً وأمراً فوقيّاً يستوجب الطاعة، وسلّماً لتبوّء المراكز أو تغفيل من لم يغفَّل بعد؛ فهم واهمون؛ فالدين لا فوقيّة ولا تغييب ولا إقصاء، حيث لا إكراه في الدين مصداقاً لقوله تعالى: {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ}[32]، وقوله تعالى: {أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاس حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ}[33]، وهكذا يكون الأمر بين النَّاس شورى، والمجادلة بالتي هي أحسن، ولهذا فالدين استنارة في الأنفس والقلوب والعقول، يدفع إلى الإصلاح ومقاومة الفساد، وكفّ سفك الدماء بغير حقّ؛ فهو الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر دون تمييز بين النَّاس في ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمْل المسؤوليات وتحمّل ما يترتّب عليها من أعباء جِسام.

ولأنّ مصر سكّاناً، هي أقوى صخرة عربية يُكسّر فوقها الاستعمار، فالمسالمة تنسيقاً معها لا تكون إلّا لكسب الوقت وتفادي الألم، ولأنَّ أصحاب الفكرة الأقوياء لا يقبلون معهم على الساحة أقوياء غيرهم؛ فهم

---

[32] البقرة 256.

[33] يونس 99.

سيتوجّهون لمصر بغاية إضعافها، ولكن دائماً دائرة الممكن هي المحتوية للمتوقّع الذي حسبوا له الحسابات، وغير المتوقّع الذي لن تكون حِساباته إلّا بأيدي أصحاب الأرض، ولذا كما قرّر أصحاب الفكرة في دائرة الممكن المتوقّع في هذا القرن الواحد والعشرين أن يغزوا أرض الصومال، قرّروا الصوماليون حبّ الموت حتى حرّروا أراضيهم، وهذه عبر التاريخ هي من طبائع العرب، وستعود الصومال آمنة موحّدة بعد أنْ تعمّها الثورة الشعبية من الحدود إلى الحدود لتطوي صفحات الفرقة والاقتتال وتُلقي بها في أكياس الزبالة، وهكذا ستكون القرارات في بقية الأقطار العربية إن عدتم عدنا والباديء أظلم، وفي النهاية دائماً ينتصر أصحاب الأرض في الوقت الصحيح إن لم يتأخروا عن دفع الثمن، وإنْ تأخّروا تأخَّر طرد المستعمرين عن تراب وطنهم وقد يزداد المتدافعين إليه بغير حقٍّ، ولذا لا خوف على الأوطان والمواطنون فيها سادة، الخوف على الأوطان إنْ ساد الطغاة فيها.

وعليه: تحرّرت شعوب العالم من الغزو الخارجي، إلّا الولايات المتحدة الأمريكية لم تتحرّر ولن، حيث لا مقارنة بين مساحة الأرض وعدد سكّانها الأصليين مع عدد الغزاة الذين أصبحوا فيها غالبيّة مطلقة. ولهذا فالخطر من هذه الزاوية يلاحق بعض دول الخليج العربي التي أصبحت الشعوب المهاجرة إليها أضعاف مضاعفة لعدد السكّان الأصليين. وفي مقابل ذلك أصحاب الفكرة عندهم كلّ شيء بحساب؛ فهم في حاجة للأيدي العاملة المهاجرة، ولكنَّهم ليسوا في حاجة لأن يكون عدد المهاجرين في بلدانهم أكثر من عدد السكّان الأصليين، ومع ذلك فالأمر في دائرة الممكن غير المتوقّع له شأن آخر؛ فعدد المسلمين في جميع دول العالم هو في حالة دفع وتزايد أضعاف مضاعفة إذا ما قورن بنسبة

الزيادة السكّانية للأهالي المحليّين، ولهذا فإنَّ الديانة الثانية في جميع بلدان العالم أصبحت بحمد الله تعالى هي الديانة الإسلاميّة؛ وهنا فالمستقبل للإسلام، وعلى خصمه قبول دفع الثمن (أسلم تسلم)، ولأنَّه لا إكراه في الدين، والإسلام هو الديانة الخاتمة وللناس كافّة فلا مفرّ من قبول (أسلم تسلم).

إذن فالدين الإسلامي دين الجميع هدايةً أو استهدافاً؛ فلا داعي للإكراه، ولا داعي للرفض ولا المكابرة، وفي مقابل ذلك حقيقة أنَّ الدين الإسلامي لا يخصّ أمّة الإسلام، إنَّه دين الكافة فمن آمن سلم، ومن لم يؤمن بعد؛ فالفرصة أمامه ولا أحد يستطيع قفل أبوابها، بل الذين آمنوا همّ المقصِّرون إن لم يدعو الآخرين إلى التدافع إلى دخول الإسلام، ولهذا فلا حرب إلّا مع معتدٍ ظالم.

أمّا المغرب العربي فأمره مقسّم بين بني سليم وبني هلال (الفاتحين العظام) من جهة، وبين العرق الزنجي من جهة، ومن جهة أخرى بين الأمازيغيّة، وجميع أنواع طيف العرب البائدة من طوارق وغيرهم من العرب الذين سبقوا أو لحقوا بني هلال وبني سليم، ولذا فأمر التركيبة الاجتماعية لم يكن خافٍ عن أصحاب الفكرة؛ فهم متى ما شاء لهم القدر شاءوا. ومع ذلك فإنَّ للمتوقّع شأن بعد ثورة تونس ومصر؛ فمعطيات الأمر لا تختلف، ولهذا فلن يفاجأ أحد بما هو متوقّع وغير متوقّع؛ فالثورة الشعبية القادرة على صهر الشعوب وطنياً هي ذاتها القادرة على طي كلّ صفحات الفرقة بين أبناء الوطن الواحد.

ولأنَّ المغرب العربي يشكّل جبهة جغرافية وتاريخيّة في مواجهة الغرب الذي رازهم وزناً مرَّات عدّة، احتلالاً وتحريراً وتقتيلاً واستشهاداً ونصراً؛ فقاعدته المنطقيّة لا تختلف مع تلك التي أقرَّها عرب الخليج أو مصر

والشام والعراق والسودان والصومال وهي قاعدة: (إن عدّتم عندنا والباديء أظلم).

ولذا فإنْ لم تكن أنفسنا مملوءة خوفاً ممّا يحاك ضدّ شعوبنا وأوطاننا ودِيننا ومستقبلنا وحرّيّتنا؛ فلا يمكن أن نكون متدافعين ومشاركين في صناعة المستقبل الإنساني الذي تبرز بعض من رؤاه باسم العولمة التي لا زالت في مرحلة التنظير، ولذا علينا أن نعرف أنَّ عصر جان جاك روسو وعقده الاجتماعي قد ولّى؛ فلا مكان اليوم لفرض الرؤية الواحدة والقبيلة الواحدة ولا مكان للتوريث، ولا مكان للإقصاء والتغييب والتحقير والتعذيب وتزوير الانتخابات، كلّ شيء في مرضاة النَّاس على البلاطة ولا شيء لإكراههم؛ فزمن العسكر قد ولّى كما ولّى عهد موسليني والفاشية والماركسية، وبدأ يظهر في الآفاق عصر النَّاس سواسية أمام القانون كما هم سواسية أمام الله، وبدأ يظهر عصر انتهاء المتناقضات بسيادة التنوّع واستيعاب الآخر طوعاً، وتقبُّله هو كما هو من أجل أن يصبح على ما ينبغي أن يكون عليه في أحسن تقويم.

وهنا نقول للذين اتخذوا مدينة أفلاطون أنموذجاً لمدنهم في القرن العشرين، زمن مدنكم قد ولّى؛ فمدينة أفلاطون التي تُدعى بالفاضلة هي في حقيقة أمرها ليست فاضلة؛ فهل يُقبل أن تكون مدينته فاضلة والمرأة فيها تُحرم من ممارسة السلطة؟ وهل يمكن أن توصف بالفاضلة والعبيد فيها أكثر من الأحرار عدداً وهم جميعهم محرومون من ممارسة السلطة؟ وهل يمكن لأحدٍ أن يصفها بالفاضلة وهي تَحرم المعاقين وكبار السّن من ممارسة حقوقهم الطبيعية وتدعو للتخلّص منهم أحياء في مواجهة الطبيعة؟ وهل لمن يمتلك أخلاقاً أو فضيلة وقيمة حميدة أن يقبل بقانونها الذي سنَّت فيه أن المرأة تمارس الرياضة عارية أمام الرجال، وأنّه لا

مكانة فيها للأسرة، فالنّساء الحسناوات حقّ مشاع للفلاسفة، أمّا اللاتي لا جمال لهنّ فحالهن كحال العبيد؟

ولمتسائل أن يتساءل:

لماذا وصل الحال بالنَّاس إلى هذا الحدّ؟

نقول:

لأنَّ الجبن في أنفسهم حلَّ محلُّ الخوف.

ولأنّ الخوف هو صانع المستقبل؛ فهو بدون شكّ محرّر العبيد.

ولمتسائلٍ آخر أن يتساءل:

متى يتحرّر من لم يكن عبداً؟

نقول:

عندما يُصبح عبداً لله تعالى، لا عبداً للمادة يملؤه الطمع، ولا تسيطر عليه الشهوة المفسدة للأخلاق؛ فالخوف من الله يُحرّر العبيد من العبيد، ولذا فكلّ شيء تخافه تهرب منه إلّا الواحد الأحد فإنَّ من خافه فرّ منه إليه؛ فيهرب من سخطه إلى رضوانه ومن وعيده إلى وعده فلا ملجأ ولا مَنجى منه إلّا إليه[34].

وعوداً على بدء نتساءل:

متى يتمّ تخليص المنطقة العربية من الجُبن؟ وكيف؟

نقول:

عندما يسود الخوف ميادين المعرفة من أجل مستقبل أفضل؛ فإيران أصبحت في المعادلة الدولية متغيّراً جديداً يحسب لها الحِساب، وتركيا كذلك، إلى جانب الدّب الصامت (الصين) بلاد التنّين، والهند وروسيا

[34] ناصر الزهراني، الله أهل الثناء والمجد، ص 681.

القديمة الجديدة؛ فمن يمتلك القوّة يُحترم ومن لم يمتلكها يهان بقوّة التدافع عن غير حقّ.

ولكن من الذي يستطيع أن يمتلك القوّة؟

نقول:

الذي كلّما قرأ التاريخ استشعر في نفسه خوفاً، وكلّما تمعّن الحاضر تدبّر حاله، وكلّما تطلّع إلى المستقبل أحدث النُقلة إلى الأفضل، أي هو من يعيش الألم فيسعى لإزالته بقوّة الدفع الذي يحلّ السكينة والأمن محلّه.

إذن على العرب أن لا يغفلوا؛ فالاستعمار كلّما توفّرت اشتراطاته عاد من جديد.

وإذا تساءل البعض:

لماذا معظم الشعوب تحرّرت، ولم يَعُدّ الاستعمار إليها ثانية إلّا الشعوب العربية استعمارها عبر التاريخ في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع يتكرّر؟

نقول:

العالم مجموعة من الأمم العظيمة، وعلى رأس هذه الأمم ثلاث أمم مُخيفة تصدّرت صناعة التاريخ دفعاً مع قبولها الموت ثمن للحرّيّة، هي الأمّة العربية، والأمّة الألمانية، والأمّة اليابانية، ومع أنَّ جميع الأمم التي تعرّضت للاحتلال الاستعماري استسلمت، إلّا الأمّة العربية لم تستسلم بعد؛ فرأينا كيف استسلمت الأمّة الألمانية وقبلت باشتراطات المستعمر؛ وكذلك رأينا كيف استسلمت الأمّة اليابانية، والشاهد على ذلك مئات الآلاف من العسكر الأمريكان هم يقطنون ويجثمون على التراب الألماني والتراب الياباني كرهاً، إلّا التراب العربي كلّ شبرٍ منه يتحرّر، يتحرّر بلا اشتراطات، ومع أنَّ محاولات المستعمرين لم تنقطع تبدّلاً وتدافعاً، إلّا

أنَّ حبّ العربي للموت كان خير رادعٍ لمن تسوِّل له نفسه أن يستعمر أيّ ركن من أركان الوطن؛ فالعرب منذ العصر الجاهلي إلى يومنا هذا وهم يتعرَّضون للاستعمار بغير حقّ، وكلّما تمّ احتلال جزءٍ من تراب الوطن تمّ تحريره من قِبل مواطنيه بالقوّة.

لقد تمّ استعمار الوطن من قِبل الروم إلى أن طُردوا منه بالقوّة، ثمّ عادوا تمّ طردوا، ثمّ عادوا ثمّ طردوا، وثمّ احتلاله من قِبل الفرس، ثمّ طردوا بالقوّة. وقد أُحتّل من قِبل الأحباش وطردوا بالقوّة، ثمّ أُحتّل من قِبل العثمانيين ثمّ طردوا، ثمّ عادوا، وهم اليوم في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع مؤهلون للعودة مرّة أخرى إن لم تحسم الثورات الشعبية أمرها في كلِّ ركنٍ من أركان الوطن العربي.

ولأنَّ أمّة العرب أمّة عنيدة لا تستسلم أبداً وإن خسرت معركة تُجمّع قواها من جديد فتدخل غيرها، ولذا فهي أمّة يخافها الموت ولا تخافه؛ فمنذ أنّ نشأت هذه الأمّة العظيمة والاستعمار لم يفارق ترابها، أو لم يفارق جزءاً منه، ومنذ ذلك التاريخ (قبل الرسالة الخاتمة) والعرب أمّة لا تقبل الاستسلام؛ فجاء الدين الإسلامي قوّة عقيدة لها يدفع إلى الإصلاح، فازدادت قوّة على قوّتها وثقة وصلابة؛ فأصبح شعارها في سبيل الحقِّ والكرامة والدين والوطن (من يطلب الموت تُكتب له الحياة).

أمّة تركع لله لا يمكن أن تقبل بالركوع لغيره، ويا ليت الطغاة ومن ورائهم من المستعمرين الطامعين ينتبهوا لهذا الأمر (أمر الركوع لله) فإن انتبهوا سيعرفون أنّ هذه الأمّة لا يمكن أن تستسلم أبداً، وإن عرفوا ذلك يقيناً، ليس لهم إلّا أن يغيّروا فكرتهم التي لم تُغيّر لدى البعض بعد.

وبناء على قاعدة (إن عُدّتم عدنا)، فلا عيب أن يُعيد المستعمرون بموضوعية قراءة التجربة الاستعمارية مع العرب؛ فإن أعادوا قراءتها

وتشخيص حالتها، عرفوا الحقيقة أنَّ إيطاليا قد احتلّت ليبيا بقوّة التدافع ويعرفون أنَّ الليبيين في المواجهة كلّهم كانوا عمر المختار وسيظلون عمر المختار مع أيِّ مواجهة تاريخية، وأنَّ فرنسا قد احتلّت الجزائر؛ فوجدت كلّ الجزائريين عبد القادر الجزائري، وهكذا عرفت بريطانيا وأسبانيا وفرسان القديس يوحنا وأمريكا، أنَّ دول المغرب العربي ومصر والسودان والصومال وبلاد الشام ودول الخليج العربي جميعها شعوب عنيدة لا تستسلم، ومن يعتقد أنَّ احتلالها نزهة كما اعتقد الأمريكان عند تدافعهم على العراق بالقوّة الاستعمارية 2003م؛ فهم مخطئون.

وعليه لقد استسلمت الأمّة الألمانية كما استسلمت الأمّة اليابانية وخضعت للأمر الواقع، إلّا الشعوب العربية لم تستسلم ولن تفعل، ولأّن المستعمرين يعرفون أنَّها أمّة عنيدة وخطيرة؛ فهم في دائرة المتوقّع لن يتركوها وشأنها تنهض، ولكن في دائرة غير المتوقّع كلّ شيءٍ ممكناً؛ فإن نهضت الأمّة نهض العالم بأسره.

وعليه: فما هي الفكرة التي فيها يأمن الخوف؟

نقول:

هي تلك الفكرة التي تحملها الكلمة وبها تُدفع وهي تحمْل قضية تقدِّم حلّاً يُخرج من التأزُّمات؛ فيسود الفرج الذي فيه تحلّ السكينة والأمن محلّ ما يؤدّي إلى الخوف، ولذا فالفكرة مكمن الأسرار، والعقل يُرشِدُ إليها عن تدبّر، والفكر يسترشد بها عن دراية ومعرفة، ومع ذلك الفكرة يمكن أن تباع وتشترى في أسواق المنافسة الحرّة، وقد تُسرق.

إذن الفكرة إن تمّ الإلمام بها وبما ترمي إليه من أسرار هي مكمن الفصاحة، وأصحابها دائماً يأملون من الآخرين التوقّف عندها حتى

التبيّن، ولذا فلا داعٍ للاستعجال والتسرّع لمن أراد أن يستقريء فكرة، ولا داعٍ للّعب بها.

ومع أنَّ الفكرة مكمن الأسرار، إلّا أنّها من حيث معرفتها ووضوحها في ذهن صاحبها المتدبّر أمرها لم تكن كامنة، بل ظاهرة وضوحاً ومعرفةً، ولكنّها كامنة عن الآخرين الذين ستوجّه لهم الضربات، ولهذا فأصحاب الفكرة يستبشرون بها، والآخرون يتألمون من أضرارها ومخاطرها.

الفكرة في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع قد يُعظّم أصحابها، وقد يُحقّرون؛ فهي قد تفتح أمامهم آفاق سوق العمل، فتُسهِم في حلّ التأزُّمات، وقد تضيِّق سوق العمل عندما تنتج ما يحلّ محلّ الإنسان؛ فتزداد البطالة وتتّسع دائرة الحاجة أمام ارتفاع كُلفة مشبعاتها وتزداد التأزُّمات تأزُّماً.

الفكرة في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع هي دائماً ذات تأثير سالبٍ أو موجب؛ فالذي يُنتجها يعدّها موجبة في كلّ الأحوال بتأثيراتها الموجبة عليه وتأثيراتها السالبة على غيره، ولذا بالنسبة للغير بما أنّها مؤلمة فهي سالبة الأثر، وليس له بدّ إلّا العمل على تفاديها أو التخلّص منها بالفكرة المضادة؛ فالفكرة لا يمكن التخلّص منها إلّا بالفكرة، وهذه تستوجب معرفة واعية وعلم يرشد إلى الإصلاح وخوف يُحفّز على المثابرة والفطنة.

فإذا سأل عربي:

هل كلّ ما يجري في وطننا الكبير وما يجري تجاه الأمّة الإسلامية هو نتاج فكرة لا غير؟

نقول:

نعم نتاج فكرة لا غير. ذلك لأنَّ المسلمين يسجدون لله تعالى، ومن يسجد لله تعالى سيظلّ مخيفاً لمن يرى نفسه أنّه قوّة لابدّ أن تمتدّ دفعاً متى شاء

وكيفما يشاء ولو كره من كره، ومن هنا جاء الاستعمار احتلالاً للبلدان بالقوّة كرهاً، ولأنّ من يسجد لله تعالى لا يقبل بأفعال الإكراه، لذا فهو يدفع رفضاً، ولأنَّه يدفع رفضاً، إذن لابدّ من المواجهة معه بالقوّة، وعندما تتواجه الصفوف فبطبيعة الحال لا اختيار أمام من يسجد لله إلّا أحد أمرين:

أ . استشهاد.

ب . نصر.

وعليه فمن يقول (الله أكبر) من أعلى المآذن يعلن أنّه قد نزع الخوف من نفسه بمخافته الله، ولهذا من يعتقد أنّه قادر على إخافته سيجده شجاعاً مستبسلاً حيث لا مكان في نفسه لاستقرار الخوف، وإن حدثت المواجهة من أجل إحقاق الحقّ سيجد نفسه مُقدِماً بالقوّة وهو متأكد أنّه قد ضمن النتيجة المرضية (استشهاداً أم نصراً) أي بالنسبة له في الحالتين لا هزيمة.

وقد يتساءل البعض:

وما هي المبرّرات التي أقنعته بأنّها لا هزيمة؟

نقول:

بدون شكّ المبررات هي؛ الخوف من الله تعالى.

وعليه أنَّ ما يجري على السّاحة العربية والإسلاميّة من اتهامات هو مولود الفكرة (فرّق تسد)؛ فكانت الفُرقة بين المسلمين (إيرانيون وعرب) و(أفغان وباكستانيون وأتراك) و(مسلمون هنود ومسلمون باكستانيون) و(سنّة وشيعة) و(حماس وفتح) و(إخوان وبعثيون وناصريون، وشيوعيون وحكومة وشعب....الخ) و(عرب وأمازيغ) و(طوارق وزنوج) إلى جانب (عرب مسلمين، وعرب مسيحيين، أكراد، وعرب دروز،

وتركمانستان....الخ)، وفوق كلّ هذا فالمسلمون جميعهم وخاصّة العرب منهم متّهمون بأفعال الإرهاب والتطرُّف، ولكي تكتمل الفكرة لا ننسى تلك الشوكة (إسرائيل) التي وُخز بها البدن العربي عن قصد لسببين رئيسين هما:

أ . كُره صاحب الفكرة للعرب، ليعاقبهم بمن يكره.

ب . كُره صاحب الفكرة لليهود، جَعله يقرّر عِقابهم مرتين:

الأولى: سلبهم حقّ المواطنة الذي أقرّه لهم في أوروبا، وكذلك سلبهم دورهم التجاري فيها.

الثانية: لتنتقل الاضطرابات من أوروبا وتُدفع إلى خارجها، ويتمّ القضاء عليهم من قبل الذين عبر التاريخ لم يستسلموا لعدوٍ من أعدائهم، ولكن لن يُسمح لهم بالقضاء عليهم إلّا بعد أن يؤدّوا رسالتهم تخريباً وفتنة وتفكيكاً للمكوّن الاجتماعي العربي كما سبق أنْ أدّوها في أوروبا وعوقبوا عليها تقتيلاً وتحريقاً وتهجيراً وتشريداً، قال تعالى: {وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ}[35].

وعليه: فإنَّ كره صاحب الفكرة لكلٍّ من اليهود والعرب، هو الذي جعله يتّخذ قرار إقامة دولة إسرائيل في أرض العرب (فلسطين)، وللتّاريخ شواهد على كرههِ لبني إسرائيل حيث جاءت الحركة الصليبية وما صاحبها من تطرُّف ديني وهوس لتصبَّ مزيداً من السخط على نيران الكراهية ضدّ اليهود الذين اشتهروا بالتّجارة كما اشتهروا بالمراباة في استغلال الفقراء في أوروبا، ممّا جعل نيران غضب الفقراء في أوربا تشتعل ضدّ اليهود الذين يعتبرونهم المفسدين فيها.

[35] الأعراف 167.

ولمَّا كان المرابون في أيِّ مجتمع محلّ كراهية النَّاس وحقدهم، فإنَّ الغطاء الديني الذي وفّرته الحركة الصليبية للغضب ضدّ اليهود يسّرَ لجموع الصليبين الهائجة أن تنتقم لنفسها من المستغلين؛ فكانت مذابح سنة 1096 ضدّ يهود شمال غرب أوروبا، وكانت كلّ حملة صليبية تالية ترتكب مذابح مماثلة ضدّ اليهود، بحيث عاشت الجماعات اليهودية بشكلٍ مستمرّ في ظل العزلة والخوف. ولقد امتدّت النزعة العدائية لليهود باعتبارهم هم من أعداء المسيح والكنيسة؛ فكانت المذابح متوالية ومنها: مذابح اليهود في لندن ويورك في 1189–1190 في بريطانيا. ومذابح ضدّ اليهود في أسبانيا ارتكبتها المسيحية في قرطبة وغرناطة، وحتّى الأرثوذكس المسيحيين في أوروبا الشرقية لم يتركوا فرصة للاعتداء على اليهود إلّا واستغلّوها، ومنها مذبحة اليهود خلال انتفاضة الاوكران الأرثوذكس في 1648–1654[36].

ومنذُ بدايات الاتصال والتدافع بين الأوروبيين واليهود والعداء مستمر بينهم، والقيود القانونية تُسن ضدّ اليهود إلى سبتمبر عام 1791 حيث تمّ تحرير اليهود في فرنسا بإزالة أشكال التمييز العنصري القانوني ضدّ اليهود، ومنحهم حقوقاً مساوية لغيرهم من مواطني البلد؛ ففي سبتمبر عام 1791، منح البرلمان الفرنسي اليهود حقوق المواطنة، ثمّ تمَّ تحرير اليهود بعد ذلك في اليونان عام 1830، وفي بريطانيا عام 1858، وفي إيطاليا عام 1870، وفي ألمانيا عام 1891. ورغم أنَّ المساواة المدنية التي مُنحت لليهود كانت قانونية، إلّا أنَّ يهود أوروبا ظلوا يلاقون مضايقات من خلال معاداة الساميّة والتمييز الاجتماعي؛ فجاءت مذبحة

[36] Posted by FILKKA ISRAEL at Wednesday, February 18, 2009

9 مارس عام 1936 ببولندا حيث اندلع عُنف قُتل فيه ثلاثة يهود وجُرح أكثر من ستّين آخرين في مدينة برزايتايك، وبعدها امتدّت نيران الكره اشتعالاً إلى المدن المجاورة، وقبل انتهاء المذبحة، قُتل ما يقارب من 80 يهوديّاً وجُرح أكثر من 200.

وفي التّاسع من نوفمبر 1938 بدأت السلطات الألمانية تقوم بهدم منازل اليهود وممتلكاتهم، وفي السّنة التالية 1939 كان قد رُحِّل عدد كبير من اليهود إلى بولندة، واستقرّ أغلبيتهم في وارسو، وكان آنذاك عدد اليهود 400 ألف يهودي تقريباً، لكن هتلر كان وراءهم بالمرصاد؛ فضيّق عليهم سُبل الحياة، وكانت فكرة هتلر لإبادة اليهود من العالم قد دخلت حيّز التنفيذ بالقوّة العلنيّة منذ مجيئه إلى السلطة في سنة 1933، وبدأ بمطاردتهم من كلِّ النواحي، وحرمانهم من العمل، ومطالبتهم كذلك بدفع الضرائب، هذا الأمر في حقيقته لم يكن إلّا بداية انتقام هتلر من اليهود، حيث كان يعيش في ذلك الوقت حوالي ثلثي يهود العالم في أوروبا، وعندما غزت الجيوش الألمانية روسيا في يونيو 1941 أعدَّ هتلر خُطَّة قتل جماعي، لكلّ اليهود وجمع اليهود في معسكرات خاصَّة على أساس وجود مهمّة عسكرية، ثمّ أُصدرت الأوامر بأن يحفر كلّ واحد منهم قبره بيديه، ثمّ اصطفّ اليهود صفّاً واحداً بجوار قبورهم وأطْلِقَ عليهم الرصاص، ولم يكتف هتلر بهذه الطريقة في إبادة اليهود ومحو آثارهم من العالم، بل أعدَّ لهم طرقاً أخرى للموت، حيث أقام لهم الألمان أفراناً خاصّة لحرقهم، واستمرت عملية الإبادة إلى 1945.

وإبادة هتلر لليهود كانت لها أسبابها ودوافعها القويّة؛ فقد كانت انتقاماً شرساً لما سبّبه اليهود من تخريب للاقتصاد الألماني وما قاموا به من فتن لتفكيك وحدة الشعب الألماني وإذلاله.

وعليه يذكِّرنا تاريخ 09 نوفمبر 1938 بتلك الفكرة اللئيمة، فكرة اغتصاب فلسطين حيث كانت اللجنة الملكية البريطانية التي ترأسها (الايرل بيل) قد نشرت تقريرها في شهر تموز سنة 1937 واقترحت فيه حلّاً لمعضلة فلسطين بواسطة مشروع للتقسيم، تنشأ بموجبه دولة عربية مستقلة وأخرى يهودية، ثمّ أعلنت عزمها على إسقاط اقتراح التقسيم ومحاولة إيجاد تفاهم بين العرب والصهاينة عن طريق المفاوضات المباشرة في لندن[37].

ولسائل أن يسأل:

ما هو مستقبل دولة إسرائيل؟

نقول:

على المستوى القريب ستكون القدس عاصمة لكلّ الأديان، وعلى المستوى البعيد فلسطين للفلسطينيين مع حرّيّة المعتقد لسكّانها يهوداً ومسيحيين ومسلمين.

وعليه: كُره الأوروبين لليهود في أساسه هو أشدّ كرهاً من كرههم للعرب، ولأنّ الأمر كذلك قرّر الأوربيون ما أقرّته بريطانيا دولة لليهود في فلسطين (أبعد المكروه وأدفعه تجاه المكروه تشتدّ التأزّمات بينهم وتأمن)، فكرة في عالم السياسة لا تساويها فكرة في اللؤم والدهاء.

إذن فكرةٌ هذا حالها، ما هو المقصد من وراءها؟

المقصد إشعال نار الفتنة في الأمّة التي لا تركع إلّا لله تعالى لعلّها تركع، ومع أنّهم يعرفون جيِّداً أنّ من يركع يقيناً لله لن يركع لأحدٍ، إلّا أنّهم واثقون على الأقل أنّه من الممكن أن تتمّ المواجهة بين أبناء الأمّة تجاه بعضهم بعضاً؛ فتُبثّ الفوضى ويُبثّ الرعب والفساد والتخريب في

[37] هتلر قاهر اليهود، 2009.

المؤسّسات وإفساد الذمم والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية كي يجد صاحب الفكرة مبرّراً للتدخّل، وهذا ما تخفيه الفكرة في ثناياها.

ونحن نعتقد أنّ الفكرة في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع كالبذرة تُزرع بذرة فتنتج بذوراً، ولذا فتلك الفكرة التي نضجت وقُطفت ثمارها ذات مرّة ومرّة (احتلال يليه احتلال)، و(تقسيم يتبعه تقسيم)، هي اليوم من جديد قد بُذرت في الأرض المهيّأة لها؛ فظهرت أوراقها فوضى في بلاد الصومال وبلاد اليمن السعيد، لتمتدَّ فوضى إلى دول الخليج حتى تلتقي مع الجهود المبذولة فوضى في بلاد العراق التي ستمتدّ فوضاها هي الأخرى إلى أكثر من اتجاه؛ فهي كما ستمتدُّ إلى الجنوب تمتدُّ إلى الغرب مع سوريا ولبنان وفلسطين والأردن، وإلى الشرق مع إيران، ولذا فإنَّ مؤشرات هذا الأمر في دائرة الممكن المتوقّع قد يَنِعتْ رؤوسه كما يَنِعتْ ثماره، ولكن في دائرة غير المتوقّع فكلّ شيئاً يمكن أنْ يُحسم أمره من خلال ساحات الحريّة وميادين الشهداء وصفحة (facebook) وما سيأتي من بعدها من وسائل ميسّرة لبث المعلومة عن طريق الأقمار الصناعية حيث من بعدها لا مجال للتشويش ولا المشوشين والمشوهين للحقائق.

ولأنَّ الله لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، ونحن نعلم يقيناً بذلك ونؤمن به، لذا فنحن من علمه الواسع في دائرة الممكن نعلم ما يجري من حولنا؛ وممّا نعلمه معرفةً أنّ القارة الإفريقية قارة بكر، يتدافع إليها أصحاب الفكرة استثماراً واستعماراً، وهي تتدافع إليهم هجرة واستقراضاً، ولذا فالمستقبل بين تدافع المستثمرين والمهاجرين، وبين تدافع المستعمرين والمستقرضين سيكون لا محالة علاقة تمازج ألوان.

الصينيون في هذا القرن يتدافعون إلى هذه القارة (الزنبقة السوداء) بعد تدافعهم في القارة الأسيويّة التي ينتمون إليها؛ فهم بداية يتوجّهون إلى القارّة الأفريقية استثماراً متواضعاً، ثمَّ استثماراً متقدّماً، ثمَّ استعماراً مشتركاً مع أولئك الذين يخبرونها جيداً ويخبرون مكامن كنوزها وثرواتها المتنوّعة والمتعدّدة والمتميّزة، ويخبرون تركيباتها الاجتماعية والعرقية، ولهم فيها تجربة كافية، ولذا ستكون المنافسة بينهم أولاً، ثمّ المصادمة ثانياً، ولكلٍّ حساباته من أجل عَدالة التقسيم وأحقيّة التدافع المتوقّع وغير المتوقّع.

وكذلك ستكون لغة تقديم القروض والمساعدات أولاً، ولغة استرجاعها عن إرادة ثانياً، أو بالقوّة ثالثاً، وفي مقابل ذلك ستكون الهجرة أولاً مسالمة، وتكون ثانياً أصوات المتظاهرين الأفارقة في شوارع أوروبا مع أصواتهم في برلماناتها تحت مظلة مآذن المساجد مخافة من الله وحده.

وعليه ستختلط الدماء بين القارَّتين الأفريقية والأوروبية تدافعاً (استثماراً واستعماراً وهجرة)؛ فتتغيّر الألوان من (أحمر وأسود) إلى دمٍ جديد في البرلمانات والحكومات الأوروبية تحت الشعار (الأسمر) المجنّس تجانساً، إنّه بالتّمام مثل لون الرئيس الأمريكي باراك أوباما المحترم.

وكما يقولون تَوجَّه إلى القارة الأفريقية تجد ما يسرّك، ولكن من الذي يقول ذلك؟

بالتأكيد الذين يخبرونها أو يلمُّون بمعلومات وافية عنها؛ فالذين يخبرونها همّ المستكشفون عرب وأوروبيون، تجّار وفاتحون، ومستثمرون ومستعمرون، هذا الذي كان سائداً، أمّا اليوم فهناك إلى جانبهم الصينيون الصامتون بدايةً، والحاسمون للأمر نهايةً، وهناك إلى جانبهم أيضاً من يسمّونهم برجال القاعدة، الذين اعتمدوا في دائرة الممكن مبدأ جهاديّا لا يقبلون الحياد عنه، ولذا فهم غير مستثمرين ولا مستعمرين، بل همّ من

يقتنص الفرصة فلا يضيّعها، سلوكهم اعتداء على اعتداء، ولذا فهم على يقين أنّهم يخافون الله فيطيعون أمره، {فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ}[38]، وفوق هذا وذاك فإنَّ للمفاجئة الكلمة الحاسمة في دائرة غير المتوقّع.

ولمتسائلٍ أن يتساءل:

لماذا هم متواجدون تدافعاً في إفريقيا؟

نقول:

هم في حقيقة أمرهم أصبحوا يتواجدون تدافعاً في كلّ مكان (خلايا نائمة وخلايا فاعلة)، يملؤون وطنهم بين (نائمين وفاعلين)، وينتشرون في بقاع المعمورة بكلّ اللغات وجنسياتها، ومع ذلك فإنَّ لكلٍّ بداية نهاية وخير نهاية حميدة هي اتخاذ الوطن مظلّة من قِبل جميع المواطنين.

ولمتسائلٍ من الوطن العربي أنْ يتساءل:

هل الوطن العربي في حاجة للقاعدة؟

نقول:

القاعدة اليوم أصبحت ليس بتنظيمٍ، بل هي نَعت يوجّه لكلّ من لم يكن مع الحكومات، ولذا فالقاعدة معارضة، وتحالفات ومناصرة ضدّ من يصنّف عدّواً سواء أكان على تراب الوطن أم أنّه متحرّك مع حركة دوران الأرض.

ولكن ألا يكون الجهاد فقط ضدّ الأعداء؟

نعم، ولكن عندما تتعمّد بعض الأنظمة إلغاء مفردات الجهاد والفداء من مقرّراتها التعليمية وممّا يُبث في وسائل إعلامها، إضافة إلى إقصاء الآخر وتغييبه وحرمانه من ممارسة حقوقه وأداء واجباته وحمْل مسؤولياته

[38] البقرة 194.

في الوطن، ألا يُعتقد أنَّ ذلك يستفّز مواطنيها وقد يستفّز الآخرين الذين يميّزون بين ارتكاب المظالم والعدوان بغير حقّ!

ولأنَّ الإنسان خُلق عاقلاً، فلا يمكن إذن أن يَقبل من أحدٍ أنْ يُقصى أو يُغيّب ويُحقّر، ولذا فكلّ من يوصف بصفة من صفات التحقير سيثور عاجلاً أم آجلاً، ولا بدّ له أن يغضب، بل لن تهدأ نفسه إلّا بعد أن يثأر لها من أولئك الذين كالوا لها الإهانات كما ثأر محمَّد البو عزيزي ثائراً على ذلك النظام الفاسد في تونس؛ فكان شعلة لإيقاد روح الثورة في نفوس الشعب التونسي البطل الذي ثار فاسقط النظام الفاسد دون أن يجد ذلك النظام من يتأسف عليه، حيث تساوت نظرت الأصدقاء لذلك الرئيس السابق (زين العابدين بن علي) مع نظرة الأعداء، ولهذا مع أنَّه تقدّم إلى رؤساء عددٍ من الدول الصديقة له لقبوله لاجي سياسي؛ فلم يتحصّل على موافقة أيٍّ منهم، سوى المملكة العربية السعودية التي نظرت إليه بعد أنْ قبل الاشتراطات التي من بينها يمتنع بالتمام عن ممارسة أيِّ نشاط سياسي.

وعليه: نأمل أنْ يكون هذا درساً وافياً لجميع من هم على قمم سلالم السلطان، الذين عليهم أنْ يعرفوا أنَّه لا حلَّ للتأزُّمات الوطنية إلّا بالاستيعاب والتفاهم والتفهّم والتقدير والاعتبار والاعتراف بأنّ الوطن ملك للجميع، وإنْ اعترفنا أنّه كذلك؛ فعلينا أنْ لا نغفل أنّ الثروة فيه حقّ للجميع، والملكيّة فيه حقّ للجميع، والسلطة فيه حقّ للجميع، وأنَّ أداء الواجبات فيه واجب على الجميع، وأنّ حمْل المسؤوليات عبء على الجميع فلا أحد يُحرم منها أو يُغيب عنها أو يتملّص منها.

في القارة الأسيوية مشكلة أفغانستان لم تُحلّ بعد، ومشكلة كشمير لم تُحلّ بعد، ومشكلة الشيشان لم تحلّ بعد، ومشكلة إيران هي الأخرى قائمة مع

الغرب، وهذه جميعها دول إسلامية، الجهاد والفداء لغة دفع لمواطنيها حتى وإن اختلفت اللغات، ولذا فالحلول إنْ لم تكن عن إرادة ستكون الدماء فيها لا تقتصر في دائرة الممكن على المتوقّع فقط، بل تتعدّاها إلى غير المتوقّع، وإنْ حدث الاعتداء تضاعفت أساليب وألوان طيف العنف والتطرُّف والاقتتال على الساحة الدولية، وحينها لن تفيد قرارات الجمعية العامة ولا قوانين الأمم المتّحدة وتشريعاتها.

أمّا مشكلة الكوريّتين فقرارات تدافعها بأيدي الكبار على الساحة الدولية، أي أنّ قرارات التأزّم أو الانفراج فيها لا تُتخذ إلّا هناك. ولكن على مستوى المناوشات والاستفزازات فالأمر لا يخرج عن كونه من حقِّهم ممارسة الديمقراطية وبكلّ شفافية، ولهذا عند الضرورة، تتمّ العودة للكبار الذين بينهم الخط الأحمر جرسه لا يدقّ إلّا عند رأس الرئيس.

ولأنّنا في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع نحاور الفكرة بالفكرة والخوف يملؤنا نقول:

القارة الأمريكية تملؤها المتناقضات بعدد ألوان طيف جنسياتها وسكّانها المحليين (الهنود الحمر)؛ فاللون (الأسمر) قد ساد جنوبها، وبدأ يلوِّن شمالها، واللغة الاسبانية تكاد تسود هي الأخرى كما ساد اللون الأسمر جنوبها، والدين الإسلامي هو الديانة الثانية؛ فلا مستقبل للّوبي الصهيوني هناك؛ فالمستقبل للمسلمين وإمام المصلِّين فيها هو اللون (الأسمر). ولذا فأفريقيا بحقّ أصبحت أشبه بالأم؛ فأين ما يكون أحد من أبنائها لا يفارقه لونها الأسمر.

أمّا كندا فيكفيها الفراغ المكاني؛ فعدد سكَّانها خمسة وثلاثين مليوناً نسمة تقريباً والمساحة قارّة، فحالها كحال استراليا لابدّ أن يتمّ التدافع إليها هجرة أم استثماراً أم استعماراً.

وعليه: ينبغي أن تُقدّر وتُعتبر كلّ من الصين والهند الدولتان العازمتان على قبول التحدِّي من أجل أن يدخلا أسواق المنافسة الحرّة تجارة وصناعة وأيدٍ عاملة غير غالية الثمن مع مقدرتهما على سرعة الحركة والنمو، وكذلك القبول بالخسارة إن فاجأتهما في دائرة الممكن غير المتوقّع مع أيِّ مواجهة؛ فالكمُّ العددي بالنسبة لهما يتأثّر بالزّيادة ولا يتأثّر بالنقصان، أي إذا تعرّضت على سبيل المثال كلّ منهما إلى فقدان خمسين مليون نسمة في أيِّ معركة قد تُكتب عليهما؛ فهل يؤثّر هذا العدد نقصاً في نسبة نموهما السكاني والاقتصادي والحرفي والمهني والغذائي والعلمي؟

نعم إنّ علم الإحصاء يعتمد نظرية النسبيّة والتقريب الإحصائي كلّما تعامل مع كمٍّ عددي، فعلماؤه يعلمون أنّه لا يمكن أن يتمّ الانتقال عدداً من (1 إلى 2) إلّا بالتقريب الإحصائي، أي عندما تبلغ نسبة الكسور الإحصائية 50% يُقرّب العدد الكسري إلى عددٍ صحيح، ممّا يجعل (05 =1 تقريباً) و(1.5 = 2 تقريباً)، ولهذا فإنَّ مليار نسمة ناقص خمسين مليون منهم يساوي تسعمائة وخمسون مليون، وإنْ سألنا أحد الإحصائيين عن المقاربة الإحصائية لهذا العدد؛ فسيقول بدون شكّ هذا العدد يساوي مليار تقريباً. هكذا ستكون نسبة الخسارة بالنسبة للصين أو الهند إنْ تعرّض أيّ منهما إلى خسارة خمسين مليون من مجموع مليار نسمة افتراضاً، فالمليار نسمة سيكون ملياراً سواءً أكان عدداً صحيحاً أم عدداً مُقرّباً، ولذا دائماً إحصائياً مليار ناقص خمسين مليون يساوي مليار تقريباً، أي وكأن العدد لم يتأثّر.

ولذا من يا ترى سيكون في المقابل قادراً على أنْ يدفع مثل هذا الثّمن ويتحمّل ما يترتّب عليه!

نقول:

الأمر ليس هيناً، ولهذا إنْ دفعت الصين بقوّتها البشريّة والاقتصاديّة في أيِّ اتّجاه لابدّ أن يتحرّك العالم بأسره، ومن هنا لن تكون هناك مواقع للحياد، فالكلّ سيكون مقسّم على الكلّ، ولن يتمّ احترام أحد إنْ لم يكن مفردة في كتلة بشرية واقتصاديّة قويّة.

وعليه: فإنَّ هذه الفكرة تحمل خوفاً باستطلاعها تلك الفكرة.

ولمتسائل أن يتساءل:

ألا يمكن للفكرة أن تتغيّر؟

نقول:

نعم. تَحسُّن الأحوال يُغيّر الفكرة كما غيّرت ثورة الشعبين التونسي والمصري الفكرة عن العرب بأسرهم.

وكيف يمكن أنْ تتحسّن أحوال العرب من تلك المعطيات سابقة الذكر؟

نقول:

بالاستيعاب الذي به تدفع الطمأنينة الخوف وتحلّ محلّه.

ولهذا يجب أن يكون الاستيعاب بلا تردّد والتقبُّل حتى النهاية التي بها تُدرك الأمور وتتحسّن الأحوال وتُبلغ الحلول. وعندما تُفقد أو تنعدم هذه القيم ومثيلاتها، يحدث التفرُّق والصدام والصراع، وتتجذّر العداوات بين أبناء الأمّة بأسباب التدافع عن غير حقّ.

فالاستيعاب بين أبناء الأمّة يجمع الشمل، ولذلك فهو المُمكِّن من الوقوف على نقاط التمركز والتشتُّت بينهم في مواضع الالتقاء والفرقة، ممّا يستوجب الأخذ بنقاط الالتقاء واعتمادها جزءاً من الحلّ، ونقاط الاختلاف واعتمادها هي الأخرى جزءاً من الحلّ، ولذا فإنَّ الإلمام بالحالة وظروفها المتنوِّعة والمتغيِّرة والمتباينة والمتصادمة يُمكّن الجميع من معرفة العلل

والأسباب مكامن الإصلاح والحلول حيث لا حلّ إلّا ونابع من عِلةٍ أو سببٍ.

وعليه: فالاستيعاب هو الدافع إلى الحلّ، ولكن لا يُمكِّن من هذا الحلّ إلّا الخوف من تلك الفكرة اللعينة المستهدفة الأمّة بكاملها، تقيِّها وشقيِّها، مسلميها ومسيحييها، سنّتها وشيعتها، كردها وتركمانستانها ودروزها وأمازيغها وطوارقها، ولذا إنْ أرادت الأمّة حلّاً لمشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتّى النفسية والذوقيّة؛ فعليها بالاستيعاب الذي لا يستوجب اشتراطات إلّا الجلوس سوياً تحت مظلّة الوطن الواحد للشعب الواحد من الحدود إلى الحدود.

أمَّا غيره من الاشتراطات فهي عبارة عن مجموعة من الموانع والعَقبات التي توضع من قِبل أحد الأطراف فتحول دون التمركز على قاعدة الاعتبار (نحن سوياً)، ووفقاً لذلك لن يكون هناك من هو راهب ولا مرتهب، ولا مُتَطرِّف ولا مُتَطرَّف عنه أو منه.

فالاشتراطات في كثير من الأحيان تصدر فوقيّة لمن هم أسفل درجة على درجات السُلَّم القيمي؛ فهي إملاءات مانعة للاستيعاب ودافعة للتطرُّف والإقصاء والتغييب، تطلب تنازلات ثمّ تطلب تقديم المزيد كلّما تمَّ قبول لاشتراطٍ من اشتراطاتها، ممّا يخلق حالة من الجفاء لا يكون من بعدها إلّا ما يقطع كلّ جذور الاتصال التي يمكن أن تتحقّق.

وعليه: فبالاستيعاب ينتهي التغييب الذي هو فعل مترتّب على أفعال الإقصاء العمدي، وهو لا يفسح مجالاً للتعاون والتفاهم والتفهُّم بين أبناء الأمّة، فإن غُيِّبَ طرفٌ من أبناء الأمّة بأيَّة تعليلات تصبح العلّة في من كان سبباً وراء فعل التغييب، ذلك أنّ الذي يكون أساس المشكلة أو جزءاً منها، لابدّ أن يكون هو أساس الحلّ الرئيس أو جزءاً منه.

ولذا في حالة غياب من يتعلّق الأمر به يكون الحلّ ناقصاً بسبب تغييبه وليس غيابه، ذلك أنّ الغياب ذاتي صادر عن الأنا، أمّا التغييب فمصدره إمّا من الأنا للآخر أو من الآخر للأنا عمداً، وهذا التغييب غالباً ما يكون من أجل فرض رؤية الأنا المركزية الأمر الذي يؤدّي إلى:

. رفض ما يسمّى بالحلّ من وجهة نظر الأنا.

. تعدّد أنواع التطرّف.

. ازدياد حدّة المتطرّفين.

. انتشار الفساد والإفساد.

. تدهور الأخلاق.

. ضياع المستقبل.

. قيام الثورة الشعبية التي بها يعاد التوازن والاعتدال.

وعليه فإنَّ نار الغضب تزداد اشتعالاً في الأفراد والجماعات الذين يُغيَّبون عن المشاركة في إيجاد الحلّ للقضية التي هم أحد عناصرها الرئيسة، وبالتالي فإنَّ الأمر لا يقف عند حدِّ الرّفض للحلّول كما يتوقّع البعض، بل الأمر سيدفع بهم إلى تنوّع وتعدّد وتلوُّن أساليب التطرّف والاقتتال والعنف والمقاومة لمشروع الحلّ الذي يقدّم في زمن التغييب.

إنَّ إقصاء أيِّ أحدٍ من أطراف الأمّة أو تغييبه عن المشاركة (أيّ كانت هذه المشاركة) بأسباب أنّ له رأي آخر؛ فإنَّ هذا الأمر لا يلغي وجوده كونه طرفاً وله رأي آخر، بل قد يجعله على رأس هرم العنف بعد أن كان على مستوى من مستوياته الدنيا، ولذا فمن يستهدف الآخرين بالتغييب والإقصاء والتحقير والإذلال والمساومة على القيم الحميدة والفضائل الخيّرة، سيجد نفسه أكثر النَّاس على إثبات وجودهم طرفاً من أطراف

المعادلة التي لا يكون الحلّ إلّا بمشاركتهم استيعاباً وإلّا فالثورة في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع كفيلة بإظهار الحلّ.

ولأنّ الأمّة قد وصلت إلى ما وصلت إليه؛ فليس لها من بعده إلّا الصحوة، لتلتفت إلى ما تكنّه لها تلك الفكرة، فتتجنّبه بالقوّة المحقّة للحقِّ والزاهقة للباطل.

وإذا تساءل البعض:

كيف يكون ذلك؟

نقول:

ينبغي أن يُؤسّس مركز عن إرادة يتوسّط المركزين (الأنا والآخر) فيقوم على شعرة تعادل كفّتي الميزان دون طلب تنازلات عن حقوق واجبة الممارسة، وواجبات ينبغي أن تؤدّى، ومسؤوليات يجب أنْ تُحمل، ممّا يجعل المركز العام مؤسّساً على الموضوعية لا على التنازلات والتغييب والتحقير والإقصاء وإحاكة المؤامرات وتقديم الإهانات.

ولذا يجب الانتباه لما تحمله الإهانة من ردود أفعل منها:

. عدم الاحترام.

. عدم الاعتراف.

. عدم التقدير.

. عدم الاعتبار.

. عدم التفهُّم.

. عدم التقبُّل.

. عدم الاستيعاب.

. الرفض.

. التمرّد.

. الثورة.

ومن هنا نجد أنّ تقديم الإهانات للآخرين، يُعدُّ من المكامن الرئيسة التي تدفع إلى التمرّد والثورة كما حدث مع محمَّد البو عزيزي في مدينة سيدي أبو زيد الذي كان سبباً في إنارة فتيل الثورة، ذلك لأنَّ الإهانات في دائرة الممكن تؤدّي إلى تآمر البعض ضدّ البعض؛ فالذين لا يقبلون بالآخر ولا يقبلون اللقاء به ويظنّون أنَّ اللقاء بأحد الأطراف يُعدّ اعترافاً بوجوده، وأنَّ نفيه يلغيه بالتمام؛ فهم بتفكيرهم هذا، بعيدون كلّ البعد عن العقل والمنطق، لأنّ الآخر الذي تنفيه هو في حقيقة أمره:

. موجود بدليل نفيه.

. موجود بدليل رفضه.

. موجود بدليل نكرانه.

. موجود بدليل عدم الاعتراف به.

. موجود بتغييبه.

. موجود بإقصائه.

. موجود بسجنه وتعذيبه.

وعليه: فإنَّ أقصر الطرق وأفضلها للحلّ، هو الإقرار بما هو موجود، والجلوس مع الآخر على طاولة (نحن سوياً)؛ فقبول الآخر (هو كما هو) يُعدُّ مرتكزاً أساساً من مرتكزات القبول النابع عن الاعتراف بالوجود الدافع إلى الاستيعاب الممكن من ممارسة الحريّة بأسلوب ديمقراطي وبكلّ شفافية.

وعليه: فالوطن للجميع، وممارسة الحقوق فيه حقّ للجميع، وأداء الواجبات واجب على الجميع، وحمْل المسؤوليات عبء يجب أن يتمَّ حمّله بإرادة من الجميع، ولذا عندما يتعرَّض الوطن لغزوٍ وتُحتَّل أراضيه،

تصبح مسؤولية الدفاع عنه فريضة واجبة على كلِّ قادر حتّى وإن وصف حمْل هذه المسؤولية تطرُّفاً من قِبل أصحاب تلك الفكرة؛ فالتطرُّف في مقاومة المحتلّين للأوطان حقّ يجب أن يكون بأيدي جميع المواطنين ولا يُنتظر فيه رأى من الغير ولا إعطاء رخصة.

ومن أجل أن لا يكون للتطرّف دائرة يُدفع فيها أفراد وجماعات ومؤسّسات ودولة ورأس دولة، علينا أن لا نستهين بالآخر؛ فلا نلغيه ولا نغيّبه، ولا نقصيه من شيء ينبغي أن يكون له أو يكون شريكاً فيه. ولذلك يجب أن يتمّ التقبُّل وفق هذه الحقائق دون شروط أو طلب تنازلات، ومن مرتكزات التقبُّل:

. تقبّل الآخر هو كما هو.

. البدء معه من حيث هو.

. الوصول معه إلى حيث ما يجب.

ولذا في دائرة الممكن المتوقّع عندما يُجرى الحوار بين أبناء الأمّة على طاولة (نحن سوياً) تكون العودة إلى الأصول المشتركة من المعطيات التي تجمع الأنا والآخر وتلغي التغييب، وتصبح الفضائل والقيم المستمدّة من المصدر الذي يحتكم النَّاس به ويُحتكمون إليه هي المرجعية المُرضية للجميع بإرادة، ممّا يجعل العودة إلى المصدر تمركُزاً على معطيات الهويّة المشتركة التي لا يوجد في فضائلها الخيِّرة وقيمها الحميدة تغليب وتسفيه لأنا على حساب آخر، ويجعل قيم التفاهم والتفهُّم والتقدير والاعتراف والاعتبار معطيات رئيسة لوحدة الشعب تُسهم في رسم استراتيجياته المستقبلية تحت مظلّة وطن واحد لشعبٍ واحد.

ولسائلٍ أنْ يسأل:

متى يكون أبناء الشعب على الاحترام الدافع للقوّة؟

نقول:

. عندما يتمكّنون من ممارسة حقوقهم.

. عندما يلتزمون بتأدية واجباتهم.

. عندما يكونون قادرين على حمْل مسؤوليّاتهم.

. عندما يكون لسان حالهم (نحن سويّاً).

. إذا تمكّنوا من استيعاب بعضهم بعضاً دون تفرقة وتحسُّس.

. إذا تمكّنوا من التطلُّع نحو الأفضل.

. عندما يتهيّؤون لإحداث التغيير إلى ما هو أفضل وأحسن وأجود.

. عندما يقومون بأدوار وفقاً للصلاحيات والاختصاصات بمهارات متنوّعة خدمة للجميع.

. عندما يتفهَّم كلّ منهم ظروف الآخر ويقدِّرها.

. عندما يقف كلّ منهم عند حدّه.

. عندما يُقصى الإقصاء والتغييب من أذهانهم وأفكارهم تجاه البعض.

. عندما يستثمرون إمكاناتهم المادية الاستثمار الأمثل، تمشياً مع كلّ حلقة من حلقات التطوّر والتقدّم التقني والعلمي.

. عندما تُشبع حاجاتهم المتطوِّرة.

. عندما يكون التطلّع للمفيد والنافع قيمة في السلوك والفعل.

. عندما تصبح الثروة ملكاً للأنا والآخر في الوطن الواحد وفقاً لقاعدة (نحن سويّاً) دون أيِّ حرمان من الملكية الحرّة والاستثمار الحرّ الخالي من الاستغلال والاحتكار.

. عندما تُلغى من القواميس الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية كلّ كلمات الإفساد وما يؤدّي بينهم دفعاً إلى سفك الدماء بغير حقّ، وتحلّ محلّها كلمات وأفكار التسامح والتآخي والبناء والإعمار والإصلاح.

. عندما تكون الثروة قوّة تمكّنهم من إحداث النُقلة وتجاوز الجمود والسكون والرتابة.

. عندما تكون مستهدفات التعليم والصحة والثقافة والإعلام والشؤون الاجتماعية من أجل التنمية البشرية التي بها يتمكّن المواطن من تنمية قدراته واستعداداته ومواهبه وخبراته ومهاراته وتأهيله بكلِّ جديد مفيد.

. عندما تصبح لهم هويّة واحدة متنوّعة.

. عندما يصبحون منتجين للفكرة وقادرين على توليد الفكرة من الفكرة.

. عندما يصبحون مفكّرين وهم يتكلّمون ويقرؤون، وهم يستمعون ويتأملون، وهم يُفكّرون فيما هم فيه يفكّرون.

. عندما لا يغفلون عن أهمية الخوف في صناعة التاريخ وترسيخ الهويّة.

. عندما يخافون الله (يقضون على الخوف).

. عندما يستوعبون الآخرين ويتطلّعون إليهم معرفة بمعرفة، ومعلومة بمعلومة، وقوّة بقوّة.

. عندما تكون لهم إدارة ماهرة قادرة على أن تلاحق المنتجين والعاملين في مواقعهم من أجل زيادة الإنتاج وتحسين أحوال المواطنين تعليماً وصحةً وضماناً اجتماعياً مع وافر الجودة في الخدمات المقدّمة. ولذا فالإدارة المركز ينبغي أن تكون قوّة جذب لمواطنيها، تجمع ولا تشتّت كالجاذبية التي جمعت شتات الأرض وحافظت عليه، والتي إن فقدت جاذبيتها فقدت وجودها.

. عندما يعرفون أنَّ عقل الإنسان قوّة، ونفسه قوّة، وحواسه قوّة، وعواطفه قوّة، ومشاعره قوّة، وإرادته قوّة، وتهيّؤه قوّة، واستعداداته قوّة، وقراره قوّة، وتأهّبه قوّة، وأفعاله نتاج القوّة، وكلّها دافعه إلى إحقاق الحقّ مع وافر التقدير والاعتبار.

. عندما يقدمون على صناعة المستقبل في الزمن الآن.

وعليه: إذا نظرنا إلى المعطيات التي جعلت من البعض طغاة نجدها لا تخرج عن معطيات احتكار القوّة (سلطة أو سلاح أو ثروة) وفي مقابل ذلك إذا نظرنا إلى تلك الحضارات التي سادت وبادت، والتي هي سائدة اليوم والتي في دائرة الممكن ستسود غداً، نجد أنّها لولا الدفع وتوافر معطيات القوّة ما كانت سائدة، ولولاها لن تكون، ولهذا كلّما توافرت معطيات القوّة بأيدٍ عالمة واعية سادت وساد الآخرون بها، وكلّما كانت معطيات القوّة بين أيدٍ عابثة جاهلة كلّما وجّهت إلى ما من شأنه أن يُفسد الأخلاق ويُظهر المفاسد بين الناس، ولذا فمثل هؤلاء لا يصنعون تاريخاً ولا يبنون حضارة، ولا يتخذهم أصحاب الحضارات قدوة لهم، وتكون نهاية زمنهم بزيادة انتشار مفاسدهم.

ولأنّ الأمر أمر سيادة؛ فالسيادة قد تكون عن حقٍّ، وقد تكون عن باطل، فإن كانت بدافع الحقِّ، كانت سيادة خيِّرة، حيث الفضائل والقيم الحميدة التي لا تُقرّ الظلم ولا تُقرّ التطرّف ولا أعمال الإكراه، وإن كانت السيادة بدافع ظلمٍ وتطرّفٍ وإكراهٍ؛ فالطغاة هم الذين سيسيطرون بالإدارة والسياسة الظالمة المتطرّفة، ولكن في النهاية دائماً الطغاة يُهزمون، والزمن دائماً كفيل بترويضهم، ومع أنّهم الطغاة بالقوّة إلّا أنَّ الخوف دائما يملأ أنفسهم مع أنّهم يجحدون، ولكن إلى متى سيجحدون وغطاء الوجه لابدَّ له من أن ينكشف!

ولأنَّ الطغاة هم على رأس هرم المتطرِّفين؛ فالخارجون عنهم لن تكون لهم مواجهة معهم إلّا على رأس الهرم ذاته، فالتاريخ الذي سجّل في طيّات سجلّاته أنّ طغاة سادوا بالقوّة كرهاً على الناس، سجّل نهاياتهم في قمامة

التاريخ ذاته، وفي المقابل سجّل لأصحاب الفضائل والقيم الخيّرة والحميدة منهم تاريخاً تُستمدّ العبر منه.

فالمال لا شكَّ أنّه زينة الحياة الدنيا، ولا شكّ أنّ المال قوّة الإنتاج الذي به تُدار عجلة الاقتصاد وتُدفع وفقاً لسياسة السوق التي لا تغفل عن وجود آخرين لهم من الحقوق والواجبات والمسؤوليات ما يُمارس ويؤدّى ويُحمْل، وإنْ غفلت سياسة السوق عن ذلك تجد نفسها أمام مواجهة أصحاب الحاجات حتى يعود التوازن الاقتصادي؛ فما حدث من أزمات مالية في الولايات المتحدة الأمريكية واليونان في العام 2010م وغيرهما من الدول التي تعرّضت وستتعرّض إلى أزمات مالية لدليل إثبات على أنَّ الجهل بالحقائق يؤدّي إلى تأزُّمات وصدامات وصراعات ومخاوف شديدة تدفع إلى فقدان الثّقة في الإدارة المركز التي ترسم السياسات العامة للاقتصادية العالمي والوطني.

وسيضل فقدان الثّقة بين الإدارة المركز والمصارف التابعة لسياساتها وبين العملاء من النَّاس سائداً ما لم تُثبت الإدارة العامة والمصارف التابعة لسياساتها أنّها قادرة على الإدارة الضامنة لحقوق الزبائن والعملاء. ولذا فإنَّ بيع السندات المالية في السّوق الاقتصادي بغير قيمها الحقيقة هو تطرُّف مالي يؤدّي إلى تطرّف المواطنين ضدّ سياسات الاقتصاد؛ ومن ثمّ يؤدِّي إلى تعرّض دول للاختفاء من على الخريطة الاقتصادية للعالم المالي كما تتعرّض بعض دول الأراضي المنخفضة إلى الغرق بأسباب ارتفاع مياه المحيطات والبحار؛ فتختفي من الوجود الظاهر كما كانت من قبل دول ظاهرة ذات سيادة. وحينها ستنجم تأزُّمات تجعل من كان موصوفاً بالخُلق الحسن إلى قاطع طريق أو متطرّفٍ مع المتطرّفين.

ولأنَّ التطرّف في أساسه فكري والاقتصاد جزءاً من الفكر إذن بطبيعة الحال سيكون الاقتصاد متغيّراً رئيسياً في عملية التطرّف؛ فالمجتمعات التي ظهرت فيها الفروق الاجتماعية كانت بأسباب الحاجة الناتجة عن سوء إدارة الاقتصاد الوطني، وعن عدم تقدير المواطنين الذين هم في حاجة لمن يسندهم رعاية وعناية بثروات الوطن واقتصاده، وذلك بما ألمَّ بهم من قصورٍ أو مرضٍ أو إعاقةٍ أو ظلمٍ بقوانين وإجراءات غير موضوعيّة من الإدارة المركز أو الإدارات المتفرّعة منها.

ولذا فالاحتكار الاقتصادي يؤدّي إلى تحكّم في حاجات الآخرين، ومن يتحكّم في حاجات من هم في حاجة لِما يُشبع حاجاتهم، لا يمكن أن يجد مودّة منهم، بل سيجد منهم ردود أفعال الفكر التطرّفي خير مواجهٍ له، ومن تُشبع حاجاته المتطوِّرة، ويطمع في المزيد بغير حقّ يُعدّ فكره متطرّفاً حاله كحال من احتكر الثرّوة عن الآخرين وجعلهم على الحاجة متسوِّلين على قارعة الطريق، ممّا يجعل التطرّف المضادّ من قِبلهم متولّداً ليس غاية في ذاته، بل أسلوباً موضوعياً من أجل إيجاد الحلّ.

إذن الذي يحتكر الثرّوة ليُحرِم الغير منها ويستغل آخرين بها يُعدّ بنهجه هذا هو أوّل من دفعهم إلى التطرّف وكان سبباً في ظهور تطرّفٍ مضادٍّ لتطرّفه، سواء أكان على دراية بذلك أم أنّه لا يدري، ومن يقبل ذلك بأسباب الحاجة والضرورة التي أجبرته على إعطاء تنازلات مؤقّتة؛ فلن يقبلها حلّاً لتأزُّماته الاقتصادية، بل يقبلها فقط من أجل ازدياد تأزُّمات (الإدارة المركز) التي قَبِلَ أن يكون معها مستنفعاً ومستظلاً، بطانة رئيسة لهدِّ أركان النظام ونشر خفاياه؛ فالنظام في هذه الحالة إن كان معتقداً أنَّ أسراره مصونة بين أيدي الأوفياء، فلن يجد في حقيقة الأمر غيرهم مبالغاً في كشف عورته أمام الآخرين الذين لن يبخلوا بكلِّ ما يمتلكونه من قوّة

إرادة على نشرها في شبكة المعلومات المتطوّرة ومن ثمّ مواجهته وإن وُصِفَ سلوكهم بالتطرّف. ولذا فإنَّ ويكيليكس الذي نشر ما نشر من أسرار عن العلاقات بين الحكّام لدول العالم، وبين الولايات المتحدة الأمريكية لن يكون أكثر حاضنٍ للأسرار من أولئك الأقلام للحكّام الذين يعرفون كم من الولدان والغلمان وحفيدات الشهداء وبنات أعيان البلاد والشرفاء فيها وما يجري عليهم ممّا يجري على العاهرات، وكذلك ما يجري من تآمر على الأقارب والأباعد، وما يجري من اختلاسات لأموال الشعب وبعثرتها من بعض الحكّام على نشر المفسدة.

ومع أنّ الاقتصاد قوّة محرّكة لإثبات الأنا إلّا أنّه في بعض الأحيان هو الذي يهدّه هدّاً؛ فإن كان الاقتصاد دافع لإشباع الحاجات المتطوّرة ودافع لصناعة المستقبل الأفضل ودافع لتأمين ظروف الحياة للأفراد والجماعات والشعوب؛ فلا تكون فيه مدعاة للتطرّف، ولكن إن كان النمو الاقتصادي حتّى غزو الفضاء من أجل غزو الشعوب واحتلال أوطأنّهم يصبح الفكر الاقتصادي المحرّض على ذلك هو فكر لا يصلح لحلّ المشكل، بل هو الفكر الفعّال في إيجاد التأزُّمات وما يترتّب عليها من أفعال الخصام والصدام والاقتتال والتطرّف.

فإذا نظرنا إلى ما يجري في العراق وأفغانستان والصومال نلاحظ تأزُّمات تشتدّ وتتولّد وتتجدّد وتتنوّع بأسباب التدخُّل، وبأسباب الصّراع على السّلطة والاقتصاد، من يحتلّ من! ومن يتحكّم في مصير من! ومن يُقصى بأحكام مُسبقة! ومن يُفرض كرهاً بتدخلات خارجية! ومن يدفع أكثر من الآخر! ومن ينافق من! ومن يرفض كلّ ذلك! ومن يرفض بعضاً من ذلك! ومن لا يرى حلّاً إلّا بقبول الموت حلّا ولا حلّ سواه!

ومن يرى في العمالة تاريخ! ومن يرى في التاريخ التأريخ! صراعات قاسية وتطرّفات تزداد شدّة من أجل البحث عن الحلّ.

فالذين يمتلكون الأسلحة النووية والصواريخ العابرة للقارات ويتسابقون على غزوِ الفضاء علماً وتجسّساً هو في أساسه إرهاب لا تطرُّف فيه، ولكن إن تمَّ استخدام هذه الأسلحة ظلماً وعدواناً يكون التطرُّف هو سيد الميدان.

والذين يتحكّمون في جينات البذور النباتية والموروثات الجينية الحيوانية لتصبح جينات مُحسّنة لمرة واحدة فقط، ثمّ بعد ذلك تصبح غير منتجة لِما يستمر بالسلالة الحيّة (نباتاً وحيواناً) فالقمح الذي تمّ التدخل في جيناته احتكاراً ليعطي إنتاجاً مُحسّناً لمرة واحدة، ثمّ بعد ذلك تكون بذوره غير صالحة للإنتاج يجعل المحتاجين دائماً في حاجة للذين يتحكّمون في مورثات القمح الجينية ليستوردوا منهم سنويّاً بذوراً صالحة لإنتاجٍ مُحسّن ولكن لمرة واحدة. إنّه الاحتكار والتطرُّف لا سواهما، وفي مقابل ذلك يكون الفقراء في أمسِّ الحاجة لقمحٍ يُزرع لينتج لهم ما يُسهم في إشباع حاجاتهم للمأكل! وفي حالة عدم توّفر ذلك، ألا يكون التدافع من قِبلهم إلى التطرّف ضرورة لا مفرَّ منه يقدمون عليه حُبّاً في الموت لا خوفاً منه!

ولأنَّ الاقتصاد في أساسه لا تطرُّف؛ فهو علم يُدار ومعاملات تُجرى لتُسهم في جودة الإنتاج والدفع به تجاه ما يفيد الإنسان ويُحسِّن أحوال معيشته، وهو المحدث للنُقلة إذا ما استهدف الفقراء ليحلّ بهم مستويات الإشباع والوفرة المُمكّنة من الاعتماد على النفس وما تبذله من جُهدٍ في سبيل تحسين الأحوال المعيشية للآخرين.

إنّ توظيف رؤوس الأموال بما يخدم البشريّة قيمة حميدة، ولكن توظيفه لقهر الآخرين هو مدعاة لظهور النزاع والصدام والاقتتال والتطرّف بين المحتاجين وبين المتحكِّمين في مشبعات حاجاتهم؛ فعندما يوجّه الاقتصاد وما يتولّد منه من رأس مال إلى ما يُشبع الحاجات المتطوّرة والمتنوّعة يكون الاقتصاد ورؤوس أمواله دافع إلى الحلّ وليس دافع إلى التأزُّمات، وإذا كان الاقتصاد بواسع وفرته مُسبّباً في حرمان آخرين منه هم في حاجة إليه يكون في هذه الحالة هو المعطية الرئيسة لظهور التأزُّمات لا لظهور الحلّ.

ولذا فإنَّ الذي يُحرم من الماء الذي يروي ظمأه أو يُحرم من الطعام الذي يسدّ رمقه أو يشبع جوعه ليس له بدٌّ إلّا أن يتدافع إلى المقاتلة من أجل الحصول على ما يُشبع حاجاته، وفي مثل هذه الحالات إنْ استخدم العنف وسيلة فأنّه ليس بمتطرّف، بل المتطرّف من كان سبباً في حرمانه من الحصول على مشبعات حاجاته المتطوّرة سواء أكانت ملكيّة خاصة أم تعليمية أم صحية أم إنتاجية أم خدمية أم حتّى مشبعات غرائزية.

إذن الاقتصاد الذي في تنظيراته الفكرية إقصاء الآخر من حقّ التملّك وحقّ المنافسة وحقّ البيع والشراء وفقاً للجهد والمقدرة والإمكانات المشروعة هو فكر يدفع لارتكاب أعمال التطرّف، وكذلك إذا تأسّس المركز الاقتصادي على التأميم بغير حقّ، ومصادرة الممتلكات بغير حقّ، وحرمان المواطنين من البناء والإعمار بغير حقّ يوصف ذلك المركز بأنَّه ظالم، وفي مقابل ذلك إذا امتلك المواطن من الثروة المشروعة ما يُمكّنه من استغلال الآخرين بغير حقٍّ فهو ظالم، وإذا استغلّ ثروته في مُحرّم فهو ظالم، ولكن إذا سعى بثروته استثماراً مطهّراً

ضريبة وزكاة وصدقة فلن يجد الظلم في فكره ونفسه وسلوكه مكاناً يركن إليه.

لقد ميّز الله تعالى الإنسان عن المخلوقات الأخرى بدوافعه المحكومة بالعقل الذي به يستطيع أن يضبط نفسه؛ فلا يجعلها تتجاوز حقوق الآخرين، والتعدّي عليهم في ممتلكاتهم، وفي أنفسهم، وفيما يعتقدونه من معتقدات على سبيل التهكّم أو السخرية أو الاستخفاف بعدما تبيّن الرّشد من الغي وأُقرّت قاعدة (لا إكراه في الدين).

فإن كانت القاعدة لا إكراه في الدين وهو أشرف ما يعتزّ به الإنسان وأنبل شيء يمتلكه، فمن باب أولى أن لا يكون الإكراه فيما هو أقل من الدين بدوافع غير إنسانية تسعى إلى إفساد الأرض بعد إصلاحها.

ولأنَّ الله تعالى خلق الإنسان وأكرمه بالعقل والقلب والنفس والروح وأكرمه بحسن الصورة تميّزاً له عن بقيّة خلقه؛ فقد أمر الله سبحانه وتعالى الإنسان بعدم الإفساد في الأرض، ودفع ذلك بكلّ الدوافع المانعة للإفساد، وهذا الأمر مخصوص به الإنسان كونه قادر على التفكّر والتذكّر والتدبُّر، حيث إن الحيوان غير مكلّف بهذا الأمر، لأنّ دوافعه غريزية وليست عقلية تدبُّرية تفكيرية؛ فمثله مثل بقية المخلوقات غير المكلّفة، ولذا فقد تتجاوز حدودها إلى غير ذلك فيما يعتبره العاقل حقوقاً ويكون هذا التجاوز تعدّياً على الحقوق والممتلكات وإفسادها، إلّا أنّنا لا نلومها ولا نطالبها بالتعويض عن الضرر إذا الحقت به ممتلكات الآخرين، غير أنّ اللوم والمطالبة تتّجه إلى مالك هذه الحيوانات كونه عاقلاً يتحكّم بدوافعه ويسيّرها.

ولمّا كان التعدّي من الإنسان العاقل بدوافعه على حقوق الآخرين وحرّياتهم وممتلكاتهم وأمنهم وسلامتهم بما يلحق أذى ماديّاً أو معنويّاً أو

جسديّاً؛ فقد أوجد الله سبحانه وتعالى دوافع يمكن أن تدفع هؤلاء عن دوافعهم؛ فالقِصاص من أعظم الدوافع المباحة التي قرنها الله تعالى بالحياة مصداقاً لقوله تعالى: {وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ}[39].

فالله تعالى لم يقصر هذا الدافع المانع على مسلم أو مؤمن أو كافر أو مشرك، ولم يخصّ به ذكر دون أنثى ولا كبير دون صغير، وإنّما خاطب العقل الذي يتحكّم بالدوافع التي يكون الإنسان مخيّراً فيها.

ولساءلٍ أنْ يسأل:

هل القصاص إتلاف بإزاء إتلاف وعدوان في مقابل عدوان، أم أنّه دفع للإتلاف ومنع للعدوان؟

نقول:

بلا شكّ أنَّ الدوافع الشيطانية هدفها نشر الفساد وعدم الإصلاح، ومن ثمّ بدوافع الإفساد نجد من يقول إنّ دوافع القصاص لا تحقّق مصلحة في الردع والزجر واستبقاء النوع، وما ذلك إلّا أمر متوهم، وفي دافع القصاص استهلاك محقّق.

والذي يمكن أنّ نقوله بهذا الصدد، أنّ مثل هذه الآراء لا تخرج إلّا من أصحاب الدوافع الإفسادية، وهذه الآراء بينة البطلان، لأنّها تتضمّن التسوية بين الدافع المفسد والدافع المصلح، ودوافع القصاص الذي اتفقت العقول والأديان على حُسنها وصلاح الوجود بها، ولا يمكن أن يستوي في عقل أو دين أو فطرة، القتل ظلماً وعدواناً بغير حقّ، والقتل قصاصاً وجزاءً بحقّ ونظير، هذه التسوية بين الدوافع، لها مقاييسها وبيئتها وأخلاقها، كتسوية الحلال بالحرام، والحقّ بالباطل، والربا بالبيع، قال

[39] – البقرة 179.

تعالى: {ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ}[40].

وكأنّهم نظروا من خلال دوافعهم إلى استوائهما في صورة العقد كتابة وتحريراً، فإذا استوت الكتابة والتحرير، استوى لديهم الأمران، ومعلوم أنّ استواء الفعلين في الصورة، لا يوجب استواؤهما في الحقيقة، ولا يوجب استواؤهما حلالاً، ولا يوجب استواؤهما حراماً، ولا يوجب استواؤهما إفساداً، ولا يوجب استواؤهما إصلاحاً، ومدّعي ذلك إنّما ينطلق من دوافع يسعى من خلالها إلى نشر الفساد في الأرض وعدم إصلاحها، ومن يرى أنّ هذه الدوافع المتناقضة سواء في الحقيقة؛ فإنّ العقل يرفضه لأنّهما يتعارضان فيه، ويكفي في فساد هذا إجماع العقلاء قاطبة على فساد دافع القتل الذي هو ظلم وبغي وعدوان، وصلاح دافع القتل الذي هو جزاء وقصاص وردع وزجر، والفرق بين هذين مثل الفرق بين الزنا والنكاح علماً أنّ كلاهما مجامعة، والفرق بينهما هو الفرق بين الإصلاح في الأرض والإفساد فيها؛ فما يتعارض في عقل صحيح مثل هذين الأمرين في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع يتحيّر العقل بينهما أيّهما يؤثر ويختار؛ فإن أدرك الحقَّ وتبيّنه ثمَّ أهمله عمداً كان تفكيره إفسادي، وإن أخذ بما هو حقّ بعد التبيّن اهتدى للتي هي أحسن وأقوم.

ولأنَّ الإنسان مهما بلغ من التفكّر والتذكّر والتدبّر لم يبلغ الكمال، لذا فهو في حاجة لآراء الآخرين خاصّة إذا كان الأمر متعلّق بهم؛ فالفرد من بني الإنسان يزداد قوّة بقوّة الجماعة، والجماعة تزداد قوّة بقوّة المجتمع، ولهذا

[40] – البقرة 275، 276.

جاء الأمر بين النّاس شورى، ولا إكراه في الدين، ومن هنا فإنّ قوّة (نحن سويّاً) تكمن في:

. قوّة العلائق وترابطها.

. قوّة المشاركة وحجمها.

. قوّة التفاعل وانتشاره.

. قوّة التنظيم وتشريعاته.

. قوّة الدين وتسامحه.

. قوّة العرف وأصالته.

. قوّة القوانين وشفافيتها.

. قوّة الفكر ونزاهته.

إذن لو توحّد أفراد الشعب وتوحّدت جماعاته على حُسن التفكّر والتدبّر لكان الشعب سيداً بالقوّة المحقّة للحقّ، ولا وجود لمن يغتصب حقّه منه حكومة أم استعماراً، ولكن عندما يفرّق الأعداء بين أبناء الشعب الواحد أو الأمّة الواحدة سواء أكانوا الأعداء من الداخل (المفسدين) أم من الخارج (الطامعين في خيرات البلاد) حينها يضعف الشعب ممّا يجعل أعدائه في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع قادرين على الجز به إفساداً كيفما يشاؤون.

وبدون شكّ من يُفسد في الأرض كمن يبول في البئر الذي يشرب منه ويشرب الناس، ولكن من لا يتّقي الله ولا يخافه، بإمكانه أن يُفسد ويعمل كلّ شيء ليكون كلّ شيء شاهد عليه يوم لا ينفع مال ولا بنون ولا تنفع المعذرة.

بناء على ما تقدّم إنْ تساءل متسائلٍ:

كيف يمكن للأمّة العربيّة والإسلاميّة أنْ تنهض من غفلتها؟

نقول:

إنْ أردنا للشعوب العربيّة والأمّة الإسلاميّة أن تنهض من غفلتها وتستطلع مستقبلها، علينا بالمعرفة الواعية التي تُمكِّن من الحقيقة، وعلينا بتيسيرها في المساجد والمدارس ووسائل الإعلام المتنوّعة دون تطرُّف ولا إكراه؛ فلا ينبغي أن يكون من ورائها قصد لتحقير من خُلق في أحسن تقويم، ولا قصد من ورائها لإقصائه ولا تغييبه أو التخلّص منه والتأمر عليه؛ فكما أنّ الدين للجميع والله ربّ الجميع؛ فكذلك الوطن ملك للجميع والنَّاس فيه متساوون حقوقاً وواجباتٍ ومسؤولياتٍ، ومن لا يقبل بذلك ليس له من بدٍّ إلّا أحد أمرين:

. إمَّا أنْ يرحل بإرادة.

. وإمَّا أنْ يُرحّل كرهاً.

وهنا ينبغي أن نميّز بين ما يجب، وبين ما لا يجب؛ فننتهي عنه ونجتنّبه؛ فلا نغفل، وعلينا أن نميّز بين عواطفنا تجاه أقاربنا أبوة وعمومة وأخوّة وجيرة، وبين ما يجب تجاه اختياراتنا لمن تناط بهم مسؤولية ويمكّنون من التربُّع على قمّة سُلّم السلطان[41].

ولذا فإنَّ الذين يعمدون إلى ترسيخ قيم الخير والدفع بها إنَّما يؤسِّسون لتحقيق غاية الدفع المتمثّلة بالإصلاح، أمّا الذين يدفعون بقيم الشرّ وفق مفاهيم مغلوطة إنّما يؤسِّسون للصّراعات التي تفضي إلى صدام يؤدّي إلى الانهيار؛ فالدفع بقيم الخير يفضي ضرورة إلى تفادي المجابهة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وبمعنى آخر هو تفادي الصراعات، ذلك أنّ من يحمل هذه القيم ويدفع بها يستند إلى مرجعيّة تمنع الظلم والجور والتعسُّف والاستعباد، وتقرّ الحقّ والعدل والاعتراف

[41] عقيل حسين عقيل، الخوف بين قادحيه ومادحيه، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، 2011م.

بالآخر وتقديره واعتباره واستيعابه وتقبُّله (هو كما هو) على كفّة المساواة في ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمْل المسؤوليات.

******

فكِّر لتعرف كيف تُفكِّر

الإنسان مع أنّه عاقل إلّا انَّه إذا لم يفكّر فيما يفكِّر فيه قبل أن يحدث قد يجد نفسه في دائرة الممكن في غير المتوقّع، ومع ذلك ليس له بدّ إلّا أن يفكّر حتى يعرف من جديد كيف يفكّر.

إنَّ الاعتماد على الفكرة المسبقة بفكرة مسبقة قد يؤدّي إلى قولبة العقل وجعله في حالة تبعية للفكرة التي تؤدّي به إلى التعارض مع ما يجب، ولذا فإنَّ التمسّك بذلك يجعل الفكرة غير فاعلة والتفكير غير مُفعَّل.

فالفكرة الفاعلة هي الفكرة المفتوحة المستوعبة لِما ينبغي والمتطلّعة بأصحابها لِما يجب، لذا تُقبر أفكار البعض عندما يصبح هذا البعض يدافع عن الفكرة وكأنّها ثوابت لا تتغيّر أو لا تتحسّن؛ فعندما يتبنّى الإنسان فكرة تستعبده عندها ستموت الفكرة ويصبح متبنيها بلا حُجَّة وكأنَّه ليس من طينة من خُلِق في أحسن تقويم، فعلى الإنسان أن يفكّر ليعرف كيف يفكّر وإلّا سَيُقبر ما يفكِّر فيه قبل أن تقبر تلك الفكرة المتبناة.

وهنا فالعقل العام تحفّه الاعتباطية بين الحين والحين؛ فالفكرة السابقة على الفكرة قد تكون قيداً عليها، وقد تكون داعمة لها؛ فهي قيد عليها عندما تكون مُقفلة (إقصائية)، وهي داعمة لها عندما تكون مفتوحة (استيعابية).

وهناك تداخل علائقي بين التفكير والفكرة؛ فمن الصعوبة بمكان تناول أحد هذين المصطلحين بمعزلٍ عن الآخر، ذلك لارتباطهما الشديد لغةً ومعنىً؛ فتفكيرنا في الشيء أو تفكُّرنا فيه يعني أنّنا قمنا بعملية (التفكير) الذي قد يولِّد فكرةً أو يولِّد فكر أو أفكار أخرى تضيف معارف جديدة متطوّرة.

وعليه: الفكرة هي ناتج عملية التفكير وهى مولود هذا النشاط الذهني، ولكن هل بوسعنا القول أنّ التفكير هو مقصور على التفكّر أم هو عملية مركَّبة يمتزج فيها التذكّر والتفكّر والتدبّر؟

إنَّ رغبتنا في الحصول على صورةٍ واضحة المعالم عن شيءٍ ما وعن صفاته التي يتّصف بها أو خصائصه التي يترابط بها ويتفاعل مع الأشياء الأخرى قد يقتضي استدعاء واسترجاع بعض المعلومات والحقائق الجاهزة المحتواة في صفحات الماضي بغية الاستفادة منها واستقراء

نتائجها لتوليد فكرةٍ مستقبلية نتطلّع بها إلى ما هو متوقّع وإلى ما هو غير متوقّع، ممّا يرشد إلى اتحاد كلٍّ من التذكّر والتفكّر في إنتاج الفكرة، ولذا فإنْ كان التذكّر مقتصراً على استدعاء واسترجاع المعلومات والحقائق الكامنة في الماضي، فإن التفكّر لا يهتم باستدعائها بقدر ما يتطلّع إلى ما هو متوقّع وغير متوقّع، وهذا لا يعني إلغاء الماضي، بل الاستفادة ممّا يُستنتج منه لتوليد أفكار مستقبلية، ففي الماضي تكمن المعلومات وتتراكم المعارف والخبرات التي تجعلنا في حالة تفكُّر مصداقاً لقوله تعالى: {وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}[42]، ولذا فالأفكار في حالة امتزاج حيث بها يُستقرأ الماضي، وبها يتمّ التطلّع إلى المستقبل فنقف على عتبات الماضي بالقدر الذي يزوّدنا بالخبرة التي تمكننا من استخدامها في التفكّر وتوليد الجديد وفقاً لمنطق توليد الفكرة من الفكرة والمعلومة من المعلومة، وعليه: لِمَ لا نفكّر أوّلاً كي نعرف عن تبيّن كيف نفكّر ثانياً؟

نقول:

بالرّغم من أنَّ أصل كلّ شيءٍ فكرة، إلّا أنَّ حوار الفلاسفة ملئ بالتباين في تحديد مفهومها وإن أجمعوا على اتصالها المباشر بالتفكير انطلاقاً من تعريفها بأنَّها تصوّر ذهني؛ فالفكرة عند أفلاطون تفيد الماهية أو المثال أو الشيء بالذات المفارق للمادة، وفي المذهب التصوّري تصوّر ذهني، وفى المذهب الحسي صورة ذهنية مستمدّة من العالم الخارجي، وعند كانت تصور ذهني يجاوز عالم الحسّ وليس ما يماثله في هذا العالم المتغيّر والمتطوّر[43].

---

[42]– الحشر 21 .

[43] مراد وهبة، المعجم الفلسفي. القاهرة : دار الثقافة الجديدة، الطبعة الثالثة، 1979، ص311–312.

إذن الفكرة هي تصوّر ذهني، وفي ذلك إشارة إلى العلاقة التي تربط بين الفكرة والعقل باعتباره المجال الذي تحدث فيه التصوّرات الذهنية عن الأشياء أو الأشخاص، إلّا أنَّ العقل في اعتقادنا لا ينفرد بهذه العملية (عملية تكوين الفكرة)، لأنَّ اكتمال هيئة الفكرة يتمُّ بمشاركة بين العقل (كحاسة داخلية) والحواس الخارجية، ولذا فالعلاقة بين العقل والحواس هي علاقة اتّصال وترابط فلا مجال لاستقلال العقل عن الحواس أو تجاوزه لها أو سموه عنها؛ فالفكرة تحمل في ثناياها مفاهيم عديدة، ومفاهيمها تلك تختلف باختلاف المواقف؛ فعندما نقول على سبيل المثال أن فكرتنا عن الشجرة هي أنّها كائن حي، مخضرّ، ينمو، يتنفس، يشرب، ويتغذى؛ فهذا الأمر يدل على أنّ الفكرة التي ارتسمت في الذهن عن الشجرة مساوية لماهية الشجرة في الحقيقة، وعندما نقول أن فكرتنا عن شيء مستقبلي لم تكتمل ملامحه بعد هي كذا وكذا؛ فهذا يدلّ على أنَّ الفكرة هي شيء متخيّل في الذهن، وإذا اعتقدنا في إمكانية أن يمنحنا كِتابٌ ما فكرةً جيدة عن حياة الهنود الحمر، فهذا يعني أنَّ للفكرة صورة يُمكن أن تُطبع في الذهن، ممّا يجعلها قابلة للملاحظة قبل أن تكون في متناول المشاهدة، وهذه تجعل الصورة سابقة على ما يجسّدها قبل الحدوث، فهيئة المقعد سابقة في الفكرة قبل تجسدها في شكله القابل للمشاهدة، وهيئة السكّين قابلة للملاحظة الذهنية قبل أن يتماثل السكين للمشاهدة البصرية، ولذلك فالفكرة عن الشيء تصبح شيئاً بذاته عندما تتجسّد الفكرة في شكلٍ أو صورة. وهكذا الشكل أو الصورة دائماً بين سابقٍ في الفكرة ولا حقاً بها؛ فمن حيث كونها سابقة كونها متجسّدة في

الفكرة في ذهن وعقل المبدع، وكونها لاحقة من حيث التعرّف عليها أوّلاً ثمَّ استدعاؤها ثانياً بأسباب المعرفة الواعية.

وثمّة أنواع عديدة من الأفكار؛ فهناك الفكرة العارضة، وهي التي تقوم في الفكر بمناسبة حركات واردة على الحواس من الخارج، كاللون والطعم والصوت والرائحة، وهناك الفكرة الفطرية وهي ليست مستفادة من الأشياء ولا مرّكبة بالإرادة، ولكن النفس تستنبطها من ذاتها، وتمتاز بأنّها واضحة جليّة بسيطة، أمّا الفكرة المتسلّطة فهي ظاهرة ذهنية تقوم في استمرار حالة مرضية مسيطرة ولا يقدر فعل الإرادة على محوها، وهناك أخيراً الفكرة المصنوعة وتلك نركّبها من الأفكار الحادثة، كهيئة ثعلب برأس دجاجة أو غزال برأس أرنب.

وفي كلِّ الحالات السابقة فإنَّ نشوء الفكرة لا يظهر بمعزلٍ عن تفاعل الفرد مع البيئة الذي من شأنه أن يغرس أفكاراً معيّنة في ذهنه، بل وأن يهيّأ الظروف المواتية لنشأتها، وسواءً أكانت الفكرة تتّسم بأنَّها عارضة أو متسلّطة أو مصنوعة، فإنّها تظهر ممّا يمكن أن تقتضيه الحياة البشرية بصفة عامة؛ فالشعور بأهميّة الشيء قد ينشئ فكرة، والإحساس بالمنفعة المادية أو الروحية أو القلبية أو المعنوية في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع ينشئ الفكرة أيضاً، وكذلك الفكرة قد تظهر إبّان الشعور بأنَّ شيئاً ما يمكن أن يشبع حاجة وأن يلبِّيها أياً كان نوع هذه الحاجة مادية أم روحية أم قلبية أم معنوية؛ فطبيعة هذه الحاجات دائماً تبحث عن مشبعات غير متساوية وبدرجات وميول ورغبات متفاوتة، ممّا يولِّد في الذهن جملةٌ من الأفكار التي يكون للسلوك دورٌ في اختبار مدى فاعليتها، بحيث إذا لم يتمّ التحقّق من فاعلية فكرة معينة في إشباع الحاجة كان ذلك مبعثاً على التفكير مرةً أخرى وتوليد أفكارٍ جديدة؛ فالأنا

كونه مفردة بشرية إذا لم يفكّر لن يتمكّن من الامتداد خارج حدود الأنا، ومتى تفكّر يستطيع أن يعرف، وعندما يعرف يستطيع أن يتجاوز حدوده مع الآخرين في فسحة (النحن) التي تترتّب عليها فكرة أخرى من حيث:

. هل نحن سوياً في إدارة الأمر المشترك؟

. هل نحن متساوون في ممارسة الحقوق؟

. هل نحن متساوون في أداء الواجبات؟

. هل نحن متساوون في حمْل المسؤوليات؟

. هل الأمر بيننا شورى ولكلّ خصوصيّته التي بها يتميّز من حيث المهنة والخبرة والمهارة والدور والتخصّص والاختصاص؟

. أم أنَّ الأمر غير ذلك في دائرة غير المتوقّع؟

هذه التساؤلات لا بدّ أن تترتّب عليها قيم وأفعال في دائرة المتوقّع، تكون هذه القيم والأفعال بين المتوقّع الموجب والمتوقّع السالب ومنها:

أوّلاً: قيم وأفعال المتوقّع الموجب:

1. الاعتراف.

2 . التقدير.

3 . الاحترام.

4 . الاعتبار.

5 . التعاون.

6 . التوافق.

7 . الانسجام.

8 . الرضا.

9 . الوحدة.

10 . غرس الثقة.

11 . التطلّع.

12 . بلوغ الغايات المشتركة.

هذه القيم الحميدة والأفعال الموجبة تترتّب عليها سيادة قيم وأفعال التحاب والتواد والتماسك والصدق والوفاء التي من شأنها أن تؤدّي إلى السكينة والطمأنينة وإحقاق الحقّ.

ثانياً: قيم وأفعال المتوقّع السالب:

1 . الظلم.

2 . القهر.

3 . التعصّب.

4 . المغالبة.

5 . التكميم.

6 . السرقة.

7 . النفاق.

8 . الكذب.

9 . التزوير.

10 . التغييب.

11 . الإقصاء.

12 . الاختلاف.

13 . الصدام.

14 . الاقتتال.

هذه القيم والأفعال السالبة تترتّب عليها قيم وأفعال الكره والبغض والحقد والكيد والمكر التي بدورها تؤدّي إلى كلّ ما من شأنه أنْ يؤدّي إلى شدّة الخوف بأسباب ارتكاب الباطلِ والإفساد في الأرض، ولكن في دائرة

الممكن كلّما اشتدّ الإنسان خوفاً تخلّص من الجبن الذي يكبّل إرادته؛ فالتخويف المستمر لابدّ أن يؤدّي إلى التحرّر من الخوف المكبّل للإرادة والحرّية، أمّا ذلك الخوف الذي يصنع المستقبل هو الخوف الإرادي الذي لا يتمّ إلّا عن وعي، ممّا يجعل التدبّر والتذكّر والتفكّر ضرورة للخائف لأجل أن يدرك ما يجب ويقدم على أدائه دون تردّد وقبل أن يفوت الأوان؛ فإن فات الأوان ألمَّ الندم بصاحبه.

فالخوف استشعار للمستقبل واستطلاع لِما قد يَحلّ به وقد يؤثّر تأثيراً سالباً على الفرد أو الجماعة أو المجتمع وما يمتلكون، وحتّى لا يحدث تُبْذل الجهود من قِبل مستشعريه وقاية منه أو استبدالاً له، أو استغناء عنه في دائرة الممكن.

ومع أنَّ معظم معلومات العامّة من الناس عن الخوف هي معلومات عن سالبٍ، إلّا أنَّ حقيقة أمره لا تربطه بسالبٍ؛ فالعامّة على سبيل المثال يخافون من الظلمة، ولكن هل يوجد شيء من مكوّنات الظلمة يخيف؟

ولأنَّ الخوف موجب فكلّ عاقلٍ منّا يخاف المرض ولا يخاف الموت، ذلك لأنّ للمرض دواء؛ فكلّنا نسعى إلى بلوغه والعمل من أجل الحصول عليه؛ فتجرى التطعيمات الوقائية للناس عن المرض استباقاً، خوفاً من حدوثه.

ولأنّ الخوف يصنع المستقبل؛ فكلّنا نسعى لتوفير الماء قبل أن يلمَّ بنا العطش، ولأنّنا نجوع؛ فنسعى لتأمين غذائنا قبل أن تلمّ بنا أزمة الغذاء وألم الجوع، ولأنّنا نخاف من الوِحدة، فنسعى جميعاً من أجل تحسين علاقاتنا الاجتماعيّة مع الآخرين أبوّة وأخوّة وعمومة وقرابة وجيران كرام كي لا يلمّ بنا ما يخيف، وحينها نتمكّن من بلوغ السكينة على مستوى الوطن الذي من أجله تغضب الشعوب وتثور على المفسدين والظالمين،

ومن أجله تقدّم الأرواح فداء له، ومن أجله يتمّ قبول التحدّي لمن كان عدواً له سواء من الداخل (حكومات فاسدة وظالمة) أو من الخارج عدوان بغير حقّ.

ولأنَّ الخوف ليس سالباً فنحن نعرف ما تتركه السّرقة من ألم؛ فنسعى للتأمين على ما نمتلكه قبل أنْ تحدث السّرقة، ولذا فمن لم يكن خائفاً فطناً سيدفع ثمن غفلته ألماً.

وهكذا بأسباب الخوف من الجهل تسعى الناس لنيل التعليم، ولذلك دائماً من لا يخاف على مستقبله لا يسعى لتأمينه، ومن لم يرسم الاستراتيجيات والخطط لمستقبل أفضل، لن يجد لنفسه مكانة يتبوّؤها بين الناس، ولن يكون له مستقبل مفضّل ولا مقدّر، بل قد يجد نفسه على الرصيف جالساً على قارعة الطريق متسوّلاً، أو سجيناً بين الجدران بأسباب فقدانه مشبعات الحاجة، وعدم معرفته كيف يفكّر السلطان.

ولأنّ الخوف نعمة من نعم الله علينا؛ فكلّ عاقل ليس له بدٌّ إلّا أنْ يُفكّر في كلّ ما من شأنه أن يجنِّبه ما يخيف.

ولمتسائل أن يتسأل:

الخوف من أجل ماذا؟

نقول:

من أجل السلامة، ولذا فمن يحرص على الإقدام على ما يخيف من أجل التخلّص منه أو تجنّبه بما يحقّق السكينة والأمن، سلم. وإلّا لماذا الآباء هم يخافون على أبنائهم؟

بطبيعة الحال خوف الآباء على أبنائهم هو من باب الحرص عليهم وتحقيق السلامة لهم، ولذلك فمن خاف سلم، ومن لم يخف ألقى نفسه في التهلكة.

وعليه فالعلاقة قويّة بين الخوف والتدبُّر، وبينه وبين التفكّر، والتذكّر، أي لماذا الإنسان العاقل ينبغي عليه أن يتدبّر أمره، ويتذكر ماضيه، ويفكّر في مستقبله؟

نقول:

يتدبّر حاله في الزمن الآن من أجل أن يستمدّ القوّة التي بها يتمكّن من التذكّر والتفكّر، ويتذكّر الماضي لكي يتدبّر حاضره عن بيّنة، ويعرف ما يجب أن يَقدِم عليه في مستقبله، أمّا التفكّر فلا يكون إلّا في كلّ ما من شأنه أن يحفّزه على صناعة المستقبل.

وكما أنّ هناك علاقة موجبة بين الخوف والتدبّر والتفكّر والتذكّر؛ فكذلك هناك علاقة سالبة بين الخوف والوهم؛ فالوهم مجرد افتراضات لا علاقة لها بالواقّع (تخيّل ليس إلّا)، أمّا الخوف فلا وجود له إلّا مع واقع، ولهذا فالفرق كبير بين متخيلات الوهم وبين ما يكشفه الخوف حقيقة؛ فالآباء في كثيرٍ من الأحيان يرسمون صور وهميّة في أذهان أبنائهم عن المجهول بالنسبة لهم بغرض السيطرة عليهم وجعلهم تابعين؛ فالغول الذي ليس له صورة لعدم وجوده حقيقة، صورته لم تمحَ من أذهان الكثيرين من أبناء العالم المتخلّف.

ولأنّ للخوف علاقة وثيقة مع المستقبل؛ فالنَّاس تخاف من مفاجِئات الزلازل؛ فتسعى في البحث لأجل أن تتمكّن من المعرفة العلمية التي تكشف مؤشّرات الزلازل قبل وقوعها تفادياً لِما قد تحدثه من كوارث، ولذا فالمهندسون وخاصّة المعماريون هم دائماً يبحثون دائماً عن كيفية إيجاد تصميم معماري يُسهم في تفادي الهزّات الأرضية أو الحدّ ممّا تؤدّي إليه من أضرار.

ولأنّ الخوف فطري؛ فكلّ المخلوقات الحيوانية حالها كحال الإنسان تخاف فطرةً لا تعلّماً؛ فالخروف بدون شكّ يخاف الذئب، والذئب يخاف الكلب، والكلب يخاف صاحبه ولا يخاف أعداءه، وهكذا الدجاج يخاف الثعالب، والثعالب تخاف الصيادين، ولكن دون تدبّر؛ فكلّ سلوك حيواني يكون الحسم فيه أثناء المواجهة للأقوى، ممّا يجعل للمفاجئة مكانة في إلحاق المغالبة بين حيواناً وآخر.

والفرق بين الخوف على المستوى العاقل والمستوى الحيواني هو أنَّ الإنسان يخاف فيتدبّر أمره مسبقاً من أجل أن يتفادى المخاطر المقدّرة تقديراً بحسبان؛ فالمسلم يعلم أنّ أمامه مستقبل بين (سكينة وألم) وله أن يختار إرادة (جنّةً أم ناراً) ولهذا فالمؤمن في حياته الدنيا يتّقي الشرور ويبتعد عن ارتكاب المظالم خوفاً من النار وحبّاً في الجنّة، ولهذا فهو يُصلّي ويُزكّي ويصوم ويتّبع أمر الله ونهيه، فيأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويسعى للإصلاح في الأرض وإعمارها وفلاحها، أمّا غيره من بني جنسه (الذين لم يدخل الإيمان في قلوبهم)؛ فهم غافلون، ولهذا لم يعملوا على صناعة مستقبلهم وهم في الحياة الدنيا، ولذا فالخوف تفادٍ للفعل المؤلم سواء أكان هذا الفعل في الحياة الدنيا أم أنّه عندما يكون مترتّباً عقاباً في الحياة الآخرة على ما لم يُفعل في الحياة الدنيا أو أنّه فُعل عن غير طاعة لما يجب أن يُفعل إرادة.

ولأنّ الخوف يُجنّب الألم؛ فالواعون دائماً يتجنّبون لحظة الغضب بحكمة وتدبّر، بغرض إضاعة الفرصة على الغاضب وإعادته لرشده، ولذا فإنْ لم يتمّ تفادي الغضب لحظته تحدث المواجهة المؤلمة؛ فتتأزّم الأمور ويتصدّع البناء الأسري أو العشائري أو أيّ بناء اجتماعي وإنساني على مستوى الأفراد والجماعات وحتى الدول.

وهكذا العالم المتقدّم دائماً في دائرة الممكن يَقدم على كلِّ شيء يمكن أن يُسهم في صناعة المستقبل الأفضل؛ فبالنسبة له كلّ شيء بحسابه؛ ولذا كلّ يوم نلاحظ أسعار النفط والذهب والفضة والعملات وأسعار الأسهم وما شابهها اقتصادياً تتغيّر وتتبدّل قيمها أحياناُ بتعديل رؤية في سياسة منظّمة الأوبك أو تصريح من رئيسها أو تصريح من أيّ رئيس له أثر فعّال على الساحة العالمية، أو إذا وقعت كارثة طبيعية أو غير طبيعية من حروب أو حتّى تهديدات باردة ترتفع بأسبابها أحياناً جميع الأسعار عقاريّة ومالية وذهبية ونفطية وفضيّة وغيرها، وكلّ ذلك بأسباب الخوف التي تجعل الكلّ يأخذ حذره الذي به يتمكّن من تأمين مستقبله.

فالنَّاس جميعاً يخافون في ظروف متشابهة أو ظروف مختلفة، ولذا فالخوف انفعال طبيعي مرتبط بالفطرة، وثمّة مخاوف تكون وهميّة لدى البعض إذا تكرّرت بانتظام في غياب مخاطر حقيقية، وتكون هذه المخاوف ما بعد الفطرة في بعض الحالات، وهي مرتبطة ارتباطاً مباشراً بتجربة مخيفة نتج عنها رعب؛ فالذي يخاف من حيوان معيّن أو من أكثر من حيوان قد يكون هذا الخوف تأصّل في نفسه بعد أن تعرّض أو عرف وراء من تعرّض لهجوم من حيوان معيّن، وهكذا لو وقع طفل في حفرة؛ فهو يخاف أيّ حفرة مشابهة، ممّا يجعله أكثر حذراً في مستقبله من أجل السلامة، وهذا النوع من الخوف هو خوف زائد على الفطرة، لأنّه ناتج عن تجربة سبّبت أذى نفسياً كبيراً أو ألماً جسديّاً، جعلت صاحب هذه التجربة يخاف الأشياء التي مرّت به وسبّبت له ألماً أو أذى نفسيّاً أو جسديّاً؛ فأصبح هذا الخوف نوعاً من المرض الذي يجب علاجه، أمّا الخوف الطبيعي فهو خوف فطري لدى جميع البشر، وهو صفة من صفاتهم اللازمة، والذي لا يخاف يكون مريضاً وجب علاجه أيضاً.

فالخوف هو ذلك المحفّز الإيجابي للعاقل الذي يدفعه إلى التحصّن ضدّ الشرور باستدعاء مفردات الخيرات في البحث عنها وتأمين سبلها ومسبباتها خوفاً من سيطرة مفردات الشرّ التي تحمل الألم والضرر والأذى، وما يترتّب عليها من حزن وقهر وحرمان، تؤدّي إلى حسرة ولوعة وخسران.

ولمّا كان الخوف ملازماً للإنسان غريزة وفطرة، فإنّه لم يكن قبله، ولم يأتِ بعده، ممّا يعنى أنّ صفة الخوف هي شعور يختصّ بالمستقبل؛ فيبدأ الإنسان من خلال خوفه بتحصين نفسه ضدّ المخاطر التي يدرك أنّها تؤدّي إلى الضرر أو الأذى وأحياناً تصل إلى درجة الهلاك، ومن هنا يبدأ الفرد في تحصين الذات ضدّ أشياء يخشاها بداية أثارت مخاوفه؛ فيتحصّن ضدّ الجهل والفقر والمرض والعدو، وضدّ العطش والجوع والحرّ والبرد، وأشياء أخرى تثير مخاوف الإنسان أكثر من أن تحصى، ولو لم يكن هناك خوف من هذه الأشياء لما سعى الإنسان لتأمين مضادّاتها التي تقف حائلة في وجه ما يثيره الخوف وما ينتاب الإنسان من هذه الإثارة، وبذلك يكون الخوف مدعاة لتأمين العلم والمال والدواء والقوّة، وكلّما ازداد خوف العاقل ازداد مع هذا الخوف تحسّبه لما يمكن أن يأتي من مخاطر، فيكيّف نفسه وفق المخاوف التي يتوقّعها بما يعدّ لها من عدّة للمواجهة، وهكذا يكون الخوف سبباً للأمان والأمن والطمأنينة والتوافق والانسجام.

ولأنَّ الخوف يثير العقل تفكّراً وتذكراّ وتدبّراً لأجل أنْ يقتنص الفكرة التي فيها يكمن الحلّ، لذا لن يكون الخوف أمناً إلّا في الفكرة المقتنصة حلّاً.

وهنا فالفكرة تحملها الكلمة بين مرسلٍ ومستقبلٍ، وهي تحمل قضيّة تقدِّم حلّاً يُخرج من التأزّمات أو يُدخل فيها؛ فكثير من الأسوياء والعلماء

والمفكِّرين العظام يَجدّون في إنتاج الفكرة التي تحمل حلّاً يُخرج من التأزُّمات، والبعض الآخر يكيد أو يمكر أو يحسد ظلماً؛ فيُسخِّرون فكرهم وما يمتلكون أحياناً من أجل إشعال نار فتنة يعتبرونها حلّاً. فما جرى في الصومال من تدخل أجنبي كان مؤسّساً على فكرة تحمل حلّاً لأزمة من وجهة نظر المتدخّلين الأجانب، ثمّ بعد أنْ لاقوا المقاومة الشديدة من أبناء الصومال، جاءت فكرة الانسحاب ونُفِّذت كونها تَحِلَّ حلّاً مؤسّساً على فكرةٍ كلّما اشتدّت التأزّمات فُرجت؛ فاشتدّت التأزمات ولكنّها لم تُفرج بعد بأسباب الفكرة المتجدِّدة التي ترى في اشتداد التأزّمات حلّاً.

وفي دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع الفكرة تتعرّض لمواجهة الفكرة، ممّا يجعل نيران الاقتتال والفتنة كلّما انطفأت اشتعلت من جديد وعلى وجه السرعة؛ فالوطن عندما لا يكون الرأي فيه مؤسّساً على فكرة حلّ التأزّمات لا يمكن أن يأمن مواطنوه. وإن لم يشتدّ الخوف في نفوسهم على مستقبل أبنائهم ووطنهم وحرّيّتهم فلن يبلغوا حلّاً يجمع شتات أبناء الأمّة إرادة في ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمْل المسؤوليات الوطنيّة سياسةً واقتصاداً واجتماعاً؛ فالخوف إن لم يوفّر نِعَمٌ كثيرة؛ فإنّه يحافظ على ما هو متوفّر من النعم لدى الإنسان على الأقلّ.

ولذا يؤدّي الخوف إلى تغيير المواقف من حالة السلب إلى حالة الإيجاب، وهو يربط العلاقة الآنيّة مع المستقبل، إذ أنّه في اللحظة الآنيّة يُعدُّ شعوراً سالباً تجاه المستقبل، ومن هنا يكون للخوف علاقة مباشرة باليقظة والفطنة والحذر؛ فهو ناقوس يدقّ في عقل الإنسان كلّما كان هناك استقراء للمستقبل؛ فهو استطلاع مستقبلي للمخاطر التي ينبّه عليها الخوف قبل أن تأتي، ممّا يجعل الإنسان يفكّر في إيجاد موانع وحواجز تدفع المخاطر المستقبلية وتمنع وقوعها، وبهذا تكون عاطفة الخوف قد

دفعت بالعقل إلى البحث عن الأسباب التي يمكن أن تحقّق ما يُمكّنه من التطلّع إلى الأفضل.

ولذا فالمواطن العربي إذا ما قورن حاله بحال الأمّة الألمانية أو اليابانية يجد نفسه متخلّفاً علماً وصناعة وتقنية حتى وإن تميّز عنهم بالهداية وبعض القيم الحميدة والفضائل الخيّرة، ولكن وللأسف فإنَّ التأخر وسّع الهوة بين ما يجب أن يكون عليه المواطن العربي بصفة خاصة والمسلم بشكلٍ عام؛ فنحن العرب لنا رسالة خالدة تحثّ على العمل وتحفّز عليه، وتحثّ على الأمانة والصدق والوفاء للوطن وللأمّة وللرسالة الخالدة، إلّا أنَّ الكثير من أبناء الوطن هم سائرون على غير ذلك، ومن هنا ظهر تمجيد الحاكم وتأييد مفاسده والجبن أمامه، وإلّا لماذا ذلك الحب للرئيس حسني مبارك قبل خلعه، وذلك الحب للرئيس زين العابدين بن على قبل خلعه؟ ولماذا كرههما في الوقت ذاته أثناء زمن خلعهما؟

ألا يكون للنفاق مساحة كبيرة لدى الكثيرين؟ وإلّا لماذا ظهور اللونين في الوقت الواحد (حب وكراهيّة)؟

نقول:

بدون شكّ النفاق أكبر متغيّر لهدّ أركان البناء الاجتماعي، ولهذا تأخّرنا إذا ما قورنّا بالأمّتين العظيمتين الألمانية واليابانية، ومع ذلك غيرنا يقول: لا مبرّر لتأخرنا وتمجيدنا للحكّام إلّا الخوف.

نقول:

الخوف دائماً يُحفّز على صناعة المستقبل، ولكن الجبن غير الخوف، ولذا فالجبن وحده لا يسهم في صناعة التاريخ.

وعليه: فإن الأمّة الألمانية واليابانية تقدّمتا بأسباب الخوف؛ أي لو لم تخافا على مستقبلهما ما بلغتا ما بلغتاه من مستقبلٍ، وهكذا كلّ الشعوب

والأمم التي تقدّمت لو لم تكن خائفة في ماضيها ما كانت متقدّمة في حاضرها، أمَّا الجبناء ليس لهم بدّاً إلّا الاستسلام والقبول بالأمر الواقع ممّا جعلهم راضين بما يوجّه لهم من قبل المتربِّعين على سدّة السلطان من تحقير وتغييب وتذنيب وإقصاء، ولهذا حتى أن دخلوا المدارس ليتعلّموا فلا يتعلّمون إلّا الأمّية، التي بها تعلّموا التجاهل عمّا يدور من حولهم من مآسي ومظالم وتزوير للحقائق، وكأنَّ أعينهم لا تنظر، وكأنَّ آذانهم لا تسمع وأنفسهم لا تثور؛ فهم وللأسف لا يميزون بين المعلومة الصائبة والمعلومة الخاطئة (بين ما يجب ويقدمون عليه، وما لا يجب وينتهون عنه ويجتنبوه).

ولذا فالذين يقولون طاعة أولي الأمر واجبة، نقول لهم نعم، ولكن في مرضاة الله تعالى، أي لا طاعة لهم في غير ذلك، فإن كان الحاكم ظالماً فهل الله تعالى يؤيد ظالماً أو يناصره ليكون عبيده المؤمنين مؤيدين له ومناصرين؟

وإذا كان الحاكم مفسداً في الأرض، فهل يكون هذا الحاكم في مرضاة الله تعالى؟

بدون شكّ للفساد أنواع متعدّدة ومتنوّعة، منها:

. تزوير الانتخابات.

. شراء الذمم.

. اختلاس أموال الشعب.

. العبث بثروة الشعب وتبذيرها.

. تجهيل الشعب.

. بث الفتن بين أبناء الشعب ومكوّناته الاجتماعية.

. نشر الوساطة والمحسوبية.

. اصطناع التأزُّمات الوطنية.

. الحرمان من ممارسة الحقوق.

. الحرمان من أداء الواجبات.

. الحرمان من حمْل المسؤوليات.

. سفك الدماء بغير حقّ.

وعليه: كيف يمكن للوطن أن يتقدّم؟ وكيف يمكن للمواطن أن يطيع ولي الأمر وهو على هذه المفاسد؟

نقول:

طاعة ولي الأمر واجبة في غير معصية ما أمر الله به، ولكن إنْ أصبح ولي الأمر على مجموعة من المفاسد فلا طاعة له فيما يرتكبه من مفاسد، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ}[44]. بدون شكّ طاعة الله جلَّ جلاله طاعة عبادة وتسليم مطلق، وطاعة الرسول عليه الصلاة والسلام من طاعة الله تعالى لإتباع ما جاء به كتاباً منزّلاً من عند الله، إمَّا طاعة أولي الأمر منكم؛ فهي طاعة للأمر الذي هو منكم، أي عندما يقرّر الشعب قراراً (سواء في حالة السلم أو حالة الحرب) أو أنْ يصدر الشعب دستوراً فلا ينبغي للأولي الأمر مخالفته، وكذلك لا ينبغي لمواطنٍ قرّره مخالفته، ذلك كونه قرار جمعي وليس فردي ولا جماعي، قرار شعب بأسره أو أمّة بكاملها، ولهذا فلا طاعة لولي أمر في غير ما أُولي إليه من أمر من النّاس (المواطنين)، ولهذا فإنَّ إجماع النَّاس شعب أو أمّة بحالها يعدُّ حُجّة.

ولأنَّ المقصود من طاعة أُولي الأمر هو طاعة للأمر الذي هو منكم (من الجميع) أي من الذين يتعلّق الأمر بهم، سواء أكان الأمر سلماً أم

[44] النساء 59.

حرباً أم سياسة داخلية أم سياسة خارجيّة، أو أيِّ أمر يتعلّق بالنَّاس وشؤونهم العامّة، ولهذا قال تعالى: (وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) ولم يقل (وأولي أمركم) فالأولى تعود على من يتولّى أمركم إرادة مع وضوح الأمر المكلّف به ولايةً منكم، إمَّا الثانية فتخصّ ولي أمركم من والدين أو من يتولّى رعايتكم خاصة وأنتم قصّر، ومع ذلك حتى الوالدين لا طاعة لهما في معصية الله عزّ وجلّ مصداقاً لقوله تعالى: {وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا}[45].

وهنا فطاعة أُولي الأمر في مرضاة الله لا يمكن أن تكون فيما يرتكبه أُولي الأمر من مفاسد ومعاصي، بل الطاعة فقط في مرضاة الله حيث لا مفاسد، ولذا إن كانت المفاسد سائدة في سياسة أُولي الأمر منكم فلا طاعة لهم في معصية وإفساد في الأرض، قال تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ}[46].

ولأنَّ من بين الإفساد في الأرض قتل النفس التي حرّم الله؛ فولي الأمر إن قتل نفس بغير حقّ فقد أفسد، ولأنَّ بعض من أُولي الأمر يعلم أنَّ من قتل نفسٍ بغير حقّ فلا كفَّارة له ليكفِّرَ بها عن ذنبه؛ فهو قد يكون أكثر تمادياً في سفك الدماء بغير حقّ كونه يعلم أنَّه لا مغفرة له في تلك النفس البريئة وهو بهذا الذنب وكأنه قتل النَّاس جميعاً، وبالتالي لن يتردّد في المزيد من القتل بغير حقّ، وذلك لمعرفته أنَّ الذنب جسيم فتستوي عنده الأنفس بالقتل دون تردّد، قال تعالى: {أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ

---

[45] العنكبوت 8.

[46] البقرة 11، 12.

جَمِيعًا}[47]، وقال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ}[48].

ولذا فإنَّ جميع هذه المفاسد كفيلة بتوليد الغضب في نفوس الشعب، ممّا يجعل لكلِّ بداية نهاية، ومن هنا وُلّد الغضب في نفوس الشعب التونسي البطل والشعب المصري البطل، وسيولّد في كلّ الأنفس المكممة الأفواه، وذلك باستشعارهم المفاسد، وحينها سيقرّرون الرحيل لكلِّ مفسدٍ ويفعلون، ولذا فعلى ولاة الأمور أن يعلموا أنَّ من يُفسد في الوطن ولا يرحل بإرادة عندما تقال له عن طيب خاطر لا بدّ وأن يرحّل بالقوّة.

ولأنَّ الخوف جزء من العاطفة عند البشر، فلا يمكن أن تكون العاطفة عند المؤمنين على حساب القيم الحميدة والفضائل الخيّرة والرسالات الخالدة، وخير مثال على ذلك ما قاله نوح عليه الصلاة والسلام لأبنه مصداقاً لقوله تعالى: {وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ}[49].

إذن الخوف شعور متحقّق لدى الإنسان لا نقول إنّه ينتابه عند استشعار المخاطر، وإنّما عند استشعار المخاطر يخرج من مكمنه في النفس الإنسانية كجزء من العاطفة؛ فالإنسان كونه مفكّراً هو في دائرة الممكن

---

[47] المائدة 32.

[48] آل عمران 21.

[49] هود 45 . 47.

من يفكِّر في وجوده، ومن كان وراء وجوده، ومن هو وليّاً على أمره، وكيف له أنْ يفكّر فيما يفكِّر فيه وليّ أمره تجاهه لكي يعرف كيف يفكّر.

ولذا فإنَّ تفكير الإنسان في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع ينضوي على قدر من الخطأ أو الشكّ أو التناقض والغموض، وبالتالي تتّسم الأفكار التي أوجدها هذا التفكير بنفس هذه السمات؛ فهي أفكار تحاول الاقتراب من الحقيقة ومعرفتها، لكنَّها قد لا تصل إليها، ومع ذلك فهي تسعى والأمل لا يفارقها، وفي دائرة المتوقّع وغير المتوقّع يعرفها الإنسان ويدركها بقدر ما أوتي من قدرات ذهنية ليغوص فيها ويتأمّل في علل وجودها، مع إعجازه عن معرفة المبرّرات، وقد يتدرّج الإنسان في تفكيره ويصل إلى أعلى المراتب التي فيها نهاية الفكرة.

ولمتسائلٍ أن يتساءل:

وما هي الفكرة؟

نقول:

الفكرة هي مكمن الحُجّة والتصوّر العقلي تمتدّ من الذهن إلى ميادين العمل فتفعل، وهي في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع هي دافعة للإبداع ومحدثة للأمر؛ فيترتّب عليها تقبُّل أو رفض، وبها تتحسّن الأحوال أو تسوء (إصلاحاً أو إفساداً).

ولذا يتطوّر فكر الإنسان بتوليد فكرة من فكرة، من المجرّد المدرك إلى الملاحظ المتهيئ إلى المشاهد الماثل. أو من المشاهد الماثل إلى الملاحظ ثمَّ إلى المدرك، وهكذا تولَّد الفكرة من الملاحظ بما يجعلها في حالتي المشاهدة والتجرّد.

وفي الواقع إنَّ الأفكار كنشاطات ذهنية يقوم بها الإنسان كونها خاضعة لإرادته إلى حدٍّ بعيد؛ فهو في دائرة الممكن يُبدع الفكرة، بل يمكنه أيضاً

أن يضع تصوُّراً محدّداً للصّورة التي ينبغي أن يكون عليها التنفيذ، وهو قبل كلّ هذا وذاك بإمكانه أن يختار من بين عدّة أفكار ما يريد، وأن يرفض ما لا يريد، وبهذا ترتبط الأفكار بالإرادة بالرغم من أنَّ وجود الإنسان المُريد لم يكن بإرادة.

وعليه، هل نملك دائماً أن تحتشد أذهاننا بشتّى أنواع الفكر؟ وهل نملك أبداً حرّية التنفيذ وحرّية اتخاذ قرارات بشأنها؟ وهل نملك أن نقف بمسارات تفكيرنا عند حدٍّ معين إذا ما تبدت لنا أفكار متسلّطة تسيطر على الذهن دون أن نستطيع محوها بإرادة؟

نقول:

إنَّ كلّ ذلك ممكن، ممّا يجعل الإنسان نفسه في حالة التخيير عندما تكون الإرادة في دائرة الممكن، ويجد نفسه في حالة التسيير عندما لا تكون الإرادة والقدرة في دائرة الممكن، ولذا في هذا العصر تزداد السرعة في توليد الفكرة، وأكثر سرعة تظهر في التطوّر والتنوّع المصاحب لها، ولذا فمن المعلومة تتولّد معلومات، ومن المهارة تتولّد مهارات، ومن الفكرة تتولّد أفكار، وهكذا من الخبرة تتولّد الخبرة، كما يتولّد الدخل من الإنتاج في أسواق المنافسة الحرّة؛ فاليابان على سبيل المثال: لا تهتم كثيراً بإنتاج الفكرة بقدر ما تهتم بتحسينها، وذلك لأنَّ مطالب السّوق كثيرة ومتنوِّعة، وإنتاج الفكرة يحتاج إلى زمن أطول، أمَّا تحسين الفكرة فزمنه أقصر إذا ما قورنا بزمن إنتاجها، وهكذا الحال في كوريا الجنوبية التي تَعُدّ نفسها في حالة تنافس مع العقل الياباني في تحسين الفكرة.

وفي زمن ما قبل العولمة لا يُهتم كثيراً بالعقول في المجتمعات والطبقات الفقيرة، وذلك للافتراض السائد بأنّها عقول غير مبدعة، وغير قادرة على الإنتاج. أمَّا في هذا الزمن فالشّركات العابرة للحدود تخترق الكبير

والصغير، والغني والفقير، وهي تبحث عن مكامن الأفكار التي يمكن أن تكون قادرة على نقل صاحب الفكرة من طبقة الفقر إلى طبقة الغنى، وهذا الأمر يترتّب عليه سقوط البعض من طبقات الأغنياء إلى طبقات الفقراء.

ولذلك فإنَّ الفكرة التي يُسوّقها القطيع الإلكتروني اليوم في عصر العولمة هي: لا داعي أن يتمسّك النشأ بثقافة الآباء والأجداد، بل عليه أن يلتفت إلى التعرّف على نفسه وما يستطيع أن يُقدّم للمستقبل. ومن يُكتشف في ذهنه فكرة أو حتى في قدمه إذا لم يكن من المتعلّمين كما هو حال اللعيب البرازيلي رونالدو الذي في زمنه كان التنافس عليه في السوق العالمي بين الأندية وشركات الدعاية، وهكذا غيره كثيرين ممّا ترتّب عليه خروجهم في الحال من طبقة الفقراء إلى طبقة الأغنياء. ولذا في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع أصبح من الممكن الانتقال المفاجئ صعوداً أو هبوطاً لكلّ من يقدر على المنافسة الحرّة بجهده أو فكرته أو ماله.

وعليه: كانت الفكرة السائدة بين التجّار الكبار والتجّار الصغار المنافسة الحرّة إلى أن تصبح التجارة في استطاعت كلّ واحدٍ من الجميع، أمَّا اليوم أصبح الشعار المنافسة الحرّة هي التي لا يستطيع عليها إلّا الجميع، ولذلك بدأت اتجاهات الاندماج في السوق بين أصحاب الشركات الكبرى، وهذا أدّى وسيؤدّي بدوره إلى سقوط الكثيرين غير القادرين على المنافسة الحرّة وعدم مزاولتهم التِّجارة كما كانوا يفعلون، وهكذا ستكون المنافسة في هذا العصر حتّى على مستوى الحصول على فرصة عمل؛ فإنْ لم يكن للفرد أكثر من مهنة أو أكثر من حرفة وأكثر من لغة فلن يستطيع دخول سوق المنافسة الحرّة ليتمكّن على فرصة عمل واحدة.

تلازم الفكرة:

الفكرة هي علاقة تلازم بين طرفين: الإنسان والموضوع، وإلّا هل يمكن أن يكون هناك موضوع بلا فكرة؟ أو أن يكون الموضوع بلا مفكّر فيه؟

نقول:

إنَّها علاقة تلازم، فأين ما تكون الفكرة يكون الإنسان، وأين ما يوجد الموضوع توجد الفكرة، وبما أنَّ الأمر كذلك فإنَّ الأفكار ليست واحدة، بل إنّها مرتبطة بالأفراد وبمستوى تفكيرهم وبالفروق الفردية التي تميّز بينهم؛ فالأفراد يفكّرون على أنحاءٍ تتقارب أحياناً، وتتباعد أحياناً أخرى، لكن هذا لا يمنع من حدوث الاتِّصال بين الأفكار، وقد يحدث التفاعل بينها أو يقع الاختلاف، ولذا لا تفاعل إلّا بعد لقاء، ولا لقاء إلّا على موضوع، ولا تفهُّم إلّا بالفكرة.

وإذا تساءل البعض:

هل التفاعل يتمُّ بين الأفراد أم بين الأفكار؟

نقول:

قد يلتقي الأفراد ولا يتمّ بينهم تفاعل ولا تفهّم، والسبب هو اختلافهم على الموضوع والفكرة، والأفراد بدون موضوع لا خلاف بينهم، والجدل والحوار الفكري هما المحقّقان للتفاعل والتفهّم أو الاختلاف، فإذا حدث التفاعل بين الأفكار حدث التفاعل بين الأفراد والجماعات والمجتمعات وتفهّم كلّ منهم الآخر، وإذا لم يتحقّق التفاعل بين الأفكار فلا يمكن أن يتحقّق التفاعل بينهم (بين الأفراد والجماعات والمجتمعات)[50]؛ فالإنسان لا يجد

5 عقيل حسين عقيل، المفاهيم العلمية (دراسة في فلسفة التحليل). طرابلس : دار الروّاد، 2000، ص 41 .

نفسه إلّا في الفكرة التي تعبِّر عن ذاته، من خلال طموحاته وآماله وأحلامه، وهذا سببٌ آخر لتعدّد الأفكار وعدم توحيدها؛ فالفكرة التي يراها البعض معبِّرة عن ذاته قد لا تتماثل مع الفكرة التي يراها البعض الآخر هي خير معبِّرٍ عن ذاته، بالرغم من أنَّها قد تدخل في حيّز التشابه معها، والفكرة التي يراها البعض أنَّها تجسّد طموحاته في فترةٍ ما من فترات الحياة قد تُستبدل بأخرى في فتراتٍ لاحقة عندما تتغيّر هذه الطموحات أو تتجدّد، وهكذا يكمن الإنسان في الفكرة التي تطوي به المسافات وتصله بالآخرين. ولا أدري هل أنا الذي أنقل الفكرة من مكان وزمان إلى مكانٍ وزمانٍ آخر، أم أنَّ الفكرة هي التي تنقلني في كلّ حين وكلّ مكان؟ ولا أدري هل أنا الذي أتفاعل مع من تنقلني إليهم الفكرة، أم أن فكرتي هي المتفاعلة معهم؟ وفي كلّ الحالات أنا في الفكرة أكمن، مثلما تكمن الفكرة في مكمن أفكاري، وفي مثل هذه الحالة تكمن الفكرة في المدركات العقلية مثلما يكمن الزيت في حبة الزيتون.

وعليه فإنَّ اختلاف الأفكار لا يجرّدها من صفة التشابه، كونها متشابهة فيما بينها بما يفسح مجالاً لاختلافها في آنٍ واحد، ففي الاختلاف تشابه وفي التشابه اختلاف. الطرفان المتشابهان من زاوية يمكن أن يكونا مختلفين من زاويةٍ أخرى والعكس جائزٌ أيضاً، ولذلك فالاختلاف في الفكرة هو قرين التشابه، وحيثما وجدنا التشابه وجدنا معه الاختلاف، ولذا فقد تتشابه المجتمعات في الأفكار وتختلف في طرق وأساليب التعبير عنها، وقد تتشابه مضامين الأفكار وتختلف محتوياتها، والاختلاف على هذا النحو ليس عيباً لأنَّه لو كان كذلك لخلقنا الله تعالى متطابقين في كلّ شيء يتعلّق بالفكرة، ولذا يجب أن يسود بين النّاس احترام الرأي والرأي الآخر، ولا إكراه بين النّاس؛ فلو كان للإكراه قيمة حميدة ما نهى الله

تعالى عنه حتى في الدين مصداقاً لقوله تعالى: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ}[51]، وقال تعالى: {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ}[52]، وقال تعالى: {أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ}[53].

ولأنَّ القاعدة الأخلاقية قيماً وفضائلاً تتمركز على (لا إكراه)، إذن لابدّ وأن يكون الاختلاف بين الذين يدركون الأمر (هو كما هو) والذين لا يدركونه بالصفات ذاتها، ولهذا لا عيب في الاختلاف، بل العيب أن تُفرض وجهة النظر الواحدة على الآخرين كرهاً.

ولأنَّ الفكرة تتمركز على (أنَّ لكلِّ مشكلة حلّ) إذن لماذا لا يتمّ الحوار والجدل بالتي هي أحسن؟ ليكون التفاهم بين الناس قيمة حميدة، ولتمتدّ الفكرة وتنتشر من عقل إلى عقلٍ آخر، وإذا انكمشت الفكرة ليس لها بدّاً إلّا أن تعود إلى الأصل، أي إلى العقل الذي كمنت فيه أوّل مرّة، فالأفكار في أساسها منكمشة في العقول والصدور، ثم تمتدّ من خلال الاتصال، وتختلف وتتشابه بالتفاعل، وتنتشر بالتبشير، والترشيد، والتحريض، والتنظير، وبالجدل تترسّخ، أو تُصحَّح، وإن خُضعت للشكّ تُصبح قابلة للإثبات أو النفي بعد معرفة واعية وتبيّن صادق.

ولذا تمتدّ الأفكار وتنتشر بقوّة حجّتها، ثمَّ تعود إلى الانكماش عندما تضعف أو تشيخ. وعندما تمتدّ الأفكار من عقول وصدور حامليها إلى عقول وصدور أخرى، فإنّها تشغل حيّزاً عندهم نتيجة امتدادها إليهم وهي تنتشر بين النّاس حسب قوّة تأثيرها سلباً أو إيجاباً. والأفكار الموجبة

---

[51] هود، 118 .

[52] البقرة 256.

[53] يونس 99.

عندما تمتدّ خارج المجال أو البعد الذي يمكنها التأثير فيه قد تحقّق نتائج سالبة وفقاً للموضوع الممتدّة منه والممتدّة إليه؛ فعلى سبيل المثال: المناداة بالوحدة العالمية إنسانيًا موجبة، ولكن عندما تتجاوز الخصوصية في البناء والتنظيم الاجتماعي فإنّها قد تكون على حسابه[54].

إنَّ امتداد الفكرة من عقلٍ إلى عقلٍ، هو بمثابة التمهيد لتبنِّيها ومن ثمّ لتُجسّدَ في سلوكٍ، وهي لا تمتدّ هكذا جزافًا، وإنَّما بقوّة الحجّة التي تمتلكها والتي تكون وسيلة مهمّة لدعم هذا الامتداد؛ فقوّة الحجّة المتضمِّنة في الفكرة وقوّة التأثير الذي تتمتّع به سواءً اتَّسم هذا التأثير بالسلب أو الإيجاب هما دافعان للامتداد أو الانتشار، ذلك لأنَّ انتشار الفكرة من فرد إلى فرد، والخروج بها من حيّز العقل إلى حيّز السلوك والفعل يدلُّ على أنّها تتمتّع بالتأثير الحيوي الدافع وراء هذا الامتداد.

وتظل الفكرة متأرجحة بين الشكّ واليقين إلى أن تثبت بمصادق فتمتدّ، ومن ثمّ يمكن أن تتجسّد في سلوك وفعل، أو أن تُنفى من قبِل الموجّهة إليه؛ فتضعف وتنكمش إلى أن تعود إلى النواة التي كانت تكمن فيها وهي العقل مكمن توليدها.

ولأنَّها الفكرة الممتدّة من عقلٍ إلى عقلٍ فالتساؤلات والأسئلة دائماً تلاحقها من أجل المعرفة والتبيّن:

- من الذي أنتج الفكرة ؟
- ما علاقة الفكرة بالموضوع؟
- ما هو المستهدف منها؟
- ما هو الظاهر والكامن منها؟
- من هو المستهدف بها؟

[54] المرجع السابق، ص 122 .

ولهذا فالفكرة لا ينبغي أن تواجه بالرفض أو القبول المسبق، بل ينبغي أن تكون بين الأطراف قابلة للتحليل والاستبصار والتبيّن، ثمَّ اتخاذ القرار المستقل من أجل قبولها أو رفضها أو تحسينها. فقد تمتلك الفكرة المستحدثة القوّة اللازمة لقبولها والاقتناع بها والعمل على نشرها، وقد تنسجم الفكرة المستحدثة التي يُراد لها الامتداد مع الأفكار السائدة من قَبل، وقد تتعارض معها فيصبح هناك نوع من العداء بين من يؤمن بالفكرة القديمة وبين من يؤمن بالفكرة المستحدثة أو الحديثة؛ فبعض النّاس يحاربون عادة كلّ ما من شأنه أن يصدم أفكارهم القديمة أو أن يحطّ من قدرها بإحلال بدائل حتى ولو كانت أفضل، وهم يتّسمون عادةً في مثل هذه المواقف بعدم القدرة على اكتشاف المزايا الجديدة التي يمكن أن تحملها الأفكار المستحدثة؛ فنجدهم ينكرونها ويحاربونها بشدّة، وهكذا إلى أن يتمكّنوا من الإلمام بالفوائد العائدة منها، وعندئذٍ قد تنشط حركة امتداد الفكرة من جديد.

وفي كلِّ الحالات، فإنَّ قبول الفكرة الجديدة أو المستحدثة يستلزم أن يعطي المتلقي أو المتقبّل لهذه الفكرة مؤشّرات سريعة كاستجابة دالة على التقبُّل والاستيعاب والقدرة على التجاوب والتطوّر مع الفكرة الجديدة، ويكون السلوك في هذه الحالة هو الاستجابة الدالة على القبول والاقتناع سواءً اصطبغت هذه الاستجابة بصبغة فعلية أم قوليه أم سلوكيّة.

ولأجل التبيين قد يتساءل البعض:

هل تحديد صدق الأفكار من كذبها هو أمر يتبع الفكرة في حدِّ ذاتها أم هو أمر متعلّق بالنتائج التي يمكن أن تحقّقها؟

نقول:

إن الخيار الأوّل في اعتقادنا مسألة صعبة ومعقّدة لأنّه مادامت الأفكار (مجرّد أفكار تسري في الذهن)؛ فهي ما زالت قابعة في مكمنها، فإنّه لا يمكننا التحقّق منها في ذاتها والحكم عليها في دلالاتها، ولكن يمكن ذلك في ضوء مطابقتها للواقع، وفي ضوء الممكن المتوقّع والممكن غير المتوقّع.

فالفكرة التي استساغها الفرد وتبنّاها في مرحلةٍ ما من مراحل حياته باعتبارها صادقة، قد لا تكون كذلك عنده في مرحلةٍ أخرى خاصةً إذا اكتشف الفرد مدى عدم جدوى هذه الفكرة، أو عدم انسجامها مع المتغيّرات التي يمرّ بها؛ فالذي يعطي مصادق للفكرة قبل التطبيق والعمل بها هو قوّة الحجّة وما تحمله من حلول للتأزُّمات ومدى ما تقدّمه من معالجات للآلام والأوجاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية والذوقية، وهكذا في كثير من الأحيان يتبنّى البعض فكرة أو جملة من الأفكار، ثمَّ يكتشف أخيراً عدم مصداقيتها، ولكن في حقيقة الأمر أنَّ الفكرة الصادقة ستظلّ صادقة، والفكرة الكاذبة ستظلّ كاذبة، ولذا فإنَّ كشف الزيف عنها أو إثباته فيها مسألة تحتاج إلى تثبُّت قبل إصدار الحكم، وهنا فالخطأ لا يعود إلى الفكرة، بل يعود إلى مقتنيها، ممّا يجعل الإنسان الموضوعي مضطر إلى التصحيح، ولهذا على الإنسان أنْ (يفكّر لكي يعرف كيف يفكر).

وعليه:

. فكّر فيما أنت تفكّر.

. فكّر وأنت تفكّر.

. تعرَّف قبل أن تُقرّر.

. تقدَّم بعد أن تعرف.

. اعترض أو أيّد بعد أن تستمع.

. نفّذ بعد أن تقرّر بوعي.

. قوِّم جهودك قبل النهاية.

. حدّد أهدافك.

. ارسم خططك.

. توقّع ما سيتوقّع منك وفكّر بمتسع.

. توقّع ما لا يتوقّع منك وفكّر بقوّة.

. حدّد ما تتوقّعه من الآخر.

. حدّد ما لا تتوقّعه من الآخر.

هذه المرتكزات القيمية إذا ما وضعت في الحسبان، فانَّ الخطط والاستراتجيات والبرامج تصاغ وتوضع في دائرة الممكن الذي لا يترتّب عليه المفاجئة والاستغراب.

ولهذا إذا دخلت مجالات التفاوض في القضايا السياسية لا تجعل العاطفة مرتكزاً رئيساً في ملكاتك العقلية حتى لا تغفل، وعليك أن تفكّر:

1 . فكّر فيما أنت تفكّر فيه أثناء التفاوض.

2 . فكّر فيما يقال قبل الردّ على ما قيل.

3 . اعتمد في أرائك على دائرة الممكن (المتوقّع وغير المتوقّع).

4 . لا تضع أهدافك الرئيسة في مواجهة العاصفة.

5 . أعرف أنّك ستتعرّض للاستفزازات من وقت لآخر.

6 . أقبل الاستفزازات إذا كانت المفاوضات تسير في الاتجاه الموجب، حتى تمتصّ الغضب، ثمَّ أرسل ما يقابلها في الوقت المناسب الذي تكون فيه الفرصة سانحة للطرف الآخر لامتصاصها.

7 . أرفض الاستفزازات في وقتها إذا كانت المفاوضات لا تسير في الاتجاه الموجب لقضيّتك.

8 . إذا أردت إطالة زمن التفاوض لأسباب تخدم القضية فأعمل ما من شأنه أن ينهي التفاوض ليتأجل حتى تكسب وقتاً للعودة في زمن لاحق.

9 . إذا كنت في حالة ضعف عليك بإطالة زمن التفاوض.

10 . إذا كنت قويّاً ومنتصراً عليك بالإسراع بإنهاء زمن المفاوضات؛ فطولها قد يعطي الفرصة للخصم بأن يُجمِّع قواه من جديد فلا يُمكِّنك من تحقيق ما أنت تريد.

11 . إذا تماثلت قوّة المفاوضين فعليهم باعتماد المنطق في التفاوض.

12 . إذا كنت منتصراً وخصمك ضعيف اعتمد على اللغة؛ فخصمك بلا شكّ سيحاول قدر المستطاع أن يعتمد المنطق ليضعك في دائرة الإدانة.

13 . عند الضرورة أقبل بالتنازل ولكن لا تُقدِّم تنازلاتك دفعة واحدة.

14 . إذا قرّرت التنازل للضرورة فلا تتنازل إلّا بمقابل.

15 . لا تضع حُسن النيّة رفيقاً لك في زمن التفاوض.

16 . إذا قبلت أن تكون مفاوضاً نيابة عن الحكومة فلا تستغرب أنْ تكون الضحية من قِبل الحكومة التي أنت تفاوض من أجلها.

17 . كن فطناً لكلِّ ما يقال في الجلسات الرسمية أو في جلسات الراحة المشتركة.

18 . إقراء كلّ ردَّت فعل سواء أكانت كلمة أم حركة أم فعل.

19 . استقراء أفكار الخصم أو من ينوب عنه قبل أن تُقدِّم رأياً أو مقترحاً.

20 . قبل الاتفاق عليك بالاعتماد على التحليل أكثر من أن تعتمد على تقديم الآراء والمقترحات.

21 . بعد الاتفاق لا داعي للتحليل فزمنه قد ولى.

22 . كن في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع قادراً على الإنصات ولا تترك شاردة ولا واردة إلّا وتلمَّ بها.

23 . كن صبوراً فالصبر يُمكِّنك من المغالبة.

24 . أحسس الطرف الآخر بحرصك واهتمامك واضع اللوم عليه كلّما تهيئة لك الفرصة في إلصاق ذلك به.

25 . تقبَّل الآخر كما هو لتعمل على نقله لما يجب.

26 . إذا أحسست من الطرف المفاوض سيجرُّك إلى ما لا ترغب فعليك بأن تطلب زمناً للرّاحة لكي تتمكّن من أنْ تستجمع أفكارك وقواك العقلية.

27 . حاول قدر الإمكان في بعض الأحيان أن يحسَّ الطرف المفاوض وكأنّك محايد بما تقدّمه من نصائح لخدمة الطرفين أو الأطراف ذات العلاقة.

28 . إذا طلب منك الطرف المفاوض (الآخر) رأياً فلا تستعجل على تقديمه حتى وإن كنت واثقاً، بل عليك أن تناقشه أوّلا مع فريقك المفاوض إنْ كنت أحد أعضاء الفريق.

29 . إذا طلب منك الخصم رأياً، تأنّى وفكِّر جيداً حتى لا تقع في الفخ من الغاية المترتِّبة عليه.

30 . لا تظن أنَّ المفاوضين المتقابلين معك على طاولة المفاوضات هم بسطاء، إن ظننت ذلك تأكد أنّك استعجلت استعجالاً في غير محلِّه.

31 . كن مرناً من أجل القضية التي تفاوض من أجلها ولا تكن مرناً على حسابها، أي كن صلباً من أجلها.

32 . حاول قدر الإمكان أن تستكشف نقاط الضعف في بعض من أعضاء الطرف المفاوض لك، وأعمل عليها، ولا تجعل القيم قيداً عليك،

بل أعمل عليها حتى تكون قيداً بين يديك، ولا تغفل حتى لا تؤخذ منك، وبها تُقيَّد.

33 . كُن قادراً على الاستقراء والاستنباط فمعظم ما يثار بين المفاوضين خاصّة في جلسات الحوار الأولى هو حديث مُبطَّن.

34 . لا تغفل عن قوانين نظرية الاحتمالات التي بها تُقلَّب المعلومة على عدد زواياها وأركانها؛ فعلى أساسها أسّس حديثك أثناء الحوار والتفاوض ليكون حمَّالا لأوجه، ولِعلمك أنَّ المفاوضين قادرين على استقراءه من أوجه عدّة فلا تظن أنّهم غير متمكّنين من الفهم المتعمَّق لنظريّة الاحتمالات، ولكن بحوارك حمَّال الأوجه تمتلك الحقّ الذي به تؤكّد على أيّة كيفية أنت تقصدها في اتجاه استمرار الحوار أو في اتجاه توقُّفه.

35 . إذا أحسست بأنّك أصبحت مؤيداً من الطرف الآخر أعرف أنّك تحتاج لمراجعة نفسك أو مراجعة الكيفية التي بها قد أثرت الموضوع، وإلّا ستجد نفسك في اتجاه بداياته لا تؤدّي إلى النهايات التي من أجلها كنت مفاوضاً، إلّا إذا كنت عن قصدٍ ودراية بالمترتّب عليه.

36 . أعرف كيف يُفكِّر الخصم لكي تتمكَّن من تقديم الحُجَّة المناسبة في وقتها المناسب؛ فعلى سبيل المثال: إذا كنت ليبيَّاً والطرف المفاوض لك فرنسياً؛ فعليك أن تُفكر في القضية مع المفاوضين الفرنسيين بعقل باريس، وإذا كان الطرف المفاوض لك ألمانيَّاً ففكر وحلل واستخلص وفسّر بعقل برلين. وهكذا إذا كان المفاوض أمريكياً فعليك أن تفكِّرَ وتحلل وتستنتج وتفسِّر بعقل واشنطن. إمّا إذا فكّرت وحللت واستنتجت وفسّرت بعقلك فإنّك قد لا تتمكّن من اختراق عقل الآخر والتأثير فيه والوصول إلى نتيجة مرضية.

وعليه:

. تأكد قبل أن تَقدِم.

. تبيِّن قبل أن تتخذ قراراً.

. خطّط قبل أن تعمل.

. فكّر حتى تعرف.

. لا تتسرّع فالتسرّع مصيدة.

. تأنّى فكلّ شيء ممكناً.

. تحقّق بمقارنة.

. دقّق بملاحظة.

. استنبط بفطنة.

. حلل بمنهج.

. ابحث بطريقة ووسيلة وأسلوب.

. شكّ حتى ترى الحقيقة بين يديك بيّنة.

ولهذا:

. شُك قبل أن تَقدِم على الفعل.

. تيقَّن قبل أن تَقدِم على الفعل.

. إقراء قبل أن تكتب.

. فكّر قبل أن ترسم خطّة.

. ارسم خطّة قبل أن تعدّ برنامج.

ولهذا لا يمكن أن يتمّ أصلاح أو تقويم القول أو السلوك أو الفعل أو العمل ما لم تكن الفكرة واضحة كي يتمَّ تصحيح أو تغيير المعلومات الخاطئة بمعلومات صائبة.

الفكرة بين كامنٍ وظاهرٍ

الفكرة الناضجة في حقيقة الأمر هي جهد عقلي متكامل؛ فعندما تدرك تنجزها المشاغل (الأعمال)، وتجسّدها الجموع، إنّها الصغيرة كفكرة تشغل حيزاً بسيطاً من ذهن وعقل المفكّر المبدع، وهي الكبيرة كعمل يتطلّب تكاثف الجموع والجهود لأجل إنجازها وتحقيق الغايات من ورائها.

فالفكرة الكامنة تتضمّن قانوناً كاملاً يكشفها للظهور، ليجعلها حقيقة ظاهرة مع أنَّها لدى البعض لم تكن في دائرة المتوقّع. ومع أنَّ الفكرة في أساسها التجريد، إلّا أنَّها بعد ظهورها تصبح تحت سيطرة المشاهد والملاحظ، وتخضع للتجريب المُمكّن من كشفها دون ريب.

ولذا فالفكرة دائماً تكمن في العقول والصدور والقلوب؛ فهي بداية لا تتبدّى إلّا لصاحبها أو لمنتجها الذي تولّدت أو اعتمرت في ذهنه، ممّا يجعلها هي الكامنة والظاهرة بالنسبة له، أمَّا بالنسبة لغيره فبما أنَّها لم تخرج من حيّزها الكامنة فيه؛ فهي لا تعدّ ظاهرة له.

إذن الفكرة بالنسبة لصاحبها، هي كامنةٌ تارةً في ذهنه من حيث أنَّه لم يتأتَ له التعبير عنها، وتارة أخرى واضحة متجلّية وبائنة له لأنّها قد تكوّنت في ذهنه واكتملت فيه واكتسبت هيئة معيّنة وأضحت ذات مسمّى محدّد، وهنا فهي كامنة بالنسبة له وظاهرة في آنٍ واحدٍ، أمَّا بالنّسبة إلى الآخرين فهي كامنة ما لم تَمثُل أمامهم بعد. ومع ذلك ليس كلّ كمون يتبعه ظهور، فقد تظل الفكرة حبيسة مكمنها أبداً دون أن يتمَّ التعبير عنها بأيّة صورة مُمكنة.

أمَّا الظاهر فنحن نشبّهه بالصورة التي قد تُمثّل انعكاساً مباشراً لجوهره، ولهذا فالتفكير كونه المنتِج للفكرة لا يمكن أن ينضج ويفيد الآخرين إلَّا إذا أصبح ماثلاً أمام ملاحظاتهم ومشاهداتهم ومدركاتهم بشكل شمولي، وهنا لا يمكن أن يستوي الأعمى والبصير مصداقاً لقوله تعالى: {قُلْ هَلْ

يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ}[55]، فالمشاهدة إذًا هي التي يسترشد بها الإنسان وينتفع بهداها لأنّها تمكّنه من الوقوف على المعلومات والحقائق المحيطة به، غير أنَّ الفكرة الناتجة عن حاسّة البصر ليست دائماً صادقة وحقيقية؛ فالفكرة التي ارتسمت في أذهاننا نتيجة رؤيتنا للشيء قد تفتقد المصداقية، ذلك لأنَّ ما تبدّى لنا عند المشاهدة هو الظاهر فقط، ولهذا فظاهر الشيء قد لا يعكس باطنه دائماً، ولأجل الوصول إلى بناء أفكار صحيحة فإنَّه يتوجّب عدم الإغفال عن استخدام وسيلة الملاحظة تفادياً للخطأ الذي يمكن أن يصدر عن استخدام وسيلة المشاهدة؛ فعن طريق الملاحظة يمكننا تفحُّص الأشياء والتنقُّل من ظاهرها إلى باطنها مباشرة؛ فالملاحظة تمتاز بعمقها وقدرتها على اختراق قلب الشيء الذي نفكّر فيه، فإذا كانت المشاهدة تقتصر على الصورة (الظاهر فقط)، فإنَّ الملاحظة تتعدّاه للتعرّف على الباطن الذي انضوى عليه الظاهر وتُمكِّن من معرفة علل وجوده. وهكذا فإنَّ الأفكار الصحيحة تُجسّد الملاحظة والمشاهدة معًا في ميادين العمل والممارسة.

ومع أنَّ الفكرة في حدِّ ذاتها غير قابلة للمشاهدة كونها مجرّدة؛ إلّا انَّها تُولِد وتنمو في العقل، وتصبح قابلة للمشاهدة أو الملاحظة أو بهما معًا عندما تُكشف قوانينها ويتمّ التعبير عنها أو التعبير بها، ولهذا ستظلّ مجرد فكرة تسري في الذهن ولا يمكن التعرّف عليها من قِبل الغير أو إدراكها إلّا إذا تمّ التعبير عنها لغة أو رمزاً أو صورة وشكلاً، وبعد أن يتمَّ التعبير عنها فإنَّها تخرج من حيِّز تقوقعها الذي تكمن فيه إلى الحيّز

[55] الرعد، 16.

الواسع الذي يُمكّن من التعرّف عليها إدراكاً تامّاً بوسائل محسوسة قابلة للمشاهدة والملاحظة الممكِّنة من حُسن التدبُّر.

فلو عبّر الإنسان عن فكرته على هيئة صورة فإنَّنا نكون قد شاهدنا الصورة، ولو تمّ التعبير على شكل فعل فإنّنا نكون قد لاحظنا الفعل وشاهدنا الشخص الذي فعل ما أقدم عليه من أفعال وأعمال، وهذا الأمر بطبيعة الحال لا يمنع من التفكير ثانية في هيئة الفكرة وعللها وأسباب وجودها، وهكذا يستمرّ التفكير ويتحدّى بشكل مزدوج مع الأفكار قديمها وحديثها إلى النهاية التي تستوجب التفكير فيها عندما نتذكّر ونفكّر.

ولأنَّ للتفكير بداية ونهاية؛ فكذلك للأفكار المتولِّدة عن هذا التفكير بداية ونهاية أيضاً، ولأنَّ قدراتنا العقلية متناهية؛ فهي تعجز بدورها عن عدٍّ أو حصر وإحصاء أفكارنا.

ولأنَّ الأفكار لا حدود لها Unlimited؛ فلا ينبغي أن يوضع على التفكير الإنساني سقف ليحدّ منها، بل ينبغي أن يحفِّز على التفكير الحرّ، ليكون مبدعاً ومنتجاً، وهكذا فإنَّ الأفكار وليدة التفكير، والتفكير وليد العقل، والعقل شأنه في ذلك شأن سائر الموجودات الأخرى المحدّدة بعمر زمني لا بدّ أن تنتهي إليه، لكنّنا لا نعلم تحديداً متى تكون النهاية أو كيف تكون.

تجسيد الفكرة:

تتجسّد الفكرة عندما تكون بنائية وبعدما تَمْثُل للمشاهدة والملاحظة وتُدرك، ذلك لأنَّ الشيء لا يتجرّد إلّا في الفكرة، وعندما يصبح شيئاً، يصبح على هيئة أو صورة وشكل، وحينها تنتهي الفكرة بالتجسّد ليكون الفراغ من بعدها حيّزاً لتداعي أو توليد فكرة جديدة، وهكذا يستمرّ إنتاج

الفكرة ويستمر التطوّر؛ ففكرة الدولة أو بناء الدولة تنتهي عندما تَحلّ الدولة محلّها (محلّ الفكرة المجرّدة للدولة)، بنظمها ودساتيرها وقوانينها ولوائحها وهيئاتها وبناء مؤسّساتها.

فالإنسان الذي يُنتج الفكرة أو يبدعها في بعض الأحيان يجد نفسه من حيث الجهد أضعف قوّة من قوّة تأثيرها على أرض الواقع؛ ففكرة البارود والتفجير النووي، وغزو الفضاء، مع أنّها نتاج قوّة عقل الإنسان إلّا أنَّها كفيلة بالقضاء على من أبدعها وأنتجها عندما تنتهي قوّة التحكّم والسيطرة على مفاتيح استخداماتها. وهكذا بعض العباقرة والمبدعين قد فقدوا عقولهم وأذهانهم، وهم في مرحلة إنتاج الفكرة، ممّا يجعل الفكرة في زمن الفقدان قبل ظهورها. وهناك من فارق عقله بعد أن شاهد أو لاحظ قوّة أثرها، سواء في حالة البناء أو في حالة الهدم.

ولذا فإنَّ مرونة التفكير تشير إلى العمليات العقلية التي من شأنها أن تميّز بين الشخص الذي لديه القدرة على تغيير زاوية تفكيره عن الشخص الذي تصبح أفكاره في حالة من السكون، وبالرغم ممّا يتميّز به تفكير المبدع من سرعة في خلق عدد كبير من الأفكار إلّا أنَّ الفكر المبدع لا يستمدّ مادّته من هذا الكم الهائل من الأفكار، بل يستمدّها من الكيف والنوع الذي يميّز بين فكرة وأخرى؛ فالفكرة المبدعة هي التي تؤدّي إلى التطوّر والتحسّن في الفعل والسلوك، وهي التي تؤدّي أيضاً إلى اختلاف المجتمعات عن بعضها البعض ليس بحجم الأفكار التي يمتلكونها، وإنّما بأنواعها وخصائصها والنتائج التي يمكن أن تحقّقها. وحتى لا تكون أفكارنا طوباوية ينبغي أن تكون في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع، وأن تكون منتجة للأثر الموجب، لكي تجد مجالاً يسندها على أرض الواقع، إنّها الفكرة الفاعلة والفكرة المفعولة.

ولهذا فالفكرة قد تكون في زمن الصمت الواعي (التفكير في حالة الصمت)، وقد تكون في زمن التحليل والبرهان، وقد تكون في زمن التفسير (اندماج زمن نهاية الفكرة مع زمن التطلّع للجديد وإحداث النُقلة).

وعليه: فإنَّ العقل المنتج للفكرة في حالة اتّصال ذهني، بين ما فكّر فيه، وبين ما يجب أن يفكّر فيه، وكذلك بين حالة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع، وهذا ما يجعله في الوقت الذي يُفسّر فيه، فيه يُفكّر.

ولأنَّ الأمر كذلك، إذن التفكير فيما يجب التفكير فيه واجب، ومن لم يفكّر فيما يُفكِّر فيه أكثر من مرّة، سيجد نفسه في مواجهة غير المتوقّع؛ فتحدث له المفاجئة ويسيطر عليه الاستغراب ويحوطه الندم، وقد يكون الزمن لا يمكِّن من تلافي الأمر؛ فينفرط العقد، وتتناثر حبّاته (عقيقه) ولا يوجد من حوله من يجمّع معه العقيق المتناثر هنا وهناك؛ فتشتدّ الأزمة وتلمّ بالسلطان وأركانه.

ولذا من لا يتذكّر ويراجع القصص ليأخذ العبر منها، ويفكّر فيما يجب قبل إقدام زمن وجوبه، لا يمكن له أنْ يتدبّر أمره وأمر الآخرين الذين تربطه بهم علاقات.

ولأنَّ لكلِّ بداية لابدَّ من نهاية؛ فلا استغراب من النهاية بما أنَّ زمن البداية قدّ ولّى، بل الاستغراب بالكيفيّة التي يمكن أنْ تكون عليها النهاية؛ فالسلطان في مفهومه معنى للسيادة والمهابة والإحقاق، وهذه مكوِّنات فصل ربيعه؛ فإنْ كان للاحترام قيمة عنده في القول والفعل والعمل والسلوك، كان سلطاناً في فصل ربيعه، وإنْ كان قادراً على دفع جميع المواطنين إلى ممارسة حقوقهم، وأداء واجباتهم، وحمْل مسؤولياتهم حتّى التمكّن منها عن إرادة، كان سلطان في زمن ربيعه، وفي مقابل ذلك إنْ

لم يكن على هذه المقدرة لكلّ ذلك؛ فعليه أنْ يعرف دون مكابرة أنَّ زمن خريفه قد دخل ولا استغراب من تساقط الأوراق.

السلطان إنْ أراد ربيعه يزداد خضرة ويزهر، فعليه بالاستيعاب الذي يجمع المواطنين تحت مظلّة الوطن ملك للجميع، وإنْ أراد مشاهدة أوراقه تتساقط؛ فعليه بالإقصاء والتغييب والتعذيب والتحقير والتسفيه وارتكاب المظالم ما ظهر منها وما بطن.

ولأنَّ الوطن ملك للجميع؛ فهو المظلّة العامّة لجميع المواطنين دون استثناء لأحدٍ منهم، والسلطان فيه سلطان إذا تقبَّل الجميع متساوين تحت مظلة الوطن الدافئة، ولكن إن أقدم على أفعال الإبعاد والحرمان لمواطنٍ بغير حقّ فلا يستغرب إنً واجهه برد قارص يجعل أوراقه تتساقط كما تتساقط أوراق الخريف.

ولأنَّ السلطان لا يكون سلطاناً إلّا بما يكون عليه من قيم، فإنَّ الصدق من أوّل القيم التي تجعل للسلطان ربيع يزدهر النَّاس بالعيش فيه، وتمتلئ الصدور بعطره الفوّاح، فتمتدّ العيون إليه وتنشرح الأنفس مع مناظره الخلّابة، ولكن إنْ التفت قمّة السلطان عن هذا الربيع إلى ربيعٍ زائفٍ لا طعمة ولا رائحة فيه، وعمل على استبداله؛ فلا يستغرب من النَّاس إنْ غضبوا من هذا الزائف الذي حلّ قسراً مكان الصدق قيمة لا تقارن بقيمة، ولا داعي لغضبه إن تمرّدوا وثاروا من أجل أنْ يصلحوا الأرض بصادقٍ لا بزائفٍ.

هكذا يهرم السلطان بعد ازدهاره، ثمّ يشيخ عاجزاًٍ عن التمييز بين ليلٍ ونهار؛ وتستوي عنده المناظر والألوان؛ فكيف له أنْ يكون قمّة، ولذا فإنَّ حمْل الأمانة ليس بالأمر الهين، فهي عبء ومسؤولية لا يمكن لأحدٍ حملها كاملة، فالمشاركة فيها من قبل الذين يتعلّق الأمر بهم هي الحقّ

الذي يجب أنْ يُحقّ، ومن يدّعي بأنَّه لوحده قادر، نقول له لا قادر بالمطلق إلّا القادر المطلق جلّ جلاله، ممّا يجعل كلّ مدّعي بذلك ليس بصادقّ في قوله، ولهذا لا يمكن لأحدٍ عاقلٍ أنْ يقبل بتسليم أمره إليه، وإنْ استمسك أحد بذلك كراهاً فعليه بقبول دفع الثمن كراهاً من النَّاس في الزمن غير المتوقّع.

إذن الذي لم يكن أميناً لا يُقبل أنْ يعتلي قمّة سلّم السلطان، وإنْ اعتلاه كرهاً فلا وسيلة لإسقاطه إلّا كرهاً، ولهذا كانت تحاك الانقلابات على أمثال أولئك في زمن ما قبل العولمة، أمَّا من بعدها، من بعد أنْ أصبح (الفيسبوك) سيداً في الميدان؛ فلا أحد يتمكّن من ذلك، ومن لم يتعظ فالزمن كفيل بوعظه.

وعليه: من أراد أنْ يكون على قمّة سُلّم السلطان مصاناً؛ فليقبل بعدم التشبّت به، ذلك لأنَّ التشبّت بالسلطان لا يؤدّي إلّا للتهلكة، وعليه أنْ يقبل بفسح المجال أمام جميع القادرين من المواطنين في دائرة الممكن، ولا يقبل باقتصاره عليه، أو على أحدٍ يعتقد أنَّه البديل الوحيد، ولا داعي لهذه النظرة وإنْ كانت من باب الحرص؛ فالحرص من وجهة نظر السلطان لا يُقدّر إلّا أثناء قبوله قمّة على السلطان فترة من الزمان، التي يجب عليه أنْ يكون فيها حريصاً على سلامة الوطن والمواطنين من العدوان والمرض والجهل والتأخّر والحاجة، ممَّا يجعله عاملاً على تقدّمه ورخائه وصناعة مستقبله الأفضل والأجود والأفيد.

إذن قمّة السلطان إنْ أراد لسلطانه ربيعاً عليه بحريّة المواطن وتحرير حاجاته من الاستغلال والاحتكار، وتحريره من كلّ إكراه وإجبار، وتحرير علومه ومعارفه من القولبة والتوجيه بغير حقّ ومن تزوير الحقائق،

وتحريره من التكميم ليفصح عن رغباته وآماله ومودّته وحتّى غضبه إنْ كان غاضباً ممّا يُغضِب.

ومن هنا فإنْ لم يتمكّن بعض المواطنين من ممارسة الحريّة فعلى السلطان العمل على تمكينهم منها، وتوعيّتهم بأهميّة التمسّك بها، ومساندتهم حتّى بلوغهم المشاركة، وإنْ ظن من هو على قمّة سُلّم السلطان أنَّ تغييب المواطن عن ممارسة حريّته هو الكفيل ببقائه على القمّة السلطانيّة، فقد ضل ضلالاً بعيداً، فالإنسان بطبعه يحبّ ويكره، ويتقدّم وينسحب، ويؤيّد ويعارض، ويصدق ويكذب وينافق، ولهذا لا اتفاق، ولأنَّه لا اتفاق، إذن لا داعي لقبول وجهة النظر الواحدة في مقابل تعدّد وجهات النظر التي تجعل أمام كلِّ حِساب حِساب.

فالسلطان الذي يوصف عصره بالمزدهر هو ذلك السلطان الذي يحافظ على ثروة الوطن من البعثرة والإفساد، ويعمل بكلّ وسعه على تنميتها واستثمارها في الأوجه التي بها يزداد الإعمار والبناء والفلاح والتقدّم، ومنها يرتفع متوسط الدخل العام للمواطنين، وبها تتحسّن أحوالهم دون أن يكون من بينهم من هو متسولاً على قارعة الطريق.

أمَّا إذا ساد الفساد الثروة والسلطة في عصره وتفشّى في مؤسّسات الدولة، وبين مسؤولي إداراتها، وعمَّ من بعدهم معاملات الأفراد؛ فإنَّ خريف السلطان قد قّدِم، ولذا فإنْ قّدِمَ خريفه فعلى نظامه السلام، وعليه بالرحيل فهو الحلّ.

إذن قمّة السلطان (أيِّ سلطان) يمكن أن يكون معتبراً ومقدّراً ومعترف به داخل الوطن وخارج الوطن، ويمكن أنْ يكون على غير ذلك في أيِّ مكان، ومن هنا إنْ أراد السلطان أن يكون على القمّة التي بها يتمّ نيل الاعتبار والتقدير والاحترام، فعليه أنْ يعتبر ويقدّر ويحترم مواطنيه ووطنه

من الحدود إلى الحدود؛ فيعدل بينهم حيث لكلّ مواطنٍ حقوق يجب أنْ تمارس، وله واجبات ينبغي أنْ يؤدّى، وله مسؤوليات يجب أنْ يتمّ حملها وتحمُّل ما يترتّب عليها من أعباء جِسام.

وعلى قمّة السلطان أنْ لا يغفل عن أهميّة التفكير الجمعي بصوتٍ عالٍ في رسم السياسات والاستراتيجيات وصناعة المستقبل، مع وافر التمسّك بالقيم الحميدة التي ارتضاها الشعب لتنظيم العلاقات بين أفراده وجماعاته ومؤسساته ومعاملاته الاقتصاديّة، وكذلك ارتضاها مع الآخرين، ولذا يمكن لأيِّ سلطان أنْ يرى ربيعه يانعاً مزدهراً، ويمكن له أنْ لا يراه ابداً.

وعليه: لا مخلّص من التأزُّمات والشدائد إلّا الفكرة المقتنصة حلّاً يرشد عن إرادة للتي هي أحسن وأقوم وأفيد وأجود؛ فبعد ثورة الشعب التونسي الشقيق والشعب المصري الشقيق لن تكون قمم السلطان إلّا عن إرادة عامّة، ولا ديمومة لها على سدّة الحكم وتولي السلطات إلّا كما يتولّى مدير إدارة شركة من الشركات مهام تلك الإدارة، فقمّة السلطان اليوم أصبحت إدارة عامّة تخاف من الرقابة العامّة ولا تخيف أحداً إلّا بمعطيات دستوريّة مشرّع بها.

******

المصادر والمراجع باللغة العربية

1 . الموسوعة العربية العالمية. شركة أعمال الموسوعة، الطبعة الثانية، 1999.

2 . الموسوعة الفلسفية العربية. بيروت : معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، 1986.

3 . الموسوعة الفلسفية. وضع لحنة من العلماء والأكاديميين السوفيت "ترجمة سمير كرم". بيروت: دار الطليعة.1974.

4 . الموسوعة في العلوم الاجتماعية "ترجمة عادل مختار، وسعد عبد العزيز". الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999.

5 . الموسوعة القيمية لبرمجية الخدمة الاجتماعية، عقيل حسين عقيل. الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، 2007.

6 . إميل دور كايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع "ترجمة د.محمود قاسم، د.السيد محمد بدوي". الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، 1988.

7 . إسرائيل 2020 خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

8 . التفكير الإبداعي. مركز الخبرات المنية (بيمك)، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة "بيمك"، الطبعة الثانية، 2005م.

9 . العولمة والهوية. المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب والفنون. عمّان: جامعة فيلادلفيا، 1999.

10 . إدوارد سعيد، خارج المكان (ترجمة فواز طرابلسي). بيروت: دار الآداب للنشر والتوزيع، 2000.

11 . اولريش بك، هذا العالم الجديد رؤية مجتمع المواطنة العالمية "ترجمة أبو العيد دودو". كولونيا: منشورات الجمل، 2001.

12 . أنطوني جيدنز، الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية (ترجمة مالك أبوشهيوة). طرابلس: دار الرواد، 1999.

13 . باسل شيخو، هل فات الأوان لتبدأ من جديد حدد مسارك. دمشق: دار القلم، 2004.

14 . توماس فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون محاولة لفهم العولمة (ترجمة ليلى زيدان). القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 2000.

15 . توماس فريدمان، العالم مسطّح تاريخ موجز للقرن الواحد والعشرين"ترجمة عمر الأيوبي". بيروت: دار الكتاب العربي، 2006.

16 . تريسي جروس، كيف تجعل المستحيل ممكنا التحولات السبعة لإعادة هندسة ذاتك ومؤسستك "ترجمة علاء أحمد صلاح". القاهرة: إصدارات بيمك، 2002.

17 . جان جاك روسو، العقد الاجتماعي "ترجمة بولس غانم". بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، المكتبة الشرقية، 1972.

18 . جيرار ليكلرك، العولمة الثقافية الحضارات على المحك "ترجمة جورج كتورة". بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004.

19 . جياني فاتيمو، نهاية الحداثة الفلسفات العدمية والتفسيرية في ثقافة ما بعد الحداثة (ترجمة فاطمة الجيوشي). دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1998.

20 . حالات فوضى الآثار الاجتماعية للعولمة (ترجمة عمران أبو حجلة). عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1997.

21 . خليفة محمد الزعابي، كُن مُعجِزاً حلّق في القمة. دبي: مركز الخليفة للتنمية الاجتماعية والإدارية، 2004.

22 . دوروثي ليدز، قوة الكلمة "ترجمة عبد الرحمن توفيق". القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة (بيمك)، الطبعة الثانية، 1999.

23 . دونالد هـ. ويز، إجراءات المقابلة الشخصية بنجاح "ترجمة شوكار زكي". القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2000.

24 . روبرت ك كوبر، كيف تفجر الطاقة الهائلة الكامنة بداخلك وتوظفها في القيادة والحياة "ترجمة مكتبة جرير" الرياض، مكتبة جرير، 2004.

25 . سعاد خيري، العولمة وحدة وصراع النقيضين عولمة الرأسمال والعولمة الإنسانية. بيروت: دار الكنوز الأدبية،2000.

26 . ريتشارد نيكسون:

أ . ــ، نصر بلا حرب (ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر). القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الثالثة، 1991.

ب . ــ، ما وراء السلام (ترجمة مالك عباس). عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995.

27 . سمير أمين، نقد روح العصر (ترجمة فهيمة شرف الدين).بيروت: 1998.

28 . سيد محمد غنيم، سيكولوجية الشخصية (محدداتها . قياسها . نظرياتها). القاهرة: دار النهضة العربية، 1975م.
29 . سليمان مظهر، قصة الديانات. القاهرة: مكتبة مذبولي، 1998.
30 . صلاح بن معاد، مجتمع ما بعد الرأسمالية (صلاح بن معاد). الرياض: الإدارة العامة للطباعة والنشر، 2001.
31 . صاموائيل هنتنجتون:
أ . ــ، الإسلام والغرب آفاق الصدام (ترجمة مجدي شرشر). القاهرة: مكتبة مذبولي، 1995.
ب . صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي "ترجمة طلعت الشايب". القاهرة: دار الكتاب المصرية، 1998.
32 . جان جاك روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي "ترجمة بولس غانم". بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، 1972.
33 . عقيل حسين عقيل:
أ ــ، سيادة البشر دراسة في الفكر الاجتماعي. مالطا: دار الجأ، 1995.
ب ــ، التصنيف القيمي للعولمة. مالطا: منشورات دار Elga، 200.
ج ــ، الديمقراطية في عصر العولمة (كسر القيد بالقيد). مالطا: منشورات دار Elga، 2001.
د . ــ، منطق الحوار بين الأنا والآخر، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004.
هـ . ــ، البرمجية القيمية في طريقة تنظيم المجتمع، الدار الدولية، القاهرة، 2007.
و . ــ، مفاهيم في استراتيجيات المعرفة، الدار الدولية، القاهرة، 2008.

ز . ـ، خطوات البحث العلمي (من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة)، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010.
ح . ـ، قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010.
ط . ـ، التطرُّف من التهيّؤ إلى الحلّ، القاهرة، المجموعة الدولية، 2011م.
ي . ـ، السنا أمةً وسطاً، ابن كثير، دمشق . بيروت، 2011.
ك . المنهج وطريقة تحليل المضمون، ابن كثير، دمشق . بيروت، 2011.
ل . ـ، الإرهاب (بين قادحيه ومادحيه) المجموعة الدولية، القاهرة، 2011.
ن . ـ، الخوف وآفاق المستقبل، المجموعة الدولية، القاهرة، 2011م.
34 . علي زيعور، مذاهب علم النفس. بيروت : دار الأندلس، الطبعة الثالثة، 1980م، ص 136 .
35 . عبد الرحمن بدوي، الموسوعة الفلسفية الجزء الثاني. بيروت : المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1984.
36 . على عبد العاطي، ومحمد السرياقوسي، أساليب البحث العلمي. الكويت : مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1988م.
73 . عبد المجيد الشافي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ. بيروت: دار الطليعة، 200.
83 . عبد المنعم شحاته، أنا والآخر سيكولوجية العلاقات المتبادلة. القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية،2002.
39 . عالم المعرفة، الأنا والآخر. 2002.

40 . فرنسيس فوكوياما:
أ . ــ، نهاية التاريخ وخاتم البشر (ترجمة حسين آمين). القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1993.
ب . ــ، الثقة الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي (ترجمة معين الإمام، ومجاب الإمام). دمشق: 1998.
ج . ــ، نهاية الإنسان (عواقب الثورة البيو تكنولوجيا). "ترجمة أحمد مستجير"، القاهرة: شركة مطابع لوتس، 2002.
41 . لسان العرب. ابن منظور، بيروت : دار لسان العرب، المجلد الأول.
42 . موسوعة مدربون بارعون (التدريب المباشر). مركز الخبرات المنية (بيمك)، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة "بيمك"، الطبعة الثانية، 2005م.
43 ـ موسوعة مدربون بارعون (العوامل السبع للتغيير). مركز الخبرات المنية (بيمك)، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة "بيمك"، الطبعة الثانية، 2005م.
44 . محمد أركون، نزعة الأنسنة في الفكر العربي (ترجمة هاشم صالح). بيروت: دار الساقي، 1997.
45 . لستر ثورو، مستقبل الرأسمالية (ترجمة عزيز سباهي). دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 1998.
46 . محمد جابر الأنصاري، الفكر العربي وصراع الأضداد. عمان: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 1996.
47 . محمد وقيدي، بناء النظرية الفلسفية " دراسات في الفلسفة العربية المعاصرة ". بيروت : دار الطليعة، 1990م.

48 . محمود محمد طه، نحو مشروع مستقبلي للإسلام. الكويت: دار قرطاس، 2002.

49 . منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.

50 . نعوم تشومسكي:

أ _ ـ، تواريخ الانشقاق (ترجمة محمد نجار). بيروت: شركة الطبع والنشر اللبنانية، 1997.

ب – ـ، النزعة العسكرية الجديدة (ترجمة أيمن حنان حداد).بيروت: دار الآداب،2001.

ج _ ـ، الحادي عشر من أيلول (تعريب مجموعة من المختصين). دمشق: التكوين للباعة والنشر والتوزيع، 2002.

51 . وليد عبد الناصر، حوار الحضارات في عالم متغير. العدد 41768، 15 أبريل، 2001.

52 . يحى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة. القاهرة: دار الشروق.

المصادر والمراجع الأجنبية

1 - Albert, Ethel M, "The Classification of Values, A Method and Illustration", American Anthropologist, Vol. 58, 1965.

2 - Abbett, Kants. T. K., Theory of Ethics, London, 1927, In Lancaster, master of Political Though, Hegel to Dewing. Georg.

3- Anthony Giddens. the Third way, The Renewal of Sociality, 1998.
4 - Bush, Chilton R., "A System of categories for General News Content" Journalism Quarterly, Vol.37.no.2,1970.
5 - Bolck, J., & Thomas, H., Is Satisfaction with Self a Measure of Adjustment? journal of Abnormal and Social Psychology, 1965-51.
6 – Edward W. Said, Out of Place, A. Knoff 1998.
7 – Francis Fukuyama. Trust. Social Virtues and the Creation of prosperity, London, Hamish Hamilton, 1995.
8 - bHolsti, Ole, R., "Content Analysis for the Social Sciences and Humanities" New York, Addison-Wesley, 1969
9 - Henry k Skolimowski; Living philosophy: Eco- philosophy as a Tree of life; Arkana Paperbacks. P 12.
10 _ http; islam- online. net/ Arabic/mafaheem/2002/04/article 1. shtml.
11- Roth, C. H. Fundamentals of Logic Design. 2nd Ed. St, paul, West pub. Co, 1979.
12 - Copi, I. M. Introduction to Logic. 4th Ed, Macmillan Pub, co, 1972.
13 - W. H Theory construction and the problem of objectivity; Symposium sociological theory Publishers New York P. 504.

الفهرسة

1 . المتوقّع وغير المتوقّع.
2 . المتوقّع.
3 . الموجب المتوقّع.
4 . السالب المتوقّع.

5 . غير المتوقّع.

6 . الموجب غير المتوقّع.

7 . السالب غير المتوقّع.

8 . افتراضان في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع.

9 . الاستغراب.

10 . المستحيل.

11 . الصعب.

12 . الصراع على سُلّم السّلطان.

13 . قاعدة الاعتبار (الشعب).

14 . التنظيم الذاتي الافتراضي.

15 . التكميم.

16 . معطيات التكميم.

17 . الاملاءات.

18 . التزوير.

19 . الرفض.

20 . الموقف.

21 . الثورة تتخلَّق في الميادين.

22 . أوراق تتساقط.

23 . الاستبدال.

24 . مرتكزات الاستبدال.

25 . الاختيار.

26 . الإرادة.

27 . الاضطرار.

28 . القسر.

29 . أهداف الاستبدال.

30 . التخلّي.

31 . التعويض.

32 . المحافظة على المكاسب.

33 . الاستغناء.

34 . مبرّرات تأسيس البديل النفعي.

35 . ضعف الانتماء.

36 . الإنسحابيّة.

37 . الأنانيّة.

38 . تدافع السلطان (متوقّع وغير متوقّع).

39 . التحدّي.

40 . درء الخطر.

41 . التخويف والإرهاب والتطرُّف.

42 . الفكرة تقتنص حلّاً.

43 . فكّر لتعرف كيف تفكِّر.

44 . تلازم الفكرة.

45 . الفكرة بين كامنٍ وظاهرٍ.

46 . تجسيد الفكرة.

أ. د. عقيل حسين عقيل

خريف السُّلطان

(الرحيل المتوقع وغير المتوقع)

شركة الملتقى
للطباعة والنشر